تقـــــــرير المنتدى شبه الإقليمي

حول

مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة

الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس

القاهرة من ٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

UNDP

تقـــــرير

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

UNDP

المنتدى شبه الإقليمي
حول
مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة

الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس

القاهرة من ٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

تقـــــــرير

المنتدى شبه الإقليمي

حول

مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة

الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس

القاهرة من ٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

المقدمة :

يهدف هذا التقرير إلى توثيق فعاليات المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في تونس ومصر وليبيا التي تمر بمرحلة انتقالية لبناء الديمقراطية في أعقاب ثورات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١. ويعرض التقرير التجارب المقارنة والرؤى الإقليمية والدولية وما دار حولها من مناقشات .

وقد جمع المنتدى الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) أكثر من ١٢٠ مشاركاً ما بين متحدثين وجمهور الحضور من السياسيين وصناع القرار والمشرعين وقادة الرأي العام في كل من تونس ومصر وليبيا ، كما ضم المنتدى أعضاءً من لجان صياغة التشريعات (الدستور أو القوانين الانتخابية) بالإضافة إلى ممثلي الحكومات وعدد من المرشحين الذين انتخبوا أو الذين لم ينتخبوا (من الرجال والنساء) وأعضاء من الأحزاب السياسية الرئيسية والدوائر الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعدد من السيدات اللائي شاركن في مراقبة الانتخابات فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية .

وكان اختيار هذه النخبة المتنوعة من المشاركين ضروريا لضمان دعم الجهود والشراكات التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل التحولات الديمقراطية الجارية.

ومن المأمول ان يصبح هذا التقرير بمثابة وثيقة مرجعية لهذه البلدان الثلاث وللبلدان الأخرى التي تمر بمراحل مماثلة من التحولات الديمقراطية.

منهجية إعداد التقرير:

يعرض التقرير خلفية مختصرة عن الأوضاع في كل من مصر وليبيا وتونس بعد ثورات الربيع العربي. يليه تقديم مختصر للكلمات التي ألقاها المسئولون والخبراء المتخصصون الذين شاركوا في المنتدى وقاموا بتسليط الضوء على القضايا الرئيسية في البلدان الثلاث سواء من خلال العروض التقديمية أو دراسات الحالة او ما دار خلال المناقشات . (تم ضم النص الكامل لهذه الكلمات بلغتها الأصلية والمترجمة كملحق لهذا التقرير).

بلغ عدد جلسات المنتدى خمس جلسات عامة مما أتاح فرصة للمناقشات والحوار المفتوح سواء في أعقاب العروض التقديمية أو دراسات الحالة حول عدد من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في دول أخرى. وعقب الجلسة الخامسة تم تنظيم جلسة مناقشات مغلقة ضمت ٣ موائد مستديرة ناقشت كل منها الوضع الخاص بكل دولة بما في ذلك التجارب والعقبات والدروس المستفادة والخطوات المستقبلية. وقام خبراء على درجة عالية من الكفاءة بإدارة المناقشات خلال هذه الجلسات وتم تلخيص نتائجها وتوصياتها . ثم عرضت كل مائدة مستديرة على جلسة عامة ما توصلت إليه من دروس مستفادة مع توصياتها في هذا الشأن. وقد دارت معظم الجلسات باللغة العربية وتم توفير الترجمة الفورية باللغتين الإنجليزية والعربية .

وجدير بالذكر أنه في إطار الإعداد للمنتدى، و خاصة فيما يتعلق برسم الخطى المستقبلية قدمت الأمم المتحدة مجموعة من وثائقها وبعض قراراتها ذات الصلة كما قدمت نماذجاً من المواثيق الخاصة بالمرأة والدساتير التي تراعى مبدأ المساواة في النوع الاجتماعي وغيرها من الوثائق للاسترشاد بها.

قام فريق عمل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمصر و هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعدد من المتطوعين بإشراف مستشارين بتسجيل فعاليات الجلسات خلال يومي انعقاد المنتدى (٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٢)
ويمكن الاطلاع على فعاليات المنتدى على الصفحة الالكترونية لهيئة للمرأة http://www.unwomen.org/

ملخص تنفيذي :

عقد المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في مرحلة ما بعد الثورة تجارب مقارنة من مصر وليبيا وتونس في القاهرة في يومي ٩ و ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ .

كان الهدف من المنتدى الجمع بين صناع القرار والبرلمانيين والسياسيين والخبراء والعلماء من دول الربيع العربي الثلاث ومن دول أخرى لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات من أجل مساعدة كل بلد في رسم خارطة طريق للمضي قدما وتحديد السبل والوسائل التي يمكن من خلالها التواصل والتعاون من أجل تعزيز سبل الدعم المتبادل بينهم .

افتتحت الجلسة التمهيدية بالترحيب بالمشاركين وشرح الهدف من المنتدى وأسلوب سير الجلسات، والتأكيد على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتمكين المرأة ومشاركتها السياسية الفعالة، أعقب ذلك كلمات ممثلي الدول من كبار المسئولين المعنيين بتمكين المرأة من كل من الدول الثلاث حول الوضع الحالي لمشاركة المرأة السياسية وأهمية هذا المنتدى بالنسبة لمساعدة الدول الثلاث على تحقيق آمالها في مستقبل أفضل.

كان الهدف من الجلسة الأولى شرح وتوضيح كيف يمكن لتدابير خاصة بالنظام الانتخابي أن تعزز تمثيل المرأة. أعقبها تحليل مقارن حول مدى استخدام هذه التدابير في البلدان الثلاث، والنتائج التي ترتبت على ذلك. أتاحت المناقشات الفرصة لسماع تعليقات مباشرة من المشاركين في النظم الانتخابية من الدول الثلاث. وتبع ذلك دراسة حالة عن تجربة الانتخابات في نيبال عام ٢٠٠٨ كمثال لأفضل الممارسات لدعم مشاركة المرأة والأقليات في الانتخابات البرلمانية .

تناولت الجلسة الثانية التحديات التي تواجه المرأة المرشحة في الانتخابات في المنطقة، ودور الأحزاب السياسية في اختيار المرشحين وآليات التصويت الداخلي في الأحزاب السياسية، وتم في العرض التقديمي والمناقشات العامة توصيف وتحديد العوامل التي تمكن المرأة من المشاركة في الانتخابات، مثل دعم الأحزاب والمجتمع المدني، ولاسيما المنظمات النسائية غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وكيف يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب الدور الداعم المرجو منها، وكيف يمثل نقص التمويل السياسي عامل تعجيز وإعاقة لمشاركة المرأة السياسية. تناولت الجلسة دراسة حالة عن التحديات التي واجهتها احدي البرلمانيات البارزات في العمل السياسي في تجربتها كعضوه في البرلمان البريطاني وبرلماني الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي والتي قدمت فيها النصح حول كيفية صقل خبرة المرأة كمرشحة.

خصصت الجلسة الثالثة لتحليل مقارن للتحديات والفرص التي أتاحتها الثورات والانتقال إلى الديمقراطية في البلدان الثلاث وأين وكيف أسهمت في دعم مشاركة الناخبات. كما تناولت الجلسة أهمية توعية الناخبين وأهمية دور الإدارة الانتخابية وأشكال الدعم الأخرى وكيفية الوصول إلى الناخبات.كما تم عرض تجربة اليمن في انتخابات ما بعد الثورة كنموذج للتواصل مع الناخبات و تفعيل مشاركتهن.

في اليوم الثاني تناولت الجلسة الرابعة قضية مراعاة النوع الاجتماعي في إدارة الانتخابات وكيف أن أحكام القانون لا توفر الدعم الكافي للمرأة. وشدد المتحدثون على أهمية إشراك كل من الرجل و المرأة في إدارة الحكم الديمقراطي، بما في ذلك إدارة الانتخابات. أعقب ذلك دراسة حالة لتجربة جنوب إفريقيا. تلتها مناقشات تم التأكيد فيها على أهمية الإحصاءات المصنفة (النوعية والكمية) والأبحاث المعنية بالعقبات الاجتماعية التي يتعين التغلب عليها لضمان مشاركة المرأة سواء كناخبة أو كمرشحة.

أبرزت الجلسة الخامسة أهمية دور المنظمات النسائية في دعم العملية الانتخابية وكيف أن هذا الدعم يمكن أن يعزز مشاركة المرأة سواء من خلال التثقيف والتوعية المدنية أو مراقبة الانتخابات أو التصويت أو الترشح للانتخابات. تم أيضا مناقشة تجربة مجموعة ٥٠/٥٠ بسيراليون التي آثار أسلوب عرضها حماس الحضور والتي أوضحت

كيف يمكن من خلال استخدام أدوات ومواد تصمم خصيصا وفقا لواقع الحال حشد النساء و الرجال على المشاركة في الحياة المدنية .

تلى ذلك عقد ثلاث موائد مستديرة– واحدة لكل دولة - أدارها احد المتخصصين حول التحديات الرئيسية التي تحول دون مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والتوصية باتخاذ التدابير التي يمكن أن تعزز دورها في بناء المجتمع. ثم قامت كل مجموعة فى جلسة عامة بعرض النتائج التي توصلت إليها مع مديري الحوار. كان من الواضح أن الدول الثلاث قد واجهت تحديات متشابهة تمثلت في عوامل دستورية وقانونية وإجرائية واجتماعية وثقافية إلا انه كان من الواضح أن هناك تحديات أخرى خاصة بكل دولة. وأجمعت توصيات الدول الثلاث على أن هناك حاجة إلى إيجاد شبكات للتواصل الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والتجارب للاستفادة منها.

أبرزت الجلسة الختامية الاحتياجات المشتركة للدول الثلاث حيث أكد المشاركون على استعدادهم للاستمرار فى بذل الجهود نحو تحقيق التمكين السياسي للمرأة كما أكدوا على أهمية التعرف على التجارب الأخرى. وأعرب ممثلو الأمم المتحدة عن ارتياحهم لنتائج المنتدى وأعلنوا عن استعدادهم لدعم أي مبادرة وطنية تقودها وترعاها الدولة تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

قائمة المحتويات

المقدمة ١
منهجية إعداد التقرير ١
ملخص تنفيذي..... ٢
١ـ خلفية ٧
٢. الأهداف ٨
٣. وقائع المنتدى ٩

اليوم الأول : ٩ ديسمبر ٢٠١٢

٣ـ١ الجلسة الافتتاحية ٩
٣ـ٢ العروض التقدمية لمصر وليبيا وتونس ١١
٣ـ٣ : جلسات المنتدى:
الجلسة لأولى : تدابير خاصة في النظام الانتخابي لتعزيز تمثيل المرأة: رؤى إقليمية ودولية ١٤
الجلسة الثانية : مشاركة المرأة كمرشحة ـ رؤى إقليمية ودولية ١٦
الجلسة الثالثة : مشاركة المرأة كناخبة: الفرص و التحديات ١٩

اليوم الثاني : ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

الجلسة الرابعة : مراعاة النوع الاجتماعي في إدارة الانتخابات ٢٢
الجلسة الخامسة: دور المجتمع المدني في دعم مشاركة المرأة ٢٤
مناقشات مغلقة : صياغة الدروس الرئيسية المستفادة والخطوات القادمة بحسب كل دولة ٢٦
مداخلة شعبة المساعدة الانتخابية للامم المتحدة – "بعض افكار حول زيادة مشاركة المراة"..... ٣٠
الجلسة الختامية ٣١
٤. مخرجات المنتدى ٣٢

توثيق مصور لفاعليات المؤتمر ٣٥

المـــــلاحق ٤٣

جدول أعمال المنتدى ٤٥
الكلمات الافتتاحية ٤٩
العروض التقديمية للدول : مصر – ليبيا ـ تونس ٥٧
الكلمـات الختامية ٦٩
الأوراق الخلفية ٧٣
دراسـات حالة ٩٧
وثـــائق ١٢٩
نبذةعن المتحدثين ١٤٧
قائمة المشـاركين ١٥٧

١ ـ خلفيــة :

١ـ١ أدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها مصر وليبيا وتونس منذ عام ٢٠١١، خلال ما أصبح يسمى "الربيع العربي" إلى إحداث تغييرات جديدة ومشتركة بين الدول الثلاث على المستوى السياسي والثقافي، نتيجة لمطالبة شعوب هذه الدول علنا بالتغيير نحو الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. فبعد مظاهرات هائلة ومستمرة، نجحت الدول الثلاث في تغيير الأنظمة الحاكمة وهى تمر الآن بمرحلة انتقالية، وقد اتبعت الدول الثلاث نفس الخطوات الرئيسية نحو بناء الديمقراطية من خلال مراحل متشابهة إلى حد ما للتقدم نحو هذا الهدف. فقد جرت انتخابات برلمانية مبكرة؛ ربما من أجل تمهيد الطريق لصياغة دساتير جديدة؛ أما المناقشات حول النظم والمؤسسات والممارسات الانتخابية فإنها كانت ولا تزال مستمرة .

وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه بين مصر وليبيا وتونس، إلا أن هناك اختلافاً في كيفية مواجهة كل منها التحول السياسي والعملية الانتخابية. فقد أجرت تونس انتخابات للجمعية التأسيسية الوطنية في أكتوبر ٢٠١١، وهى حاليا في حالة انعقاد. أما في مصر فقد أجريت الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠١١ حتى مارس ٢٠١٢ وبعدها أجريت الانتخابات الرئاسية في مايو- يونيو ٢٠١٢، وتعمل حاليا على صياغة الدستور، الذي من المقرر أن يعقبه استفتاء فى ديسمبر ٢٠١٢ [١] وانتخابات برلمانية جديدة. وعلى الجانب الآخر عقدت ليبيا بنجاح انتخابات مجلس النواب الوطنى في يوليو عام ٢٠١٢، وسوف تقوم قريبا بصياغة الدستور الذي سيعقبه أيضا استفتاء.

١ـ٢ سياق مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مصر وليبيا وتونس:

من الملاحظ انه خلال المظاهرات التي أدت إلى الثورات في البلدان الثلاث وكذلك في الانتخابات وجميع المراجعات الدستورية اللاحقة، كانت النساء من القوى الدافعة للتغيير كناشطات ومشاركات. فقد شهدت مصر وليبيا وتونس مشاركة قوية وفعالة للمرأة كناخبة، ولاسيما بالمقارنة مع العمليات التي تمت في ظل الأنظمة السابقة. على سبيل المثال، شكلت النساء ٤٥٪ من الناخبين المسجلين في الانتخابات الوطنية الأولى في ليبيا منذ أكثر من ٤٠ عاما. ولكن اختلفت النتائج في الانتخابات البرلمانية، ففي مصر، كان تمثيل المرأة في برلمان ما بعد الثورة لا يتعدى ٢٪، في حين انه في ظل النظام السابق بلغ ١٢,٧٪ (المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٠/١٢) . وفي تونس، والتي تعتبر واحدة من البلدان الأكثر تقدما في المنطقة من حيث تمثيل المرأة، فازت المرأة بنسبة ٢٩ ٪ من المقاعد البرلمانية، أي ٦٣ مقعدا *. وقد اتخذت ليبيا تدابيراً خاصة للتأكد من وجود مرشحات في التمثيل الحزبي من خلال نظام القائمة، ورغم ذلك فإن نسبة تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني الجديد هي ١٦٪ فقط (حيث حصلت على ٣٣ مقعدا، منها ٣٢ عن طريق القوائم وفازت مرشحة واحدة فقط في الـ ١٢٠ مقعداً بنظام أغلبية الاقتراع) .

١ـ٣ المرأة فى مرحلة التحول الديمقراطي:

لا يعتمد تأثير المرأة السياسي فقط على وجود كتلة حاسمة من النساء مشاركة في عمليات ومناصب صنع القرار، بل يعتمد أيضا على قدراتهن، وعلى قوة صلاتهن بمواقع السلطة وقدرتهن على التأثير في الحوارات السياسية. وهنا نستطيع أن نقول مرة أخرى أن توقعات المرأة في مرحلة ما بعد الثورة لم يتم الوفاء بها. ففي تونس، تخلو كل المناصب الحكومية الرئيسية من النساء، وفي مصر، فإن وعد تعيين امرأة كنائب للرئيس لم يتحقق، وكذلك فإنه من أصل ٣٥ منصباً وزارياً، هناك اثنتين فقط من النساء. يبدو أن النساء اللائي وضعن حياتهن على المحك مطالبات بتغيير النظام والحرية والعدالة للجميع، هن الآن في خطر استبعادهن من جديد من هيئات صنع القرار المنشأة حديثا، على الرغم من أنهن يشكلن ما يقرب من نصف السكان.

١- اسفر الاستفتاء الذى اجرى فى ١٥ و ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢ عن اقرار مشروع الدستور

* - زادوا لاحقا الى ٦٥ مقعدا بنسبة ٢٩,٩٥٪.

٢- الأهداف:

٢-١ الأهداف العامة:
بالإضافة إلى الالتزامات المعيارية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تلتزم الأمم المتحدة بتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية بما في ذلك التمثيل في الهيئات الداعمة لصنع القرار. وقد أكد فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية أن التحولات السياسية "تتيح فرصا غير مسبوقة للتقدم في مجال حقوق المرأة الإنسانية ، بالرغم من مخاطر التراجع وظهور أشكال جديدة من التمييز." وقد اشار الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح إلى أن احد أولويات الرئيسية لفترة ولايته الثانية تتضمن دعم العملية الانتقالية السياسية في الدول العربية، ، مؤكدا بصفة خاصة على ضرورة بذل الجهود اللازمة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها.

٢-٢ الأهداف المحددة:
تحقيقا لهذه الغاية ونحو فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على المشاركة الفعالة والمؤثرة للمرأة في الحياة السياسية في الانتخابات البرلمانية والمكاسب التي يمكن أن تستمد منها، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢] وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[٣] منتدى مشتركا في القاهرة، مصر، في الفترة من ٠٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٢،فى فندق فيرمونت بمصر الجديدة بمشاركة إقليمية ودولية. وقد هدف المنتدى إلى التأكيد على أهمية تبادل الخبرات والاستفادة من التواصل مع اللجان الانتخابية الأخرى الإقليمية والدولية التي يمكن أن تعود بالفائدة على الانتخابات في المستقبل في البلدان الثلاث والمنطقة بأسرها .
ويمكن أن يوفر المنتدى فرصة للمسئولين عن إدارة الانتخابات للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف، والتبادل المشترك للخبرات والتجارب والجهود وتعزيز الوعي وفرصة للتواصل مع مسئولي الانتخابات من الدول الأخرى، وغيرهم من الأكاديميين، وممثلي منظمات المجتمع المدني والخبراء العاملين في مجال الانتخابات.

٢-٣ يهدف المنتدى من خلال تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات إلى:

- تحديد التدابير الانتخابية التي اتبعتها كل دولة لضمان تمثيل كبير للمرأة في برلمانات ما بعد الثورة في مصر وليبيا وتونس وتقييم كفاءتها.
- عرض وتقييم تدابير أخرى تم تصميمها في المنطقة او على مستوى العالم من اجل تحسين تمثيل المرأة في البرلمانات
- تحديد العوامل المعينة التي أدت إلى مشاركة قوية للمرأة في الانتخابات في البلدان الثلاث، بهدف ضمان استمرار هذا المستوى من المشاركة في الانتخابات المقبلة .
- تحديد كيف ضمنت السلطات الانتخابية منظور النوع الاجتماعي في عملها (بما في ذلك الإعداد والتوعية الانتخابية للناخبين) وتقييم مشاركة المرأة كعضو في الإدارات الانتخابية .
- هـ- تحليل تأثير الممارسات الجيدة والدعم الذي تقدمه جماعات المرأة ومشاركتها في الاستعداد للانتخابات (التربية المدنية، ومراقبة الانتخابات) .
- استعراض دور ودعم المنظمات الدولية والأنشطة الرئيسية والبرامج واستخلاص الدروس المستفادة.
- تقييم دور الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في ضمان تمثيل أكبر للمرأة.
- اقتراح السبل والتدابير اللازمة لضمان مشاركة أكبر للمرأة وتمثيلها في الانتخابات البرلمانية المقبلة في البلدان الثلاث.

٢- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخلق شراكة مع المواطنين على جميع المستويات في المجتمعات للمساعدة على بناء دول يمكنها أن تصمد أمام الأزمات، ودفع ودعم هذا النوع من النمو الذي يحسن من نوعية الحياة للجميع. وعلى أرض الواقع ، فنحن نقدم المساعدة على شكل توعية بالمنظور العالمي وكذلك التبصير على المستوى المحلى للمساعدة على تمكين الناس من اجل حياة أفضل وبناء أمم ودول تتميز بالمرونة والقدرة على الاستمرار، وذلك في ١٧٧ بلدا وإقليما حول العالم.
٣- ترتكز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على رؤية المساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتعمل من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل كشركاء مستفيدين من التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن. إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تضع حقوق المرأة في قلب جميع جهودها، كقيادة وتنسيق لجهود منظومة الأمم المتحدة لضمان الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي حتى تترجم إلى واقع في جميع أنحاء العالم. انها تعمل على توفير قيادة قوية ومتماسكة لدعم أولويات البلدان المستفيدة من البرنامج وتوجيه الجهود، وبناء شراكات فعالة مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

٣. وقائع المنتـــدى:

اليوم الأول : ٩ ديسمبر ٢٠١٢

٣-١ الجلسة الافتتاحية

رحب **السفير عمر أبو عيش** مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولي ، وزارة الخارجية ، مصر - بمبادرة الأمم المتحدة في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ دول الربيع العربي الثلاث . وأكد أن مصر وقعت وصدقت على معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحمي وتضمن حقوق النساء والقيمة الأساسية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، مضيفا أن تعزيز حقوق المرأة وتمكين المرأة سياسيا هو أمر محوري في تحقيق المساواة بين الرجا و المرأة. على أي حال، فأن موضوع المساواة بين الجنسين يمثل تحديا يواجه كل بلدان المنطقة، وذلك على الرغم من التحولات الملحوظة نحو تحقيق الديمقراطية خلال العامين الماضيين في مصر وليبيا وتونس .

وقد حققت مشاركة المرأة في مصر تقدماً له دلالته متمثلاً في الإقبال المثير للإعجاب من قبل النساء على التصويت في الانتخابات الأخيرة والذي يعكس حرصهن على المشاركة بفعالية في العملية الديمقراطية، ومع ذلك فإن تمثيلها في البرلمان واللجنة الدستورية لم يبلغ الحد الأدنى المرجو في جميع مراحل العملية الانتقالية، مع تمثيل في البرلمان لم يتجاوز الـ ٢٪ وكذلك فى مواقع صنع القرار. وعقب سقوط النظام الحاكم فى ٢٠١١ تم إلغاء نظام الكوتا، وتم وضع غالبية النساء المرشحات في مواقع متأخرة على القوائم الحزبية. ومع ذلك، فإن المرأة المصرية تسعى جاهدة للحفاظ على حقوقها. ومن المأمول أن ينص القانون الانتخابي على وجود ما لا يقل عن امرأة واحدة على قائمة كل حزب وأن الجهود التي يبذلها المجلس القومي للمرأة - المعاد تشكيله - والذي يطالب بعدد من المقاعد يتناسب مع دور النساء و ان الجهود التي يبذلها المجتمع المدني سوف تحقق تمثيلاً أكثر إنصافا للمرأة .

إن جهود الأمم المتحدة الجديرة بالثناء في توفير منابر لتبادل وجهات النظر حول المساواة بين الجنسين في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة ، وللتعلم من التجارب المختلفة ، يمكن لها أن توفر للمسئولين في الإدارة الانتخابية فرصة للتواصل وتبادل الخبرات مع المسئولين في إدارات انتخابية أخرى، وكذلك مع الأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني والمنظمات والخبراء العاملين في مجال الانتخابات فى اماكن اخرى.

أعرب **السيد جيفري بريويت**، نائب مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة، والمكتب الإقليمي للدول العربية، عن سعادته بالمشاركة في هذا المنتدى وقدم الشكر لوزارة الخارجية المصرية لاستضافة هذا الحدث كما قدم الشكر للشركاء من الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق مشروع الدعم الانتخابي لتعاونهم.كم أعرب عن سعادته بتنوع الوفود المشاركة من مصر وليبيا وتونس مشيرا إلى أن أحداث أوائل عام ٢٠١١ تمثل انفصالا عن الماضي و تبشر بظهور مجتمعات جديدة تقوم على العدل والحرية كما تعطى الفرصة

للمواطنين على مستوى الإقليم لاستحداث تغيرات أساسية على دورهم فى الحياة العامة. واعترف بدور المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير من خلال مشاركتها الفعالة حيث نزلت آلاف النساء إلى الشوارع مطالبات بمستقبل أفضل لأبنائهن وبلادهن مؤكدات في إصرار أن أصواتهن لا تقل أهمية عن أصوات الرجال في بناء مجتمع حر فى كل من مصر وليبيا وتونس. لقد كانت مشاركة المرأة دعامة أساسية من دعامات المرحلة الانتقالية .

وأكد السيد/ برويت أن التحديات مازالت قائمة مضيفا أن المنتدى يدور حول استمرار الكفاح والسعي لتوفير فرص جديدة, وان المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرض دعمه وتأييده مثل توفير منابر لتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستفادة لمساعدة الدول الثلاث على الدعوة لأولوياتها التنموية حيث أن الدول الثلاث قد انتهت مؤخرا من أول انتخابات برلمانية منذ سقوط نظم الحكم السابقة وأنها حاليا بصدد صياغة دساتير جديدة وإجراء حوارات حول النظم الانتخابية و مؤسساتها المعنية.

واختتم كلمته بأنه رغم أن جلسات المنتدى تدور حول القوانين واللوائح والإجراءات والنظم والقدرات الإدارية إلا أنها في الأساس تنصب حول نوعية المجتمع الذي نريده والمستقبل الذي نسعى إلي تحقيقه وكيف يمكن أن نعمل معا لتحقيق ذلك.

في كلمة **الدكتورة سميرة التويجري** ، المدير الإقليمي للدول العربية -هيئة للأمم المتحدة للمرأة -التي ألقتها نيابة عنها الدكتورة مايا مرسى ، المنسق الوطني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر أشارت إلى أنه على الرغم من المناقشات الجارية حول المشاركة وتمثيل المرأة في الديمقراطية الانتقالية، فإن النساء في العالم العربي يواصلن المطالبة بحقوقهن التي لم تتحقق، ولذلك فإن هذا المنتدى سوف يركز على عوامل التمكين وتحديد التحديات التي تمنع المرأة من ممارسة حقوقها الكاملة كمواطنة والتي تكمن في تصميم النظم الانتخابية، والمؤسسات، والنظام ككل .

قد وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادئ تشغيل قياسية لمشاركة المرأة في التحولات الديمقراطية لضمان انتخابات حرة ونزيهة للمرأة، وتشجيع الأحزاب السياسية لمراعاة المساواة بين الجنسين، ودعم المنظمات النسائية وقدرة النساء على النهوض بمصالح المرأة، وتطبيق مبدأ المساءلة فيما يختص بحقوق المرأة في المؤسسات العامة، وتعزيز قدرة النساء على وضع السياسات والإشراف على العمل العام، وتعزيز العدالة بين الجنسين .
إن الغرض من وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو إيجاد نتائج وحلول من شأنها النهوض بالمساواة بين الجنسين وتحسين حياة المرأة من خلال دعم البلدان لتعزيز الأطر القانونية والقدرات الوطنية لبناء مساءلة مؤسسية أقوى بشأن المساواة بين الجنسين، ومن خلال شراكات قوية والتنسيق وتبادل المعرفة والمعلومات، للتوصل إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة .
لوضع إطار عمل من أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس ٢٠١٢ قرارها

رقم ١٣٠/٦٦ [٤] ، الذي يدعو جميع الدول إلى إلغاء القوانين التمييزية والأنظمة والممارسات التي تمنع أو تحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، للتعجيل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وفي جميع الحالات، بما في ذلك في حالات التحول السياسي، وعلاوة على ذلك، ينص القرار، في جملة الأمور على آليات لتشجيع المرأة في العملية الانتخابية ووضع وتعزيز التدابير المؤقتة المناسبة لضمان تمثيل المرأة في البرلمان .وفي الختام تم حث المشاركين على تجميع خبراتهم المتراكمة واغتنام هذه الفرصة الفريدة للاستفادة من الخبرات الواسعة والمتميزة للمتحدثين و الخبراء من خلال تناولهم للقضايا المطروحة.

رحب **الدكتور كارلوس فالنزويلا** - كبير المستشارين الفنيين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات في مصر وليبيا وتونس -فى عرضه الذي قدمه تحت عنوان "أهمية المنتدى وأهدافه وإقامته فى هذا التوقيت الفارق" - بالمشاركين والمنصة وشكر فريق مشروع الدعم الانتخابي في الدول الثلاث. وأكد أن مشاركة المرأة في مرحلة التحول السياسي في الدول الثلاث كانت في غاية الأهمية ورغم أن الانتخابات لا تمثل عملية التحول السياسي بالكامل إلا أن مشاركة المرأة في الانتخابات كانت أساسية لضمان المصداقية المطلوبة.

وأضاف أن المنتدى ليس المقصود منه أن يكون حدثاً أكاديمياً بل إنه ممارسة لعملية عرض الدروس المستفادة ولدراسة أول انتخابات برلمانية عقب الثورات في الدول الثلاث وتقييم المكاسب وتحديد العقبات حتى يتسنى التطلع إلى المستقبل حيث أن هناك انتخابات أخرى وشيكة ودساتيرسيجرى صياغتها وقوانين سيجرى وضعها. وتمنى للمشاركين جلسات مثمرة.

٣-٢ العروض التقدمية لمصر وليبيا وتونس:

مصر: تقديم **السفيرة مرفت تلاوي**
رئيس المجلس القومي للمرأة:

تمثل ثورة ٢٥ يناير نقطة تحول حاسمة في حياة كل المصريين، رجالا ونساء، مما مكنهم من المطالبة بحقوقهم وتطلعاتهم. ولكن على الرغم من مشاركة المرأة الفعالة، إلا أن وجودها في الحكومة الانتقالية يكاد يكون منعدما، إذ توجد وزيرتان فقط، وأحد عشر امرأة في البرلمان وسبعة في الجمعية التأسيسية، على الرغم من الملايين من النساء اللائي ذهبن إلى صناديق الاقتراع، وبرغم وجود قائمة تشمل ٣٠ مرشحا من الخبراء الدستوريين اقترحها المجلس القومي للمرأة للمشاركة في صياغة دستور مصر ما بعد الثورة .

كان لإعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة في فبراير ٢٠١٢ الفضل في إعطاء ديناميكية جديدة للآلية الوطنية المسئولة عن النهوض بالمرأة التي تواجه تحديات على عدة جبهات، ممثلة في الغالب في دعوة الاتجاهات المتطرفة في البرلمان لإلغاء بعض القوانين السارية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل مثل قانون الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة، وسن الزواج، وما إلى ذلك، بزعم تعارضها مع الشريعة الإسلامية.

٤- هذا القرار يدعو جميع الدول للقضاء على القوانين والأنظمة والممارسات التي تمنع أو تحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية، كذلك لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والتعجيل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع حالات التمييز ، بما في ذلك حالات التحول السياسي. علاوة على ذلك، ينص القرار، في جملة أمور، على آليات لتشجيع المرأة فى العملية الانتخابية، لتطوير و/ أو تعزيز التدابير المؤقتة المناسبة لضمان تمثيل المرأة في البرلمان.

وحث المجلس القومي للمرأة بحكم تكليفاته الجديدة الحكومة، والمجتمع المدني على الاتحاد والتعاون لترسيخ حقوق المواطنة، وسيادة القانون، والمساواة في الحقوق والحريات والواجبات العامة، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وتوفير فرصة عادلة لتعيين المرأة على جميع مستويات صنع القرار.

أعاد المجلس القومي للمرأة تنشيط فروعه السبع وعشرين في المحافظات وعمل على إعادة تفعيل وحدات تكافؤ الفرص (EOUs) في الوزارات ويستمر في العمل مع شركائه على أن تكون الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي وذلك من خلال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي والمتابعة والتقييم وزيادة وتوسيع برامج بناء القدرات ومكتب شكاوى المرأة بالمجلس وذلك لدعم المرأة على مستوى الوطن.
وفيما يتعلق بتحفيز تعزيز المشاركة السياسية للمرأة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عدة عوامل دستورية وتشريعية واجتماعية وتعليمية وثقافية. يشكل الدستور الذي تجري صياغته حاليا مصدر قلق بالغ لأنه لا ينص صراحة على حقوق النساء على قدم المساواة مع الرجال، ويحد من حقوقهن ويكاد يقصرها على أدوارهن داخل الأسرة، كما تشكل الاتجاهات الدينية المحافظة تحديا في مواجهة حقوق المرأة في الحياة العامة والسياسية. ولمعالجة ذلك، سعى المجلس القومي للمرأة إلى الحصول على دعم من الإمام الأكبر شيخ الأزهر لإصدار وثيقة تحدد حقوق المرأة في الشريعة (المبادئ والأحكام الإسلامية).

على قوانين ونظم الانتخابات أن تدعو وتحث الأحزاب السياسية على تخصيص حصة للنساء ومرتبة متقدمة على قوائمها الانتخابية. وقد نجحت هذه التدابير بشكل جيد في العديد من البلدان. وينبغي أن تأخذ القوانين في الاعتبار أيضا جميع الإجراءات والتشريعات المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك نظام لتقسيم الدوائر الانتخابية، وتعزيز الدور الهام للمجتمع المدني في دعم المرأة في عمليات الترشح والتصويت ، والتي ينبغي أن تتجسد في إطار قانوني يمكن منظمات المجتمع المدني من أداء دورها على نحو أفضل فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية .

أن هذا المنتدى، هو على الأرجح، الأول من نوعه بعد الثورات، حيث أنه يوفر وثائق هامة وخبرات بشأن مختلف جوانب وعناصر المشاركة السياسية للمرأة في هذه الفترة. لابد من دراسة التفاصيل الفنية للعمليات السياسية، ولماذا لا تحظى المرأة بأولوية ويجب تحليل التجارب لمعرفة كيف يمكن تغيير نظرة المجتمعات إلى المرأة في السياسة. فحقوق المرأة، ليست منحة، لكنها ضرورة وقضية اجتماعية تهمنا جميعا.

ليبـــيا : تقديم **السيدة وفاء طاهر بوقعيقص**
رئيس هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار:

تمكين الرجال والنساء لضمان مشاركتهما الكاملة في عملية التحول إلى الديمقراطية هو أمر بالغ الأهمية. في ليبيا، كما هو الحال في البلدين الآخرين من بلاد الربيع العربي، لا تزال المرأة تواجه مشاكل بسبب البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المحافظة السائدة. كانت مشاركة المرأة في الانتخابات بعد الثورة في ليبيا هي التجربة الأولى للانخراط في السياسة ولم تبدأ ممارسة النساء لحقوق المواطنة إلا في ٧ يوليو ٢٠١٢ مع أول انتخابات حرة، والتي مثلت لحظة تاريخية لليبيا. ومن ٨٠٪ من الناخبين المسجلين تمثل النساء ٤٥٪ منهم. وقد تنافست أكثر من ٦٠٠ امرأة في الانتخابات، على الرغم من العديد من التحديات التي كانت تعوق مشاركتهن .

وفي المشروع الأول لقانون الانتخابات، تم تخصيص ١٠٪ حصة للنساء. إلا أن القانون والكوتا كانا موضوعاً لكثير من النقاش، وعدل القانون الأخير الذي صدر قبل نهاية فبراير ٢٠١٢ وألغيت الحصص. وقد دلل عدد الناخبات والمرشحات على مدى تصميم النساء على المشاركة في الانتخابات. فقد تقدمت ٦٣٤ سيدة للانتخابات كان من بينهن ٥٤٩ سيدة على قوائم الأحزاب وتجرأت ٨٥ سيدة على الترشح طبقا للنظام المستقل. وقد واجهت المرأة الليبية العديد من التحديات والعقبات التي كانت تعترض مشاركتها في الحياة السياسية اغلبها ثقافية واجتماعية واقتصادية،

مؤكدة ميلادا جديدا لليبيا حيث تناضل المرأة من أجل حقوقها السياسية.

على الرغم من هذه التحديات، فقد فازت ٣٣ امرأة في الانتخابات تمثل ١٦,٥٪ من السلطة التشريعية. منهن ٣٢ امرأة فازت من خلال قوائم التمثيل الحزبي وواحدة فقط من خلال نظام أغلبية الاقتراع (النظام المستقل)، وهذا مؤشر على التحديات التي تواجه المرأة الليبية في مجتمع محافظ. ومع ذلك، فإن الوضع السياسي لا يزال غير مستقر وما زال الدستور في مرحلة الصياغة. و على الرغم من أن الإعلان الدستوري في المادة ٦ ينص على "أن الدولة تضمن أن تتوفر للمرأة كل الفرص التي تسمح لها بالمشاركة الكاملة الفعالة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ، وتنص المادة ٧ على أن تحترم الدولة "الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية وتلتزم الدولة بالإعلانات الدولية والإقليمية والمواثيق التي تحمي هذه الحقوق والحريات وتسعى الدولة إلى وضع مواثيق جديدة تحترم الإنسان كخليفة لله على الأرض" وتحظر التمييز على أي أساس. ولكن الحكومة الانتقالية لم تعتمد سياسات تقدمية التي يمكن أن تشجع المشاركة السياسية للمرأة وضمانها على المدى الطويل. وقد بدا هذا واضحا في عدم وجود المرأة في الهيئات الحكومية التي أنشئت مؤخرا.

وكانت منظمات المجتمع المدني هي الداعم الرئيسي للمشاركة السياسية للمرأة خلال فترة التحول إلى الديمقراطية. وقد عملت بجد لدعم هذه المشاركة وذلك ببناء قدرات المرأة من خلال برامج التدريب والقيادة.

على صعيد آخر عملت، منظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع المنظمات الدولية أيضا من أجل تسليط الضوء على أهمية مشاركة المرأة من خلال الدعوة وغيرها من الأدوات، والمطالبة بالتشريعات التي تخلق بيئة مواتية للمرأة، في ضوء إحجام الحكومات الانتقالية عن تنفيذ السياسات التي لا تتمتع بشعبية، وسوف تساير على الأرجح وجهة النظر السائدة بالنسبة للأدوار التقليدية للجنسين، فمن الأهمية بمكان أن تكون منظمات المجتمع المدني قوة دافعة مؤثرة من أجل التغيير.

وتوجد نفس التحديات في البلدان الثلاث والتحدي الرئيسي منها هو اعتبار المساواة بين الرجل والمرأة مجرد مشكلة أخرى ، في حين ينبغي اعتبارها أحد العوامل الرئيسية من أجل حل المشاكل في ليبيا.

تونس : تقديم **السيدة كلثوم بدرالدين**
رئيسة اللجنة التشريعية، المجلس الوطني التأسيسي:

كفل الدستور التونسي الصادر في ١٩٥٩ حقوقا متساوية لكل من الرجال والنساء، بما في ذلك المشاركة السياسية دون تمييز، وكانت قوانين الأحوال الشخصية والقضاء في تونس تقدمية نسبيا. ومع ذلك، فإن الحكم الاستبدادي للحزب الواحد والفساد السائد أحبط المشاركة السياسية لكل من الرجال والنساء. ومع ذلك، فإن المشاكل المتعلقة بالقوانين الانتخابية التي تنظم العملية السياسية أثرت على النساء أكثر من الرجال.

شاركت المرأة بفعالية أثناء الثورة وخلال العملية الانتقالية وللحفاظ على مكاسب المرأة التونسية التي حصلت عليها في الماضي. بعد الثورة، تم تعليق دستور عام ١٩٥٩ وأنشئ مجلس تأسيسي وطني جديد لصياغة دستور جديد. وكان لمنظمات المجتمع المدني دور هام لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة وكذلك كان لها دور محوري في إصدار المرسوم رقم ٣٥ في عام ٢٠١١ الذي يضمن التكافؤ والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة.

على الرغم من أن المرأة ليست ممثلة تمثيلا كافيا في صنع القرار (فقط وزيرتان وكاتبة دولة واحدة في الحكومة)، إلا أن مشاركتها في الجمعية التأسيسية فعالة (٣٦٪).و تم تشكيل كتلة قوية من النساء من جميع الأحزاب في الجمعية من أجل الدعوة الى مجلس إدارة انتخابية مستقل (EMB)، والى توازن بين الجنسين في مشروع الدستور

والتشريعات الجاري صياغتها حاليا واحترام الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة بين الجنسين. وأوصى بتمثيل أكثر عدلا للمرأة في السياسة من خلال استخدام التكافؤ الرأسي والأفقي، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة على جميع مستويات المجتمع. وقدمت توصية إضافية لمنع العنف ضد المرأة. وإذا ما تم تأمين الدعم من وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وكذلك إذا ما بدأ حوار وطني فسوف يكون من السهل دعم حقوق المرأة في المجتمع ومشاركتها في الحياة السياسية.

٣-٣ : جلسات المنتدى

الجلسة لأولى : تدابير خاصة في النظام الانتخابي لتعزيز تمثيل المرأة: رؤى إقليمية ودولية :

قضايا رئيسية :

- كيف يمكن لتدابير خاصة في النظام الانتخابي أن تعزز من تمثيل المرأة؟ ،الكوتا وتخصيص المقاعد وقانون التكافؤ والقائمة التبادلية وتدابير أخرى .
- تدابير خاصة بالمرحلة الانتقالية مع التركيز على مصر وليبيا وتونس ودراسات حالة إضافية.

عرض تقديمي حول : تدابير خاصة لتعزيز التمثيل الحقيقي للمرأة يقدمه **الدكتور على عبد الجبار**، مشروع الدعم الانتخابي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مصر :

تمثل النساء في البلدان العربية نصف السكان، مما جعل مشاركتهن عاملاً رئيسياً في إنجاح ثورات الربيع العربي. وقد زاد ذلك من توقعاتهن بزيادة تواجدهن في هياكل صنع القرار وفي تمثيل أكثر عدالة في الهيئات الانتخابية. إلا أن التجارب الدولية تشير إلى أنه في كثير من بلدان العالم نجد أنه من غير المرجح أن تحصل المرأة على تمثيل عادل في البرلمان نتيجة لعوامل عدة، ثقافية واجتماعية في الأساس. لذلك يجب استحداث تدابير خاصة عند وضع النظم الانتخابية لتعزيز وضمان تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة.

وفي مصر، وخلال فترة النظام السابق، تم تخصيص حصة للمرأة في النظام الانتخابي مكونة من ٦٤ مقعدا تمثل ١٢,٥٪ من إجمالي عدد مقاعد أعضاء مجلس الشعب. وبالإضافة إلى ذلك، كان للرئيس السابق حق تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب كان من بينهم خمس نساء. وفى أعقاب الثورة، تم تعديل القانون الخاص بالانتخابات البرلمانية، وألغيت حصة المرأة. وفي نهاية المطاف تم اعتماد النظام المختلط المتوازي، وتخصيص ٧٥٪ من المقاعد للقوائم النسبية (PR) و٢٥٪ لأغلبية الاقتراع (المستقل). وكان الإجراء الوحيد الذي تم اتخاذه لصالح المرأة هو وضع مرشحة واحدة على الأقل على كل قائمة إلا أنه لم يتم تحديد موقعها على القائمة. وقد أدى ذلك في معظم الأحيان إلى إدراج الناخبات في آخر القائمة مما أسفر عن تمثيل النساء بنسبة لا تتجاوز ٢٪ في البرلمان الجديد.

وفي تونس كانت الصورة مختلفة في ظل النظام السابق وتم تطبيق نظام مختلط "باستخدام نظام الكتلة حيث تم انتخاب ٨٠٪ من المقاعد في ٢٥ دائرة (فاز فيها جميعا الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٩) وتم تخصيص ٢٠٪ من المقاعد باستخدام نظام التمثيل النسبي بالنسبة للأحزاب الأخرى." لم يكن هناك تدابير خاصة في قانون الانتخابات لتعزيز تمثيل المرأة .. وبالرغم من ذلك بلغت نسبة النساء ٢٨٪ في عضوية برلمان ٢٠٠٩ أي بلغ عددهن ٥٩ عضوة ومع ذلك ففي ظل نظام حكم الفرد لم يكن هناك مشاركة سياسية تذكر سواء كان من جانب الرجال أو النساء. وبعد الثورة اختارت الثورة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت عام ٢٠١١ نظام القوائم النسبية وطلبت السلطات أن تتبع جميع القوائم الانتخابية نظام التكافؤ بين الرجال والنساء باستخدام نظام التبادلية (أي وضع اسم مرشح يليه اسم مرشحة) ولكن دون الإشارة لموقعهن على القوائم. وبالنظر إلى العدد الكبير من القوائم المتنافسة

وتشظي النتائج كانت المحصلة النهائية هي انتخاب ٥٩ مرشحة في المجلس الوطني التأسيسي. وقد جاءت النتائج مخيبة للآمال بالنسبة للكثير من النساء اللاتي توقعن نسبة تمثيل أكبر بالرغم من أن تمثيل المرأة في المجلس الوطني التأسيسي هو الأعلى في المنطقة العربية ويزيد بنحو ٦٪ عن متوسط تمثيل المرأة على مستوى العالم.

أما في ليبيا فان القانون الانتخابي الذي اعتمد مؤخرا اتبع نظاما موازيا مختلطا (مثل النظام الذي تم تطبيقه في مصر) وترتب على ذلك تخصيص ٨٠ مقعدا من أصل ٢٠٠ لنظام القوائم النسبية، بينما يتنافس المرشحون الباقون على ١٢٠ مقعدا وفقا لنظام الأغلبية (المستقل). وقد اعتمد القانون في ليبيا مبدأ التكافؤ في القوائم "عموديا" مثل ما حدث في تونس وكذلك التكافؤ "الأفقي" بمعنى أن الأحزاب والكيانات السياسية التي كان لديها أكثر من قائمة في الدوائر الانتخابية المختلفة كان عليها أن تضمن أن يتبادل النساء والرجال على رأس قوائمها ، وقد أسفرت النتائج عن حصول السيدات على ٣٢ مقعدا وفقا لنظام التمثيل النسبي وحصول امرأة واحدة على مقعد وفقا لنظام الأغلبية (المستقل).

ومن خلال تحليل مقارن لتجارب البلدان الثلاث يتبين أنه بدون تدابير خاصة، لن يكون للنساء فرصة تذكر لانتخابهن من خلال نظام الاغبية (المستقل). وأن هناك حاجة إلى استحداث نظام التكافؤ الرأسي والأفقي لضمان تبادل المواقع بين الرجال والنساء المرشحين على رأس القائمة .

وعندما نتطلع للإعداد للانتخابات في المستقبل، يتبين أن هناك حاجة لإعادة النظر في النظم الانتخابية في الدول الثلاث خاصة فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية. كما يجب التفكير في مدى فعالية التدابير الذى تم اتخاذها مع دراسة تدابير أخرى من شأنها ضمان تمثيل المرأة بصورة مناسبة في البرلمان.

دراسة حالة حول التدابير الخاصة لتعزيز تمثيل المرأة في الانتخابات في نيبال يعرضها **السيد / نيل يوبرتى** المدير الأسبق للجنة الانتخابات في نيبال :

أبرز العرض الأنظمة الانتخابية والتدابير التي تم اتخاذها لتعزيز تمثيل المرأة في انتخابات الجمعية البرلمانية في نيبال عام ٢٠٠٨، مع توضيح خصائص النظام الانتخابي مثل النسبية، وتضمين المجموعات الخاصة (النساء) والتمثيل الجغرافي و سياسة التمييز الإيجابي لدعم فئات معينة.

وأكدت الدراسة على أهمية أن تكون هذه التدابير اقتصادية وسهلة التنفيذ، ومقبولة من قبل الأحزاب السياسية والشعب. كما أشارت إلى إن النظام الانتخابي لا يمكن أن يحل جميع المشاكل، لذلك ينبغي على الأقل :

- أن يدعم النظام الديمقراطي متعدد الأحزاب ، ويسهل المشاركة فيه وإدارته .
- وأن يحقق الشفافية ويعرف الناخبين لمن يعطون أصواتهم ولماذا.
- والأهم من ذلك كله أن تكون النظم الانتخابية مستجيبة للقضايا السياسية والاجتماعية والعرقية للفئات المهمشة في المجتمع .

فيما يلي **ملخص مناقشات الجلسة الأولى:**
أدارتها **د. فاطمة العباسي**، المؤتمر الوطني العام، ليبيا:

كانت المشاركة السياسية في الدول الثلاث قبل الثورة محدودة بالنسبة لكل من الرجال والنساء وكانت الأحزاب السياسية معدودة و الناشطة منها أقل و ذلك باستثناء الأحزاب الحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعاقت الثقافة الذكورية السائدة و نظرة المرأة لدورها في المجتمع مشاركتها في الحياة العامة والسياسة.

وعلى الرغم من محاولات الأحزاب الدينية المحافظة الحاكمة لتجميل صورتهم في الوقت الحاضر لتظهر محايدة بما في ذلك بإدراج النساء على قوائمها، إلا انه كان في الواقع استغلالا للمرأة لنشر الثقافة الذكورية لهذه الأحزاب، كما حدث في مصر. وفي إعقاب الثورات، ومع صعود القوى المحافظة والمتشددة إلى السلطة تم إلغاء نظام الكوتا- رغم الحاجة الشديدة إليه أكثر من أي وقت مضى - حيث انه كان نظاما غير مقبول من المجتمع العربي - ولم يتم الوفاء بحقوق المرأة ولم تتحقق أمالها. ومن هذا المنطلق ينبغي السعي لإيجاد وفرض حلول أخرى لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، نظرا لأن المناخ السياسي غير داعم للمرأة بشكل عام . وأشار العديد من المشاركين إلى أن وجودٍ نص دستوري يضمن مشاركة المرأة السياسية هو الوسيلة لتحقيق تمثيل مناسب لها في البرلمان، كما اقترحوا أيضاً نسبة ٣٠٪ حصة للنساء فى البرلمان كبداية، أو كبديل لذلك، أن يطلب من الأحزاب السياسية ليس فقط وضع المرأة في مكانة متقدمة على قائمة الحزب بل أيضاً استخدام نظام التناصف أو التكافؤ[٥] - على سبيل المثال - طالما دعت الحاجة لذلك. ومن ثم ينبغي اتخاذ تدابير تشريعية مناسبة وأن تنص القوانين الانتخابية بوضوح أن مشاركة المرأة في الحياة العامة ليس منحة أو هبة بل هو حق من حقوقها الإنسانية ومثل هذه التشريعات يجب أن يدعمها اقتناع شعبي. وبصفة عامة ينبغي أن تكون المعايير الخاصة لمشاركة الرجل او المرأة فى الحياة العامة مبنية على أساس الكفاءة والاختصاص.

وعلاوة على ذلك فقد اتضح أن الحركات النسائية ومنظمات المجتمع المدني هي أطراف أساسية في العملية الانتخابية في البلدان الثلاثة وأن دورها كجماعات ضغط يجب دعمه لتعزيز مشاركة المرأة وأن توجه جهودها كقوى ضاغطة نحو القيادات في الأحزاب السياسية. ولما كان تغيير المفاهيم والمعتقدات عملية طويلة الأمد فانه ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تهتم بصفة خاصة برفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة ودعم مفهوم المواطنة.

ومن جانبهن، يتعين على المرشحات التواصل مع المجتمعات المحلية مع الأخذ في الاعتبار التفاوت بين المستويات القاعدية و المستويات السياسية. وفي هذا الصدد، ليس للفقر أو الغنى تأثير على قدرة المرأة على المشاركة بل أن الفارق في هذا الشأن هو الالتزام والإخلاص للمبدأ. ولمواجهة المفاهيم الذكورية التي لا تؤيد مشاركة المرأة السياسية، يجب تعبئة وسائل الإعلام لكي تقوم بتوعية المجتمع بصورة فعالة لدعم مفهوم المساواة بين الجنسين.

ومن ناحية أخرى هناك حاجة إلى المزيد من المؤشرات النوعية حيث أن المؤشرات الكمية لا توضح بشكل كاف الدور الإنتاجي للمرأة بل أنها على غير ذلك تركز أكثر على دورها الإنجابي. وحيث أن تغيير المفاهيم الثقافية والاجتماعية والدينية المتشددة من اجل إنصاف المرأة عملية طويلة الأجل، فهناك ضرورة لان تغتنم البلدان الثلاثة القوة الدافعة التي خلقتها الثورات لاتخاذ التدابير السريعة والمناسبة وأن تعيد النظر في نظمها الانتخابية استعدادا للانتخابات المستقبلية، وان تقوم أيضا بتقييم فعالية تلك التدابير وان تستطلع تجارب ثبت نجاحها في مجتمعات أخرى من اجل ضمان تمثيل أفضل للمرأة في البرلمان .و هنا تجدر الإشارة إلى التجربة الكويتية التي تستحق الدراسة والتي نجحت فيها المرأة في الوصول إلى البرلمان وتم سماع صوتها رغم عدم توفر نظام الكوتا أو تشريعات داعمة لمشاركتها، بل كان نتيجة لقيام المرشحات بدعم بعضهن البعض و لأنهن عملن بجد و اصرار خلال حملاتهن الانتخابية ولأنهن حصلن على دعم الرجال أيضا مما ادى الى إعتبار هذه التجربة قصة نجاح[٦].

الجلسة الثانية : مشاركة المرأة كمرشحة - رؤى إقليمية ودولية

قضايا رئيسية:

- التحديات التي تواجه النساء المرشحات في الانتخابات في المنطقة .
- دور الأحزاب السياسية في اختيار المرشحات –آليات التصويت الداخلية في الأحزاب السياسية.
- دور تمويل الحملات الانتخابية .
- دور الإعلام في الحملات الانتخابية .
- دور المجتمع المدني و خصوصا الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية النسائية في دعم المرشحات

٥ - في النظام الألماني، القوائم الحزبية لا تقبل إلا إذا كانت تشمل النساء.
٦ - فازت في انتخابات سنة ٢٠٠٩ فى الكويت أربع مرشحات بدون دعم من الأحزاب السياسية أو نظام الكوتا

عرض تقديمي حول "خبرة النساء المرشحات في كل من مصر وليبيا وتونس" تقدمه **السيدة سلاف قاسوم** ، خبيرة الشؤون البرلمانية ،بمشروع برنامج الدعم الانتخابي - مشروع الأمم المتحدة الإنمائي - تونس :

أكد العرض أن الديمقراطية لا يمكن أن تكتمل دون المشاركة الفعالة للمرأة. وقد بدا هذا الأمر جليا خلال ثورات الربيع العربي في البلدان الثلاث، حيث ساهمت المشاركة المؤثرة للنساء فيها إلى الإطاحة بنظم الحكم الدكتاتورية .. إلا أنه عندما توقفت الاحتجاجات الغاضبة واستقرت الثورة، وجدت المرأة نفسها لا تزال تناضل من أجل الحصول على تمثيل سياسي ملائم يتناسب مع مكانتها فى المجتمع و على الرغم من أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تنص على المساواة بين الجنسين في جميع مناحي الحياة وعلى ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات التي تمنع أشكال العنف ضد المرأة و تعرقل مشاركتها في الحياة العامة .

يهدف هذا العرض إلى إبراز العقبات و الفرص المتاحة للمرشحات فى أعقاب الانتخابات البرلمانية في الدول الثلاث. ومن بين أهم العقبات التي تواجه مشاركة المرأة في الانتخابات أن الأحزاب السياسية في المنطقة ليست على وعى كاف بالفائدة التي تعود على الحياة السياسية بصفة عامة من تضمين النوع الاجتماعي وترشيح المرأة. وقد أدت مطالبة الأحزاب في مصر بأن تضع امرأة واحدة على الأقل على قوائمها الحزبية و تطبيق مبادئ المناصفة في تونس وليبيا إلى إجبار الأحزاب على ترشيح نساء. وفي تونس وليبيا انتقدت الأحزاب السياسية هذا الإجراء مؤكدة انه من الصعب فى المناطق الريفية المحافظة العثور على عدد كف من النساء للترشح. أما في مصر وليبيا فلم تكن هناك تدابير خاصة لتشجيع المرشحات فى الانتخابات بنظام الأغلبية (المستقل).

ومع التيارات الاجتماعية و الدينية و الاقتصادية و الثقافية السائدة وغياب المرأة عن مواقع صنع القرار فمن غير المحتمل أن يتم انتخاب المرأة، حيث أن تلك الظروف أضعفت قدرتها على المنافسة على قدم المساواة مع الرجل. فضلا عن أن المشاركة السياسية قد تكون غير متاحة على نطاق واسع للطبقات العاملة أو المرأة الريفية. كما أن انتشار التيار المتشدد جعل من الصعب على المرأة أن تقوم بحملاتها الانتخابية على الوجه المناسب.

وفى ليبيا فان إصرار الأحزاب المحافظة على تقليص مشاركة المرأة ينتهك التزامات الدول بتجنب التمييز على أساس الجنس. كما أدت محدودية عدد النساء القدوة فى مواقع الريادة السياسية إلى عدم الثقة فى قدرات العديد من النساء على المشاركة فى الحياة العامة. هذا بالإضافة إلى عدم وجود وقت كاف للتخطيط الاستراتيجي أو الإعداد، وكانت فرص المرشحات محدودة أو منعدمة للوصول للموارد المالية أو المعلومات، وعلاوة على ذلك فإن التغطية الإعلامية لأوجه نشاط المرشحات لم تكن كافية.

وأكد العرض على الأهمية البالغة لدور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وهو دور ينبغي دعمه وتعزيزه في المستقبل. أما وسائل الإعلام التي لها التأثير الأقوى فى تشكيل الرأي العام، فينبغي أن تتصدى لمعالجة الصورة النمطية للمرأة التي تقصر مشاركتها على دورها داخل نطاق الأسرة. كما أكد العرض أنه يجب على النساء وواضعي السياسات في البلدان الثلاث مواجهة التحديات على الأصعدة التشريعية والثقافية والاجتماعية. كما ينبغي أن تدعم الهياكل الحزبية السياسية حقوق المواطنة بالنسبة للمرأة و على وسائل الإعلام أن تعزز صورة النساء المرشحات وأخيرا وأهم من كل ذلك، هو تطوير وتعزيز قدرات النساء كمرشحات للعمل السياسي .

دراسة حالة حول النساء المرشحات تقديم **البارونة نيكلسون وينتربورن** عضو مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة والبرلمان الأوروبي وبرلمان المجلس الأوروبي :

عرضت البارونة نيكلسون وينتربورن تجربتها الواسعة التى دامت اكثر من عشرين عاما كمرشحة: مشيرة إلى أن مسيرتها السياسية بدأت في مجلس العموم في دائرة انتخابية قوامها ثمانين ألف شخص يشكل الفلاحين الجزء الأكبر منهم.

وقد اعقب ذلك انتخبها مرتين في البرلمان الأوروبي (ممثلة لأكثر من ١٠ مليون ناخب من ٢٧ برلمان وطني لكل منهم أوضاعه المركبه وحساسياته المختلفة). ثم اصبحت عضوة فى برلمان المجلس الأوروبي فى ستراسبورج،كما تم تعينها من قبل ملكة بريطانيا عضوا مدى الحياة في مجلس اللوردات - و هما منصبين شرفيين. وفى برلمان المجلس الأوروبي يقوم العمل على أساس الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة وعلى مبادئ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

وقد تضمنت مسئولياتها كعضو في البرلمان مراقبة ورصد الانتخابات في أجزاء مختلفة من أنحاء العالم فى اسيا و اوروبا و الشرق الاوسط و افريقيا. وخلال رصد العمليات الانتخابية، التقت في مراكز الانتخاب بالعديد من النساء المرشحات والناخبات. وأتيحت لها فرصة لقاء عدد من القيادات والزعامات النسائية البارزة فى المجال السياسي الاتي يعتبرن مثلا أعلى مثل كاثرين أشتون، هيلاري كلينتون، أنجيلا مركيل وأول قاضية في العراق، وكذلك أول امرأة تشغل منصب مدير شركة للنفط في الكويت. وأكدت البارونة هذه القيادات النسائية على استعداد تام لتقديم المساعدة للآخرين. وأضافت أن على السياسيات الناجحات أن يسدين النصح للجيل الأصغر من المرشحات. واشارت فى هذا السياق الى ان لجان المرأة يمكن ان تساعد فى كسر الحواجز التى تعوق المشاركة السياسية للمرأة وان الدعم الذى تقدمه النساء و الرجال فى موقع السلطة يمكن ان يحدث التغيير. وكانت نصيحتها للسيدات المرشحات أن يتواصلن مع الآخرين من الرجال و النساء من خلال تقديم وتلقى المساعدة، وان يحاولن الانخراط في العمل السياسي كمجموعات لتعظيم فرصهن للنجاح. ورغم أنه قد أصبح الآن من السهل على النساء أن يترشحن فى مجال العمل السياسي، إلا أنهن مازلن يواجهن التحديات .وفى الأغلب الأعم تكون هذه الصعوبات من جانب المنافسين، وانتقادات وسائل الإعلام، والأحزاب الأخرى، والكتلة الانتخابية مشيرة الى ان مسز ثاتشر نفسها رغم مكانتهاالمرموقة لم تسلم من النقد . واضافت أن السياسة تتطلب العمل كفريق مما يحتاج الى دعم كل من الرجال والنساء. وعلاوة على ذلك فان تمكين النساء المنتخبات ليصبحن صناع قرار يتطلب برامج طويلة الأمد لبناء قدراتهن بالاضافة الى التخطيط الإستراتيجي والتمكين الأقتصادى والدعم القانونى.

وفى النهاية يجب أن نتذكر دائما أن اهم إعتبار فى العمليه السياسيه هو إعمال حكم القانون وحيث أن القوانين تصنع فى البرلمان فإن وجود المرأة فيه أمر أساسى ، لأن القوانين التى يصنعها نصف المجتمع نادرا ما تكون قوانين جيده.

فيما يلى **ملخص لمناقشات الجلسة الثانية** التى أدارها **الدكتور على عبد الجبار**- مشروع الدعم الانتخابي- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

رغم أن المرأة لها نفس حقوق المواطنة ونفس الحقوق الإنسانية مثل الرجل، ورغم أن مشاركتها كانت عاملا حاسما في نجاح الثورات في البلدان الثلاث، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بالتمثيل الفعلي على القوائم الحزبية، تكون الأولوية للرجال ولا يتم وضع أسماء النساءعلى رأس هذه القوائم. وعلاوة على ذلك، فإن معيار الكفاءة لا يتم طرحه إلا عندما يتعلق الأمر بالمرأة. فوجودها في الهيئات الانتخابية في كل من مصر وليبيا وتونس كان مجرد "صورة شكلية" بينت ان المرأة لا ينظر إليها باعتبرها مساوية للرجل في الحقوق والواجبات .غير أن المشاركة في الحياة العامة لن تكتمل بمفهومها الحقيقى ما لم يتم منح المرأة حقوقها كاملة.

وعلى الرغم من ان بعض الأحزاب السياسية المدنية تزعم أنها تؤمن بدور المرأة في البرلمان،إلا أنها ليس لديها - في حقيقة الأمر - ثقة كاملة في قدرات المرأة؛ ناهيك عن نظرة الأحزاب الدينية المتشددة لحقوق المرأة أو دورها. و في الواقع، فإنه عندما يتعلق الأمر بالممارسة الفعلية،يكون وجود النساء أمراً شكلياً فقط لا يتيح لهن الوصول إلى قمة القوائم الحزبية. لذلك ينبغي وضع مبادئ ثابتة فيما يتعلق بمشاركة المرأة. وقد كانت الأنظمة المطبقة في تونس وليبيا أكثر فعالية من الأنظمة التى تم تطبيقها في مصر، والتى سوف تشهد الانتخابات المقبلة فيها تمثيلاً أقل للمرأة، لا يعكس بشكل كاف أعداد النساء ولا قيمتها الحقيقية .

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع الدستور - المختلف حوله فى مصر- وإن كان لا يميز ضد المرأة، إلا أنه لا ينص على أي حقوق أو دور لها في المجتمع، ويرى البعض أن المادة العاشرة من مشروع الدستور الخاصة بالأمومة والطفولة والتوفيق بين دور المرأة في الأسرة و دورها فى الحياة العامة انها حيلة يمكن أن تهدد حق المرأة في

العمل .

ويشكل عدم الثقة في النساء المرشحات من قبل الناخبين من الرجال وللأسف من النساء أيضا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة. وتحتاج معالجة هذه المسألة إلى تثقيف وتوعية كل من المرشحين والناخبين على جميع المستويات. وفى هذا الصدد يمكن لمنظمات المجتمع المدني، والأحزاب، والكتل النسائية في الأحزاب، وجماعات الضغط، أن تلعب دورا في تحفيز النساء على التصويت للنساء. و يمكن لوسائل الإعلام على المستويين الوطني والمحلي أن تسهم إلى حد كبير في تحسين صورة المرأة وفي نفس الوقت فأن المناهج التعليمية يجب أن تعكس القيمة الحقيقية للمرأة في المجتمع. وتساعد هذه الجهود على وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ودعم حقها في دور فعال في المجتمع.

من أجل تعزيز مشاركة فعالة في الانتخابات قدمت النصيحة للمرشحات بتجنب نظام الأغلبية (المستقل) حيث أن فرص الفوز في ظل هذا النظام ضئيلة جدا، نظرا لأن العملية الانتخابية آليه ضخمة تتطلب مواردا هائلة. وقد أثيرت أيضا بعض التساؤلات الهامة خلال المناقشات حول التصدى لقضية العنف ضد المرأة، لا سيما في مجال السياسه وضمان المساواة والحريات الأساسية للمرأة. أما فى مجال التدريب لدعم المشاركة السياسية للمرأة إعتبرت مراقبة ورصد الانتخابات أحد العناصر الهامه التى تعود بفائدة جمه ليس فقط على المرشحات، بل أيضا على الأحزاب والحكومات من أجل تحسين الأداء و التعرف على كيفية مواجة الفساد .

إن وضع كل الاعتبارات المذكورة أعلاه في إطار استراتيجية قانونية وسياسية شاملة التى تضمن شبكات تواصل داعمة مع جميع الأطراف المعنية وتعمل على توفير الموارد اللازمة يؤدى إلى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المنشوده للمشاركة المستدامة للمرأة في الحياة السياسية..

الجلسة الثالثة : مشاركة المرأة كناخبة ـ الفرص و التحديات :

قضايا رئيسية:

- تعزيز مشاركة النساء كناخبات: أين و كيف
- دور الإعلام/تثقيف الناخبين
- دور الإدارة الانتخابية وأشكال الدعم الأخرى – الوصول إلى الناخبات وحملات التسجيل / استخراج بطاقة الهوية و ترتيبات الاقتراع

عرض تقديمي حول "تعزيز مشاركة المرأة كناخبة في الانتخابات البرلمانية الثلاث" ـ عناصر للتحليل المقارن ـ تقدمة **السيدة / شهرزاد مغربي** ، رئيسة منبر المرأة الليبية : خلال فترة الانتقال السياسي في دول الربيع العربي، شاركت النساء ودفعن بفاعلية من أجل التغير. وعلى ذلك، فإن الغرض من هذا العرض هو استعراض خصائص زيادة مشاركة المرأة كناخبة.

كانت مشاركة المرأة في مصر وتونس، خلال الأنظمة السابقة ضعيفة، ولكن ذلك كان هو الحال بالنسبة لمشاركة الرجال أيضا، نظرا لانعدام الثقة في العملية السياسية. وفي ليبيا لم تتح للنساء الفرصة مطلقا لممارسة حقوق المواطنة حتى جاءت انتخابات المؤتمر الوطني في عام ٢٠١٢. وقد زادت توقعات إجراء عملية انتخابية حقيقية ذات مصداقية في مرحلة ما بعد الثورة من إهتمام جمهور الناخبين المؤهلين في البلدان الثلاث.

وفي ظل الأنظمة السابقة، كان الناخبون في مصر وتونس يقومون بتسجيل أسمائهم من خلال وزارة الداخلية، ولكن

كان ينظر للسجلات على أنها ناقصة وعرضة للتلاعب السياسي. وبعد الثورة قررت كل من البلدين إلغاء أو تغيير أسلوب إجراء العمليات الانتخابية.ففي مصر،تم تغير نظام التصويت و أصبح يعتمد الآن على قاعدة بيانات الرقم القومي .أما في تونس فلم تعتبر قاعدة بيانات بطاقات الهوية مناسبة، نظرا لأن المعلومات الخاصة بالعنوان لم تكن بالدقة الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها. وبناء على ذلك، سمح للناخبين بتحديث عناوينهم واختيار مراكز الاقتراع وسمحت السلطات الانتخابية للذين لم يتمكنوا من تحديث البيانات الخاصة بهم بالتصويت في مراكز خاصة أنشئت خصيصا لهم ، أما في ليبيا فنظرا لأنه لم يكن هناك قاعدة بيانات وطنية سابقة أو مناسبة لجمع وتسجيل الناخبين،فقد تقرر أن يتم تسجيل الناخبين في قائمة خاصة وكانت مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية الثلاث مشجعة للغاية.و كان من الواضح أن الثقة في العملية الانتخابية كانت عاملاً رئيسياً في الإقبال الشديد على التصويت ، ولاسيما بالنسبة للناخبات من النساء .

دراسة حالة اليمن - تقدمها **السيدة إلهام عبد الوهاب**، المديرة العامة لقطاع المرأة- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات - اليمن :

كانت التجربة اليمنية مختلفة عن الدول الثلاث. فقد كان التركيز على تشجيع المرأة على الترشح للانتخابات. وبعد تنحي الرئيس السابق تم تنظيم انتخابات ووضع خطة عملية لدفع النساء إلى الأمام، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة من النساء في اليمن لا يتمكن من القراءة والكتابة تماما، فقد تحتم تعريفهن بالإجراءات الانتخابية. وبالتعاون مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، تم تبسيط المضمون للنساء اللواتي تم تشجيعهن على التصويت باستخدام بطاقات هوياتهن الشخصية. وبالعمل مع وزارات التربية والتعليم والأوقاف والعمل، وصلت تلك البرامج إلى المناطق الريفية النائية .

من خلال برامج التوعية، تم تدريب ٣٦ من العاملين و مديري المجالس الإدارية للانتخابات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تم تشكيل مجموعة عمل لإقامة حملة انتخابية كان الدعم الإعلامي بها في شكل كتيبات انتخابية ومواد ترويجية ومنتجات (مثل تي شيرتات، وكتب) التي تم استخدامها لإيصال رسالة للمرأة. جرى التدريب في جزيرة سقطرى. وقد حققت الأنشطة المساندة لدعم تلك الأهداف والتوجهات نتائج ميدانية إيجابية. وقد تضمنت هذه الأنشطة تفعيل دور الخطباء والمرشدات الدينيات في دعم المشاركة السياسية للمرأة ودورها في الانتخابات الرئاسية المبكرة . قامت المرشدات الدينيات بالتواصل مع النساء في مجتمعاتهن لرفع وعيهن السياسي والاجتماعي والصحي مما ساهم في تحفيزهن للادلاء باصواتهن.

وفيما يلي **ملخص لمناقشات الجلسة الثالثة :**

أدارتها **الدكتورة هدى بدران** – رئيسة الاتحاد النسائى المصرى:
في بلدان الربيع العربي الثلاث تحتاج المشاركة السياسية للمرأة إلى دراسة وتحليل عميق من جوانبها المختلفة لتحديد الأسباب التي تؤثر على إقبال الناس على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات وتحدد خياراتهم . و هناك أبحاث نوعية قامت بها منظمات المجتمع المدني حول دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية توضح الأسباب والعوامل التي تؤثر على عملية التصويت، بما في ذلك الأسباب التي تقف دون اعطاء المرأة صوتها للمرشحات من النساء ولماذا يحجمن عن التصويت كلية. بالاضافة الى ذلك يقوم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) في تونس بإجراء بحوث في هذا المجال.

بما أنه قد تم تحديد الاستقلال المادي للمرأة كأحد العوامل الداعمة لزيادة مشاركها في الحياة العامة لذلك يجب بذل الجهود الرامية لتمكين المرأة اقتصاديا لتعزيز فرصها للمشاركة في الانتخابات القادمة. وتمت التوصية بأن توضع خطط من أجل تحقيق هذا الهدف وأن يبدأ تنفيذها فورا وان تتم متابعتها بصفة مستمرة. وتجدر هنا التاكيد على أن التمويل أداة حيوية في العملية الانتخابية حيث أن المرشحين بحاجة إلى الدعم المعنوي والمالي على حد سواء.
و قد أوصى بعض المشاركين بأهمية ربط مجالس إدارة الانتخابات في البلدان الثلاث بمؤسسة للعمل معا بشكل

وثيق لرفع مستوى الوعي و نشره لكى يصل الى المناطق النائية وبهذا يتم توفير المزيد من الدعم للدور الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية في هذا المسعى. كما قدم اقتراح بإجراء دراسة مقارنة حول دور المنظمات غير الحكومية في بلدان الربيع العربي.

وأشار المشاركون إلى أن جميع الأطراف المعنية - ولا سيما على المستوى المحلي - يحتاجون إلى المزيد من الوقت لاستيعاب كل من العملية الانتخابية وتفاعل العوامل السياسية المختلفة التي تؤثر على نتائج الانتخابات . كما أكد المشاركون على أهمية تحفيز المرأة وحث المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على انتهاز الدفعة القوية الناتجة عن الثورات والتركيز على التخطيط الاستراتيجي، وعلى أهمية التواصل والتشبيك.

تم تسليط الضوء على أهمية تبادل أفضل الممارسات ولا سيما تلك المتعلقة بالتوعية وبناء قدرات المرشحات وبمضمون الرسائل التي تحفز الناخبين. كما تم التاكيد على أهمية التنسيق بين الشركاء والأطراف المعنية وعلى ضرورة تحديد العوامل الداعمة للمشاركة السياسية للمرأة - مثل إصدار بطاقات الهوية – وفي نفس الوقت ضرورة تحديد العثرات فى طريق هذه المشاركة - مثل وضع المرأة في أسفل القوائم الحزبية . كما تمت التوصية بتشجيع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية للعمل معا بشكل وثيق لمواجهة الأحزاب المحافظة ومواقفها السلبية غير المنصفة أو الداعمة لمشاركة المرأة السياسية.

هناك حاجة إلى إنشاء آليات على المستويين المركزي والمحلي لتنظيم وتنسيق التعاون بين المنظمات الحكومية، والأجهزة المعنية بشئون المرأة والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية حيث انها تؤدى الى تحسين مستوى ونوعية مشاركة المرأة. ومن الضروري أيضا أن يقوم كل من الرجل والمرأة بمساءلة ممثليهم في المجالس المنتخبة بشأن حماية مصالحهم وإيصال أصواتهم إلى الجهات المعنية.

واتفق المشاركون على أن الثورات في البلدان الثلاث قد أتاحت فرصة فريدة للمرأة للمشاركة الكاملة كمواطنة. ومع ذلك فان لم تصل المرأة إلى مواقع صنع القرار فان الوضع لن يتغير كثيرا

اليوم الثاني : ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

الجلسة الرابعة : مراعاة النوع الاجتماعي في إدارة الانتخابات :

قضايا رئيسية :

- الممارسات الدولية الجيدة
- السياسات المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي
- كيفية ضمان التوازن في اختيار اللجنة العليا للانتخابات

خبرات مصر وليبيا وتونس، خبرات إقليمية و دولية أخرى

عرض تقديمي : "مراعاة النوع الاجتماعي في إدارة الانتخابات :

مصر و ليبيا و تونس (٢٠١١-٢٠١٢)

يقدمه السيد عمر بو بكرى

المستشار القانونى ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تونس :

خرجت المرأة في طليعة الأحداث خلال ثورات الربيع العربي و كانت عاملا فاعلا للتغير لذلك كان من المنطقي أن تلعب المرأة دورا هاما في انتخابات ما بعد الثورة، إلا أن الموقف العام في الانتخابات البرلمانية الأولى في الدول الثلاث بعد الثورة شهد تمثيلاً ضعيفاً للمرأة على المستويات العليا لصنع القرار سواء في الهياكل الحكومية أو في عمليات الإصلاح الجارية ، وذلك بالرغم من الطفرة فى المشاركة المدنية اثناء ومباشرة بعد ثورات ٢٠١١ و ظهور المرأة كمشاركة فعالة فى المجال السياسى.

و بالرغم من أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في كل من ليبيا وتونس كانت أعلى منها في مصر، الا ان تمثيل المرأة في الدول الثلاث في عمليات صنع القرار لم يكن تمثيلا ملائما. و كان ذلك بمثابة فرصة ضائعة بالنسبة للمرأة للاضطلاع بدور قيادي وتواجد واضح في الهياكل الحكومية ، نظراً لأن الأحكام الدستورية والقانونية الحالية لا توفر الدعم الكافي للمرأة. ولذلك، ينبغي التغلب على العقبات ذات الطابع القانوني والتشريعي لتأمين مشاركة المرأة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. و كان تواجد المرأة فى مراكز الاقتراع فقط. و فى مصر و ليبيا كانت هناك مراكز اقتراع خاصة بالنساء مما يكون قد شجع على توافدهن باعداد كبيرة للادلاء باصواتهن خاصة فى المناطق الريفية و المحافظة.

و بالاضافة الى ذلك ففى تونس وفى ليبيا بصفة خاصة قامت هيئات ادارة الانتخابات باتخاذ خطواط استباقية بتقديم النصح للاحزاب والكيانات السياسية فيما يتعلق بعملية تسجيل قوائم المرشحين لضمان الالتزام بمبدأ المناصفة. غير ان قضية تضمين النوع الاجتماعى فى تشكيل هيئات ادارة الانتخابات ما زالت تواجه بعض العقبات. و هناك حاجة الى احصاءيات كمية و نوعية لتوفير المعلومات عن العقبات الاجتماعية التى يجب التغلب عليها لضمان مشاركة المرأة فى عمليات ادارة الانتخبات.

وينبغي التأكيد على أهمية وجود المرأة في نظام الحكم الديمقراطي الرشيد، . كما ينبغي دعم الجهود لضمان ان تكون الادارات الانتخابية مستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعى. وفى هذا الصدد يتضح من التجربة الدولية ان انشاء وحدة للنوع الاجتماعى داخل هيئات ادارة الانتخابات وتدريب القائمين على عملية الادارة الانتخابية على مفهوم النوع الاجتماعى فى اطار الانتخابات قد تساعد على مراعاة النوع الاجتماعى فى الادارة الانتخابية فى الدول الثلاث.

دراسة حالة جنوب أفريقيا تقدمها **السيدة ثوكومبوملوانا**
نائبة رئيس مفوضية الانتخابات في جنوب أفريقيا سابقا
ونائبة رئيس لجنة المساواة بين الجنسين

دولة جنوب أفريقيا مجتمع يضم جنسيات ومجموعات عرقية ودينية متنوعة . وعلى الرغم من أنها دولة حديثة إلا أن ٤٤٪ من أعضاء البرلمان الوطني من النساء .
أنشئت اللجنة الانتخابية في جنوب أفريقيا بموجب قانون اللجنة الانتخابية رقم ٥١ لعام ١٩٩٦ لضمان أن تكون بيانات جميع المواطنين الذين بلغوا سن التصويت مدرجة على القائمة المشتركة للناخبين وان تكفل معاملة متساوية لجميع المواطنين بما فيهم النساء. ولا تخصص الأحزاب السياسية حصصا للمرأة على قوائمها ولكن يتم تشجيع الأحزاب لضمان مشاركة المرأة كناخبة ومفوضة وعاملة في لجان الاقتراع (٧٠٪ من العاملين و ٩٠٪ من المشرفين فى العمليات الانتخابية من النساء). وتؤكد قيم الدستور أنه على مفوضية المساواة في النوع الاجتماعي في جنوب أفريقيا ان تدعم احترام وحماية وتطوير و تحقيق المساواة بين الجنسين. ولتشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات، تم تقديم بعض التسهيلات مثل خدمة مراكز الاقتراع المتنقلة في المناطق النائية وتحديد ساعات التصويت الملائمة لضمان أمن الناخبات وحماية الصحفيات من خلال الالتزام بمجموعة قوانين منظمة للسلوك. ولتسهيل عملية إدارة الانتخابات، تصنف كل البيانات الانتخابية حسب النوع الاجتماعي والمنطقة (الريف أو الحضر) وعمر الناخبين . وبالرغم من عدم وجود مواد خاصة بذوى الاعاقة فى الدستور الا ان حقوقهم تؤخذ فى الاعتبار وخصصت لهم نسبة ٢٪ فى اى مؤسسة.

ملخص لمناقشات الجلسة الرابعة
أدارها **المستشار هشام مختار**
عضو اللجنة القضائية العليا للانتخابات ، مصر :

على الرغم من أن دور المرأة كشريك فعال في الثورة وبرغم حضورها القوي كناخبة في الاستفتاء وفى الانتخابات البرلمانية والرئاسية إلا انه حتى الآن لم يتم إشراكها في مواقع صنع القرار او التواجد بشكل كاف على الساحة السياسية، رغم ان هناك تأكيد على أهمية مشاركتها في الحياة السياسية.
والسؤال الآن هل حدث ذلك كنتيجة لظهور التيارات الدينية المحافظة؟ و في ظل هذه التيارات هل يمكن للمرأة أن تأمل في أن تصبح شريكا قويا وفاعلا في صنع القرار- مثلا كنائب رئيس الجمهورية أو كوزير او هل يمكن ان تحصل على نسبة تمثيل أعلى في البرلمان؟
وفي تونس، وصلت نسبة تمثيل المرأة الى ٢٧٪ نتيجة لتنفيذ نظام التكافؤ، وليس كنتيجة لاتجاهات تقدمية.غير أن هناك دلالات على الاتجاه نحو التراجع عن تطبيق نظام التكافؤ، وخاصة في المؤسسات الدستورية. ويخشى أن يصبح هذا النظام في الانتخابات المقبلة مجرد نص في القانون، و أن تستبعد المرأة من هذه المؤسسات.

وتأمل المرأة التونسية التي وصلت بالفعل إلى وضع يكاد يكون مساويا لوضع الرجل في الانتخابات أن يضمن تطبيق نظام التكافؤ وجودها في هذه المؤسسات. وللحفاظ على مكاسبها طالبت المرأة الجمعية العامة للهيئة العليا للانتخابات بتمثيل مساوي للرجل في مجالس ادارة الانتخابات وكان ذلك بمثابة خطوة إيجابية نحو بدء حوار ديمقراطي داخل المجلس التشريعي .غير أن بعض المشاركين رأوا أنه يجب النظر إلى المطالبة بالتكافؤ في الإطار الأوسع لتنمية اجتماعية شاملة.

وقد أثير عدد من التساؤلات حول مجالس إدارة الانتخابات ووظائفها ومسؤولياتها ونطاق عملها. كما تم فحص الجوانب المختلفة لمفهوم الإدارة الانتخابية. هل تعتبر مصدرا للمعلومات والبحث والتحليل والمعرفة بما يؤدي إلى العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة، ومقارنتها بمفهوم مجالس إدارة الانتخابات كهيئة مسئولة عن إدارة الانتخابات. وفي الحالة الثانية يتعين أن تؤخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل مستوي السلطات والاختصاصات داخل الإدارة

الانتخابية، والموارد المالية والبشرية واللوجستية اللازمة لان تقوم بعملها بكفاءة.

وبالنسبة لتساؤل حول ما إذا كان من الأفضل أن يتم إنشاء مجالس إدارة الانتخابات ككيان دائم أم مؤقت. رؤى أن تراكم الخبرات والمعرفة وبناء قدرات أعضائها على مدى السنوات ، بما في ذلك التوزيع العادل لمهامها يعود بالفائدة بلا شك ويسهم بلا جدال في دعم وضع مجالس إدارة الانتخابات كحصون للديمقراطية كما يسهم في تحسين أدائها في إدارة عملية انتخابية تتسم بالنزاهة والديمقراطية على الصعيد الوطني.
وتناولت المناقشات حقيقة ان الثورات اتاحت فرصة للمرأة ان تكون سباقة فى المشاركة وان تسعى لان تكون شريكا في عملية صنع القرار وفي صياغة سياسات الحكومات وتحديد مسار مشاركتها السياسية. الا ان هذه المساعى لم تفلح وما لم تواصل النساء جهودهن لتحقيق هذا الهدف،فلن يتغير في الأمر شيء وحتى اذا حدث تغيير فسيكون بطيئا لا يرقى إلى مستوى توقعات المرأة.

وما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا الصدد، إلا أنها عملية طويلة الأجل. والآن بعد الثورات وأكثر من أي وقت مضى فان هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لتأمين تواجد المرأة في عملية صنع القرار والعمليات الانتخابية من خلال تدابير مناسبة. وأجمع المشاركون على انه ليس من قبيل المبالغة التأكيد و بقوة على أهمية أن يكون تمثيل الرجل و المرأة متوازنا في مستويات صنع القرار والسياسة.

الجلسة الخامسة: دور المجتمع المدني في دعم مشاركة المرأة:

قضايا رئيسية:

- دور المنظمات النسائية في دعم العملية الانتخابية (التربية المدنية، توعية الناخبين، مراقبة الانتخابات)
- خبرات مصر وليبيا وتونس
- خبرات إقليمية و دولية أخرى

عرض تقديمي حول "مشاركة منظمات المرأة في دعم العملية الانتخابية في مصر وليبيا وتونس"
تقدمه **الدكتورة مايا مرسى**، المنسق الوطني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة - مصر :

في البلدان الثلاث، استجابات منظمات المجتمع المدني لاحتياجات المرأة في هذه الفترة الفريدة.فقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا هاما في عملية المشاركة السياسية للمرأة من خلال بناء الثقة وزيادة التعددية في الحوارات المدنية ورفع مستوى الوعي حول القضايا الهامة. فقد شملت مساهمتهم القيمة نشر المعلومات إلى مجتمعاتهم، وخلق مجال للحوار بين أعضاء المجتمع بالإضافة إلى مراقبة العملية الانتخابية.

وفى مصر و ليبيا و تونس تواجه المنظمات النسائية عقبات تتمثل في محدودية الدخل والاستقلالية مقارنة بالمجموعات الراسخة في المجتمع مما يجعلها في وضع أفضل يمكنها من تشكيل الحوار وصنع القرار، ومن ثم فإن المرأة مازالت تكافح لكي تأخذ مكانها الذي تستحقه بين صفوف صناع القرار في المرحلة الانتقالية خاصة وأن عملية التحول إلى الديمقراطية التي تجري حالياً يمكنها أن ترفع نسبة مشاركة النساء إلى مستويات غير مسبوقة أو على الجانب الآخر يمكنها أن تؤدي إلى تهميشهن.

والآن أكثر من أي وقت مضى يتم تشجيع المجموعات النسائية على تأسيس شبكات وتحالفات واسعة النطاق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لدعم إدراج بعد النوع الاجتماعي في أولويات التحول الديمقراطي ، ولتنفيذ حملات واسعة للمطالبة بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة . وسعياً لتحديد وتقييم التحديات والعقبات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة بشكل أفضل ، يمكن للمنظمات النسائية غير الحكومية أن تقوم بدراسات وأبحاث لإلقاء الضوء على هذه التحديات. و يمكن لمنظمات المجتمع المدنى النسائية أيضاً ان تقدم المشاعدة فى إنشاء آليات لدعم الالتزامات الوطنية بشأن تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين من خلال حملات واسعة

للتوعية. .

وختاما فقد ثبت أن دور منظمات المجتمع المدني في البلدان الثلاث كان على درجة قصوى من الاهمية فى خلق تحالفات وائتلافات لدعم مشاركة المرأة السياسية وبناء قدراتها كناخبة ومهاراتها القيادية كمرشحة.

دراسة حالة عن **سيراليون** قدمتها **الدكتورة نيماتا ماجكس ووكر**
مؤسسة وأول رئيسة لمجموعة ٥٠/٥٠ :

مجموعة ٥٠/٥٠ من سيراليون هي حملة لا حزبية تدعو إلى إشراك المزيد من النساء في جميع نواحي الحياة السياسية والعامة كما تهدف إلى تغيير النظرة العامة للمرأة في الحياة السياسية، وتشجيعها وتمكينها من خلال التدريب والدعوة حتى يمكنها السعي والوصول إلى الوظائف العامة، والمشاركة في السياسة والحياة العامة .
وقد دعمت مجموعة ٥٠/٥٠ نظام التناصف (رجل ثم وامرأة بالتناوب) في التمثيل السياسي كما قامت بتوعية المرأة بأهمية تمثيلها في البرلمان. وقد ساهمت في تضمين النساء في البرلمان وفي بناء قدراتهن كمرشحات وناخبات وعضوات في المجالس الانتخابية. وقامت المجموعة أيضا بحشد وسائل الإعلام للحصول على تأيدها. كما ضمنت مفهوم النوع الاجتماعى في عملية التسجيل الانتخابي ،وأصدرت "بياناً للمرأة" وانخرطت فى تنفيذ برامج مكثفة لبناء القدرات والدعوة من خلال برامج ومواد تراعى ثقافة المتلقي. وقد اتاح ذلك منابر للنقاش وتوفير أساليب ترويجية أخرى مؤثرة سهلة الوصول الى الجمهور المستهدف. وكانت هذه الأنشطة نتيجة للتخطيط الاستراتيجي و الحرص على النجاح. وقد انتهت مجموعة ٥٠/٥٠ من إعداد مشروع قانون عن المساواة بين الجنسين لتقديمه إلى البرلمان الجديد فى سيراليون.

ملخص لمناقشات الجلسة الخامسة أدارتها **الدكتورة إيناس أبو يوسف**
أستاذ بقسم الصحافة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة :

اثير موضوع فاعلية دور المنظمات النسائية غير الحكومية على ارض الواقع وقد أوضح المشاركون ان هناك حاجة الى تحديد اختصاصات هذه المنظمات واسس عملها بشكل واضح وان يتوافر لها التمويل الكافى والدعم سياسي. اجمع المشاركون على التاكيد على اهمية دور هذه المنظمات فى تثقيف و دعم النساء. و اعتبر نظام الكوتا أداة حيوية لضمان تمثيل نسائى ملائم لا ينتقص من حقوق و امتيازات الرجل. وفى ليبيا كفل تطبيق نظام التناصف العمودى و الافقى تمثيلا عادلا فى الانتخابات الاخيرة. و بالنسبة للانتخابات المستقبلية سوف يتم المطالبة بتخصيص ٣٠٪ من المقاعد للنساء. وتم تشجيع النساء للتواصل مع المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال المشاركة السياسية حتى يتسنى الوصول الى المعلومات المتصلة بهموم ومشاغل الدوائر الانتخابية وذلك للتمكن من بناء قواعد شعبية مما يعزز مشاركة المرأة بمعناها الواسع. و يرى كثيرون ان الاطار القانونى الحالى لا يساعد على تمكين المرأة كما ان الاحزاب السياسية لا تشجع المشاركة النسائية.

وطرحت بعض الاسئلة حول سبل دعم منظمات المجتمع المدنى لمشاركة النساء كناخبات ومرشحات و ممثلين منتخبين وكيفية التغلب على التحديات ذات الصلة. وكان هناك اقتراح ببناء تحالفات وءتلافات بين منظمات المجتمع المدنى لتدعم بعضها البعض من اجل التشبيك وتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستفادة للوصول الى رؤية مشتركة حول الرسالة التى يسعون الى تطبيقها. و يمكن ان تلقى هذه الانشطة الضوء على بعض العقبات الهامة التى تواجه المرأة وكيف ان وسائل الضغت و الدعوة والتحدث كصوت واحد يمكن ان توفر الدعم اللازم لتحقيق اهدافهم.

يجب ان يتسع نطاق التشبيك ليشمل شركاء التنمية حيث ان الدعوة للحقوق الانسانية للمرأة هى مسؤلية المجتمع باسره. وما لم يتم وضع تشريعات محددة وواضحة لن تتمكن منظمات المجتمع المدنى من مساندة المرأة سواء

كناخبة او مرشحة. ان دور منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة ومتابعة الانتخابات يمكن ان تكون الية نافعة فى بناء قاعدة نوعية وكيفية حول مشاركة المرأة فى العملية الانتخابية.

وفى هذا الصدد فى تونس اشتركت المنظمة النساوية الديمقراطية ومنظمة حقوق الانسان فى إعداد تقريرين هامين. ويمكن تكرار مثل هذه الدراسات القيمة فى الدول الثلاث وتبادلها واستخدامها كقاعدة معلومات يتم تحديثها بصفة دورية. وعلاوة على ذلك فقد اكد المشاركون على الحاجة لتطوير وتعزيز قدرات وإمكانات النساء اللاتى تم انتخابهن فى البرلمان. ان رفع الوعى بشأن التشريعات والاجراءات الانتخابية والتدريب على ارض الواقع بما فى ذلك المستويات القاعدية بالاضافة الى صدار الكتيبات والادلة يجب ان يكون عملية مستمرة تشمل جميع المستويات وجميع الكيانات ذات الصلة فى العملية الانتخابية و فى انحاء الوطن.

وقد تمت الاشادة بتجربة سيرا ليون التى لم تعتمد فيها النساء على الرجال و لا على التشريعات ولكنهن اعتمدن على انفسهن مثبتين بذلك قوة المرأة كمواطنة فى المجتمع.
وقد اكدت معظم المناقشات ان الاطار القانونى هو فى واقع الامر الخطوة الاولى نحو تحقيق المساواه فى النوع الاجتماعى. وان الدور الحيوى للاعلام فى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة يجب دعمه من خلال رفع الوعى وبناء القدرات حول حقوق المرأة وقضاياها حتى يمكن دعم أفضل المرشحات كما اوضحت تجربة سيرا ليون.
اما العامل الهام الذى يجب التأكيد عليه هو مخاطبة الرجال والقيادات الدينية بانه بدعم النساء تتحقق التنمية الاجتماعية.

مناقشات مغلقة : صياغة الدروس الرئيسية المستفادة والخطوات القادمة بحسب كل دولة:

تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل.

مجموعة **مصر** يديرها **الدكتور/على الصاوي**
مدير برنامج الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة

حددت المجموعة التحديات و العقبات التي تواجه عملية المشاركة السياسية بكاملها في مصر والتى تؤثر على النساء بصفة خاصة و ذلك علي الوجه التالي :

التحديات:

١. مشاركة المرأة كمرشحة :
قبل الثورة كان الوضع السائد في مصر غياب إرادة سياسية حقيقية بالنسبة لمشاركة فاعلة من المواطنين وذلك رغم الجهود التي كانت تبذل لزيادة المشاركة السياسية للمرأة. أما بعد الثورة ورغم المشاركة الفعالة للمرأة كناخبة، فإن المرأة المصرية مازالت تناضل من أجل حقوقها المهددة.
غياب إطار دستوري وقانوني شامل والذي يمكن أن يساند تمثيل المرأة ومشاركتها .
تواجد المرأة في الأحزاب السياسية محدود للغاية و نادرا ما تشارك المرأة في أنشطة الأحزاب، فضلا عن أن الأحزاب لا تحبذ وضع المرأة علي قوائمها ، وعندما تضعها فإنها تأتي في ترتيب متأخر علي القائمة .
وترجع محدودية مشاركة المرأة – ضمن أسباب أخرى – إلى عدم تقديرها لذاتها وقلة طموحها وعدم كفاية خبراتها و كفاءتها السياسية .
سيادة الثقافة الذكورية علي المستويين الاجتماعي والسياسي فمازال المجتمع وبصفة خاصة الأحزاب المحافظة والأحزاب الدينية غير متقبل لمشاركة المرأة السياسية .
تؤدى الأحوال الاقتصادية الحالية و ارتفاع نسبة الأمية و الفقر خاصة في أوساط النساء إلى صعوبة انخراط المرأة في المشاركة السياسية وبوجه خاص الترشح في الانتخابات .

٢. مجالس إدارة العملية الانتخابية فقد تمثلت التحديات في :

- تمثلت أهم التحديات على مستوى مجالس إدارة الانتخابات في عدم اهتمام الأحزاب بضمان تمثيل سياسي مناسب للمرأة. وبعد الثورة جد عنصر جديد علي الساحة و هو تردى الوضع الامنى السائد في البلاد مما جعل المرأة تحجم عن الترشح في الانتخابات.
- و بالنسبة لمجالس اداراة العملية الانتخابية وعلى صعيد اكثر تحديدا فانه (الى جانب غياب المرأة من هياكلها) هناك بعض التحديات الهامة التى يتعين التصدى لها وهى:
- عدم كفاية و عدم حياد الدعم الإداري المقدم للقضاة المشرفين.
- الحاجة إلى تسهيل دور المراقبين خلال العملية الانتخابية بكاملها.
- الحاجة إلي مراقبة و رصد تمويل العمليات الانتخابية
- ضرورة حسم المخالفات الانتخابية.
- التصدي لإساءة استغلال مرافق الدولة و مواردها المالية .

ومما يزيد الموقف تعقيدا غياب لوائح واضحة تنظم الحملات الانتخابية فيما يخص موضوع التحيز ضد المرأة. يضاف إلى ذلك أن بعض العوامل الاجتماعية و التوجهات الثقافية تؤثر سلبا على المشاركة السياسية للمرأة بالإضافة إلي تأثيرها القوى على العملية الانتخابية و نتائجها و هي علي سبيل المثال المجتمع والتوجهات السياسية والمعارضة وعدم احترام دعاية المنافسين والدعاية السلبية المضادة، ولا ننسى أن نشير إلي العنصر القبلي في الانتخابات.

التوصيات :

- وضع نظام انتخابي ملزم يسمح بالتمثيل النسبي من خلال إجراءات خاصة مثل تخصيص حصة للنساء في البرلمان أو في الأحزاب أو تبني نظام التكافؤ والمناصفة رأسيا وأفقيا، أو نظم توفر للمرأة وضعا عادلا يضمن أن يتم انتخابها ضمن المرشحين علي قائمة الحزب.
- الحصول علي دعم اقوي للمرأة من قبل الأحزاب و الدعوة الى توليها مواقع قيادية فى هيكلها ودعم مشاركتها في أنشطهم.
- زيادة عدد مقاعد البرلمان بما يسمح بتقليل حجم الدوائر مما يزيد من فرص انتخاب المرأة.
- تحسين اللوجيستيات مثل موقع و توزيع مقار الاقتراع و توقيت و طول مدة عملية التصويت.
- انشاء قاعدة بيانات بمن لهم حق الانتخاب مصنفة جغرافيا وحسب للنوع الاجتماعى وتحديثها بصفة مستمرة حيث ان هذه المعلومات لها فائدة جمة بالنسبة للمرشحات ليتسنى لهن تقييم القدرة الانتخابية فى الدوائر الانتخابية بصورة سليمة.
- السعي للحصول علي دعم الإعلام في رفع الوعي حول أهمية مشاركة المرأة كمرشحة
- و كناخبة.
- دعم دور منظمات المجتمع المدني المساند في عمليات رفع وعي النساء و بناء قدراتهن ، و هو دور أساسي لزيادة ثقة المرأة في نفسها و بالتالي زيادة مشاركتها السياسية .

بالنسبة للاحزاب:

- تطبيق نظام الكوتا او تدابير خاصة بالنسبة للنساء المرشحات (تناصف – تكافؤ و غيرها) على قوائم الاحزاب بما يضمن مقعد لهن فى البرلمان.
- مساعدة النساء في تمويل حملاتهن.
- تقديم العون لهن من خلال تقديم النصح و بناء القدرات.
- دعوة الإعلام والمجتمع المدني والرجال لمساندة النساء في حملاتهن.
- دعم مشاركة النساء فى انشطة احزابهن.

بالنسبة لمجالس إدارات العملية الانتخابية و الهيئات الاخرى المعنية:

- توفير الترتيبات اللوجيستية اللازمة مثل عدد اللجان وموقعها ومواعيد ومدة عملية التصويت /العملية التصويتية.
- توفير الدعم الإداري الفاعل للمجالس لتمكينها من القيام بمهامها على وجه أفضل. و يجب أن يكون للمجالس هيكل تشكيلي واضح و مهام و مسئوليات محددة و إن تراعي منظور النوع الاجتماعي وكذلك يجب توفير موارد بشرية و مالية كافية لها ، كما يجب أن تدعمها تشريعات دستورية قوية حتى يتسنى لها أداء مهامها في تنظيم و مراقبة الانتخابات و الإنفاق على الحملات الانتخابية و حسم الانتهاكات بفعالية.

بالنسبة للمجتمع:

- ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تعزز جهودها لدعم مشاركة المرأة من خلال رفع الوعي وبناء القدرات.
- مطالبة الإعلام بان يسلط الضوء على الدور الهام الذي تقوم به المرأة في المجتمع وذلك من خلال تقديم صور إيجابية لمساهمة المرأة في تطور ونمو المجتمع

مجموعة **ليبيا** - أدارتها **الدكتورة/رضا الطبولى**، رئيسة منظمة "معا نبنى"

اتفقت المجموعة على الآتي :

التحديات:

بالنسبة للتشريعات:

- قصور فى التشريعات الخاصة بالعملية الانتخابية
- عدم وجود نص قانونى يضمن تمثيل المرأة فى الادارة العليا للانتخابات (التمثيل الايجابى)
- غياب التشريعات التى تضمن تمثيلا ايجابيا للمرأة فى نظام الاغلبية الاقتراعية (المستقل)
- غياب القوانين التى تنظم الاحزاب السياسية
- عدم الالتزام بالجدول الزمني في كل ما يتعلق بالنظام الانتخابي
- التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية والذى يمكن ان يؤدى إلى استبعاد النساء في بعض المناطق من التصويت او الترشح.
- عدم وجود الرقابة على بعض الدوائر الخاصة بتسجيل الناخبات والذى يمكن ان يؤدى إلى عدم تمكن بعض النساء من التسجيل والتصويت.
- عدم تمكن الكثير من النساء من المشاركة في العملية الانتخابية لصعوبة استخراج أوراق اثبات الهوية.
- بالنسبة للتوعية: للعوامل التالية اثر هام على المشاركة الفعالة للمرأة:
- الموروث الثقافي والاجتماعي .
- قلة التدريب للمرشحات (كإدارة الحملة ووضع البرامج و غير ذلك) .
- وجود عوائق فيما يخص التوعية للناخبات والناخبين.
- الإعلام (راديو/ تليفزيون/ صحافة/ انترنت) .
- عدم مواكبة الإعلام للعملية الانتخابية بشكل كاف.
- عدم كفاية برامج رفع الوعر للناخبين من الرجال و النساء
- وبالنسبة لمسار العمل فى المستقبل اكدت المجموعة الحاجة الى العمل على:-
- ضرورة الضغط من التكتل النسائي داخل المؤتمر الوطني
- خلق قناة تواصل بين المشاركين فى المؤتمر الوطنى ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا بالمرأة.
- انشاء مجلس أعلى للمرأة يتبع السلطات التشريعية

- تفادى القصور التشريعي فيما يتعلق بقانون الانتخابات والهيكلية والتأكيد على التمثيل الايجابي للمرأة فيها.
- مراجعة التشريعات النافذة والغير النافذة فيما يخص المرأة في ليبيا وبما يتماشى مع كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية و التى تكون ليبيا طرفا فيها.
- تسهيل إجراءات التسجيل للناخبات (كأوراق ثبوتية – الوصول إلى مراكز الاقتراع)
- الضغط على المؤتمر الوطني لإصدار قانون المجتمع المدني وتشكيل مجلس أعلى من المنظمات يتبع السلطة التشريعية.
- احترام قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ والخاص بتوفير إجراءات أمنية خاصة بالنساء لحمايتهن ومشاركتهن في عملية العدالة الانتقالية وصنع السلام.
- خلق شبكات إقليمية لتواصل وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

للتصدى لهذه العقبات و للتصدى للقضايا التى تم تحديدها اوصت المجموعة بما يلى:

الحاجة الى تطبيق كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية و التى تكون الدولة طرفا فيها للقضاء على التمييز على اساس الجنس. و يمكن تحقيق هذا من خلال لجنة رفيعة المستوى تضم نساء على مستوى صنع القرا و تكون مكلفة بدعم و ضمان حقوق المرأة فى التشريعات و الانتخابات المستقبلية. كما تضمن تمثيلا عادلا للمرأة فى الهيئات السياسية مثل البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة من خلال تخصيص عدد من المقاعد للنساء و تطبيق نظام خاص بتمثيل نسبى لصالحهن (تناصف افقى و عامودى) و حتى فى نظام الاغلبية (الستقل). اما فى حالة التعيين يجب ان تكون الكوتا ٣٥٪. كما ينبغى على اللجنة تسهيل الاجراءات بالنسبة للمرشحات و للناخبات و زيادة وعيهن بحقوقهن كمواطنات (اصدار بطاقات الهوية و غيرها).

الحاجة الى تقديم مزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدنى التى تعمل على رفع وعى المرأة. ويجب تحديد دور هذه الجمعيات بوضوح فى القوانين التى تنظم عمل منظمات المجتمع المدنى مع امكانية ان يتم ذلك من خلا لجنة اشرافية. الجاجة الى التاكيد على الدور الحيوى لوسائل الاعلام و المجتمع باكمله رجالا و نساء فى المشاركة السياسية للمرأة.

أدار مجموعة عمل **تونس السيد سعيد الخزامى** اعلامى و رئيس تحرير الأخبار بالتلفزة التونسية الوطنية .قدمت العرض السيدة إيمان هويمل، المديرة العامة بوزارة شؤون المرأة والأسرة بتونس :

تناولت مناقشات مجموعات العمل التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في العمل السياسى، فعلى الرغم من تمثيلها بنسبة عالية في الانتخابات الأخيرة، أشارت المجموعة أن مبدأ المساواة بين الجنسين يجب أن يتم تضمينه على المستوى التشريعي وفي الخطط والموازنات القومية. وعلاوة على ذلك، فينبغي أن يضمن القانون المساواة الأفقية والرأسية في الإدارة الانتخابية والإجراءات التشريعية لدعم المرشحين المستقلين. أما على المستوى الإجرائي، فقد أشارت المجموعة إلى أن معايير الترشح للانتخاب أو لاختيار المرشحين لم تكن محددة بشكل واضح داخل الأحزاب السياسية.

أما التحديات الأخرى فكانت ذات طابع إجرائي واجتماعيي وثقافي وأيضا لوجستيى، وأكدت المجموعة أنه ينبغي أن نتذكر أن الثورة جاءت مفاجأة بحيث لم يكن لدى الأحزاب السياسية الوقت الكاف لتنظيم حملاتها بشكل مناسب ولا لتطوير قدرات المرشحين، وخاصة النساء وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى المرشحات المستقلات فرصة للحصول على التمويل اللازم لحملاتهن، وخاصة المرشحات اللاتي قمن بتنفيذ حملاتهن في مناطق نائية .

. وقد جعلت الحواجز الثقافية من الصعب تقبل المرأة كمرشحة خاصة فى المناطق الريفية حتى من قبل النساء انفسهن :هذا بالإضافة إلى أن النساء العملات فى المجال السياسى، ببصفة عامة يتحملن بمفردهن اعباء أسرهن، وغالبا ما يتعرضن للعنف. وعلاوة على ذلك، فإن وسائل الإعلام لم تقدم الدعم الكافي للمرشحات بل كان تركيزها

الأكبر على المرشحين من الرجال وحصلت المرأة على الدعم الأقوى من منظمات المجتمع المدني .

التوصيات:

أما فيما يتعلق بالتشريعات و بدعم وتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية وفي مواقع صنع القرار بصورة عادلة فقد أوصت المجموعة بتشجيع إنشاء مراصد لمتابعة تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء مؤكدة أنه قد يكون من المستحسن تشكيل كتلة برلمانية، مماثلة لتلك التى تم تشكيلها في ألمانيا، لدعم وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة فى تونس .

أما على المستوى الثقافي فقد أشارت المجموعة إلى الدور الهام الذي تقوم به وسائل الإعلام في تعريف المواطنين بأهمية وجود المرأة في مجال العمل السياسي. و كذلك البحوث التي تكمن أهميتها في إلقاء الضوء على العوامل التي يمكن أن تؤدى إلى انتخاب المرأة، أو التعريف بغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة .
وأخيرا، أكدت المجموعة على أهمية التواصل والتنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمواطنين وأهمية تعزيز ثقافة المواطنة وبناء قدرات الأحزاب السياسية، والمرشحين، وخاصة النساء منهم.

مداخلة شعبة المساعدة الانتخابية للامم المتحدة – "بعض افكار حول زيادة مشاركة المراة"
يقدمها **السيد منصور صادقي** المسئول عن جهة تنسيق قضايا النوع الاجتماعي في الشعبة.

بالنيابة عن شعبة المساعدة الانتخابية للامم المتحدة شكر السيد صاديقي برنامج الامم المتحدة الانمائي و هيئة الامم المتحدة للمراة بصفتهما منظمي المنتدي و اعرب عن انه شرف و تكريم له ان يشارك فيه .

ومشيرا الي احدث البيانات المتاحة حول مشاركة المراة السياسية علي مستوي العالم، ذكر السيد صاديقى انه رغم حدوث بعض الزيادة في النسبة العالمية لمشاركة المراة في البرلمان في العشرين عام الماضية الا ان التقدم كان غير منتظم و بطيئا بشكل يدعو الي الاسى .اذ بينما تشكل النساء اكثر من نصف سكان العالم فان نسبة تمثيلهن في البرلمان علي مستوي العالم و ذلك اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٢ كانت ٢٠,٥٪ فقط كما ذكر ان دعم الجهود الوطنية في تعزيز المشاركة السياسية للمراة هي واحدة من اهم القضايا الرئيسية علي جدول اعمال امين عام الامم المتحدة ومركز تنسيق اللامم المتحدة المعني بالمساعدة الانتخابية. كما اكد ممثل الشعبة ان اتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء علي التمييز ضد المراة في الحياة السياسية والعامة هو التزام قانوني وسياسي علي الدول الاطراف في اتفاقية السيداو، والدول التي وافقت علي اعلان و منهاج عمل بكين. وفي هذا الصدد اشار ايضا الي الاطر القانونية الدولية الاخري خاصة قرار مجلس الامن رقم١٣٢٥ الذي يؤكد علي اهمية المساواة و المشاركة الكاملة للمراة في كل جهود صنع ودعم الامن والسلم وكذلك الى التوصية رقم ٢٥ من التوصيات العامة للسيداو والتي تقدم التوجيهات الرئيسية بالنسبة للقضايا المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة وقرارات الجمعية العامة حول مشاركة المراة السياسية التي تتطلب ان تقوم الدول بمراجعة التاثير المتباين لانظمتها الانتخابية علي مشاركة المراة السياسية وان تقوم بتعديل او اصلاح هذه النظم حيثما يجب.

وأكد على أهمية النظر فى النطاق الاوسع لهذه التدابير الخاصة المؤقتة (مثل برامج الدعم و التوعية وتخصيص و اعادة تخصيص الموارد , المعاملة التفضيلية , التوظيف المستهدف , التشغيل و الترقية , أهداف عددية مرتبطة بإطار زمنى ونظام الكوتا) والتى يمكن تنفيذها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والحاجة إلى مزيد من الجهود لبناء القدرات و برامج طويلة المدى للتدريب على مهارات القيادة وأهمية امكانية الوصول إلى بيانات مصنفة حسب النوع الإجتماعى فى العملية الإنتخابية والحاجة كذلك لضمان أن يصبح موضوع النوع الاجتماعى جزء

من الحوارات الوطنية التى تدور حول كافة اوجه هذه العملية، والعمل مع النساء والرجال فى جميع المجالات ذات الصلة لتعديل المواقف والمفاهيم والسعى الى تحقيق قدر اكبرمن مساواة بين الجنسين.

وقد كانت هذه النقات من بين قضايا اخرى تم تسليط الضوء عليها فى كلمة قسم المساعدة الانتخابة فى هذا المنتدى.

الجلسة الختامية:

السيد كارلوس فالنزويلا – كبير المستشارينالفنيين ببرنامج المتحدة الانمائى لدعم الانتخابات فى مصر و ليبيا وتونس

وفيما يلي نص الكلمة الختامية التي ألقاها السيد كارلوس فالنزويلا – كبير المستشارين الفنيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات بمصر وليبيا وتونس .

مساء الخير :
"طلب مني أن ألقى الكلمة الختامية لهذا المنتدى. ولست متأكدا من مدى حكمة قيامي بذلك لأنني فقدت صوتي وأنى منذ الأمس لا صوت لي، ولكنى آمل أن لا يعني هذا أنني قد فقدت صوتي الانتخابي . ومن المفارقات الساخرة أن أفقد صوتي أثناء هذا الحدث، خاصة أن اليوم العاشر من ديسمبر، هو اليوم العالمي لحقوق الإنسان".
وموضوع هذا العام هو"لصوتي قيمته"، ولذلك آمل أنه حتى مع فقدان صوتي فانه ما زال له قيمته.
وأود أن أشير هنا إلى انه من المهم أن صوت كل من المرأة والرجل من مصر وتونس وليبيا قد سمع عاليا وبوضوح خلال المناقشات التي دارت على مدى اليومين الماضيين حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية التاريخية والأولى بعد الثورة.

وأنا بطبعي أحب أن أتحدث طويلاً ومن الصعب إيقافي عندما يكون الميكروفون في يدي وربما كان من المفيد أنى فقدت صوتي لأن هذا أجبرني على أن استمع أكثر من أن أتحدث. لقد أصغيت بعناية وسعدت حقا لأنني أعمل على دعم الانتخابات في الدول الثلاث، وأعتقد أنى أعرف الكثير عما يدور حاليا، ومجرد الإصغاء إلى عمق ما دار من مناقشات جعلني أدرك أنه ما زال امامنا الكثير لنتعلمه. وقد كانت المناقشات وبحق مثرية ومثمرة للغاية، وأوضحت كثيرا من الأمور. وبصفتي عضوا في اللجنة المنظمة لهذا المنتدى، أعرب عن رضائي الكامل لان أهداف هذا المنتدى قد تحققت، وكان من بين أهدافه الرئيسية أن نجمعكم معا لنتقاسم التجارب والخبرات والمعارف المختلفة ولنتعلم من بعضنا البعض.

وعن الأمم المتحدة وخاصة عن إدارة دعم الانتخابات في المنطقة العربية، فإننا نود أن نشير إلى أن ما نقدمه لفعاليات هذا المنتدى هو منظورنا الدولي في هذا الشأن إلى جانب التحليل المقارن. ولما كانت جميع الجلسات والتي تناولت الانتخابات سياسية في المقام الأول لذا فإنها تتميز بخصوصية محلية. ومن جانبنا فإننا لا نتدخل أبدا بتوصيات معينة ولكننا نحب أن نثرى المناقشات وان نعرض الخبرات الدولية حتى يتم اتخاذ القرارات المحلية قائمة على ادراك واسع بالامور.

وليس من قبيل المصادفة أنني أرأس وحدة برنامج الأمم المتحدة لدعم الانتخابات في دول الربيع العربي الثلاث التي عقدت انتخابات برلمانية مبكرة، وبقدر اختلاف هذه الدول فان العمليات لانتخابية تتسم بخصوصية شديدة. ونحن نؤمن بشدة بأنه على ما سلف ،وما اكدت هذه النوعية من المحافل، ان هناك الكثيرالذى ينبغى ان نتعلمه ونعلمه من خلال الجمع بين تونس ومصر وليبيا للمساعدة فى دعم الهوية الانتخابية في المنطقة. وقد عادت كل المحافل التي تمكننا من دعمها، والتي نشجع فيها هذه النوعية من المناقشات والتشبيك وتبادل المعارف والخبرات، بالفائدة على الجميع.

واود هنا أن أعيد كلمات زميلي منصور من الأمم المتحدة و التى تشير الى أن ما يحدث في مصر وتونس وليبيا فيما يتعلق بالانتخابات يتم متابعته بعناية بالغة لأنه في حقيقة الامر نموذجا ولبنة في بناء ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود في مجال الدعم الانتخابي في جميع أنحاء العالم. وكما تعلمون فان هذا الجزء من العالم كان مركزا لاهتمام العالم لعدة أشهر، وسوف يستمر كذلك.

وأود أن أقدم لكم الشكر لتواجدكم معنا هنا، ولما أبديتموه من اهتمام وحماس والتزام اثناء المناقشات الامر الذي جعل عملنا مجزيا ومحفزاً. وكل ما استطيع قوله في ختام هذا المنتدى هو أن دعم التشبيك بين هذه الدول الجيران الثلاث سيظل كأحد أولويات عملنا في مجال الدعم الانتخابي، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة ومشاركتها في الحياةالعامة والانتخابية ، وهي احدى أولويات عملنا فى الأمم المتحدة.

وباسم أسرة الأمم المتحدة وباسم الجميع، وأنا من بينهم، أشكركم شكراً جزيلاً على حضوركم على كل ما قدمتموه من عمل.

٤. مخرجات المنتدى

٤-١ الدروس المستفادة من العروض التقديمية، ودراسات الحالة والمناقشات

اجمع المشاركون ان تواجد المرأة فى مواقع صنع القرار امر حيوى من اجل تغيير الوضع القائم و لذا اكدوا على مايلى:

- تضمين الدستور مواد تنص على المساواة في النوع الاجتماعي وان حق المرأة في ممارسة هذه الحقوق ييسر مشاركتها في الحياة السياسية والعامة.
- وجود التشريعات التي تنص بوضوح وتحدد التمثيل العادل للمرأة في جميع هيئات إدارة الانتخابات (مثل إنشاء وحدة النوع الاجتماعي ، في الأحزاب السياسية ، ومراقبة نظام الحصص ، و/أو نظام التكافؤ -الرأسي والأفقي-) ، وضعهن على قوائم التمثيل الحزبي، يضمن تمثيلا ملائما للمرأة في هذه الهيئات .
- تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات يتطلب دعم الرجال ويتطلب من الأحزاب أو الكيانات السياسية ضبط نغمة الحوار العام حول إشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال تنشيط دورها في الحزب ووضعها في مواقع قيادية وكمتحدثة باسم الحزب حول العديد من القضايا .
- للتعليم والثقافة والإعلام دور حاسم في توعية المجتمعات بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في تنمية مجتمعها . وينبغي مواجهة المفاهيم الثقافية الخاطئة والمتشددة والاتجاهات الذكورية السائدة التي تعتبر السياسة مجالاً للرجال فقط ، والتي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- ينبغي توفير العناصر المساعدة وبشكل متساوي لكل من الرجل والمرأة مثل إمكانية الوصول إلى الموارد و المعلومات ، والحصول على تغطية إعلامية كافية .
- الاعتراف رسميا بدور منظمات المجتمع المدني ودعمها من خلال تشريعات تمكنها من تعزيز مشاركة المرأة والنظر في أمر ضم هذه المنظمات في تحالفات أو اتحادات وتعزيز جهودها في دعم الفئات المهمشة .
- ينبغي بناء قدرات المرشحات ومدهن بالتوجيه و الإرشاد.
- بناء القدرات من خلال التدريب أثناء العمل مثل مراقبة الانتخابات، والتدريب على أساليب الضغط، والتشبيك ، والحوارات العامة وأساليب ايصال الرسالة و غيرها يمكن أن يتيح فرصة فريدة للتعرف على أساليب العمل من الداخل ويعطى خبرة في إدارة الانتخابات .
- ان البيانات الدقيقة المحدثة والمصنفة جغرافيا ووفقا للنوع الاجتماعي تعتبر من أدوات التخطيط الحيوية . إن بحث وتحديد وتحليل العقبات والتحديات التي تواجهها المرأة وكذلك العوامل الداعمة لها نفس الأهمية فى تعزيز مشاركة المرأة .
- إن مواد الدعاية والتوعية المصممة وفقا للمستوى التعليمي والثقافي للفئات المستهدفة تكون فرص نجاحها أكبر خاصة إذا ما قدمت في شكل جذاب (الأغاني ، والملصقات الملونة ، والرسوم الكرتونية ، وما إلى ذلك).

- ينبغي التصدي للاعتبارات اللوجستية التي تحول دون مشاركة بعض شرائح المجتمع ، سواء في التصويت أو في الحملات الانتخابية ، مع الأخذ في الاعتبار عدد الدوائر الانتخابية ، وموقعها وتوقيت التصويت من أجل تشجيع النساء على المشاركة .
- توفير فرص لتبادل الخبرات والتشبيك على المستوى المحلى والإقليمي والدولي .

٤,٢ التوصيات

بعد مناقشة وضع المرأة واحتياجاتها وطموحاتها فى الدول الثلاث: مصر و ليبيا و تونس وبعد مراجعة وتحليل الخبرات المقارنة للدول الثلاث المتعلقة بالإجراءات الانتخابية لدعم مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة . وبعد دراسة التحديات التي تؤثر على قدرات المرأة للمشاركة بفاعلية في تنمية مجتمعها . وبعد تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع الدولي في رفع الوعي وتثقيف الناخبين ومراقبة العملية الانتخابية . أكد المنتدى بالإجماع على ما يلي:

- الحاجة لمراجعة القوانين والقواعد المنظمة للمشاركة السياسة للمرأة ومراجعة فاعلية النظم الانتخابية في الدول الثلاث والنظر في أمر اتخاذ إجراءات أخرى لتلافى أوجه القصور التى تم ملاحظتها في الانتخابات التي جرت مؤخرا لضمان مشاركة أكثر فاعلية للمرأة في البرلمان.
- الحاجة إلى دعم منظور النوع الاجتماعي في عملية الإعداد للانتخابات الالتزام بضمان مشاركة المرأة السياسية.
- الحاجة إلى العمل مع الأحزاب والكيانات السياسية لدعم دور المرأة داخل تشكيلاتهم الهيكلية.
- الحاجة إلى إنشاء آليات وطنية لدعم المساواة في النوع الاجتماعي من خلال عملية التحول الديمقراطي والأنشطة المتعلقة بالانتخابات.
- الحاجة لتاكيد اقوى على اهمية التشبيك و خلق تحالفات تحشد اعداد كبيرة من النساء حول القضايا ذات الصلة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.
- الحاجة إلى زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني لتتمكن من تثقيف الناخبين ورفع الوعي بشكل فعال فيما يتعلق بانخراط المرأة في العملية الديمقراطية' وإجراء الأبحاث والدراسات لتحديد وتقييم المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة وكذلك العمل على حشد الناخبات بمن فيهن النساء المهمشات لمساعدتهن على تخطى العقبات التي تحول دون مشاركتهن.
- وجوب الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي تكون الدولة طرفا فيها للقضاء على التمييز على اساس النوع الاجتماعى.

٤,٣ الملاحظات الختامية

اجمع المشاركون على أن المنتدى كان فرصة متميزة لتبادل الخبرات على ارض الواقع بعد الانتخابات البرلمانية الاولى التى اعقبت الثورات فى البلدان الثلاث كما كان فرصة لتقييم المكاسب والعقبات ليتسنى التطلع الى المستقبل. ولذا فلا يجب أن يتعبر كغاية في حد ذاته بل واحدا ضمن سلسلة من الانشطة حتى تتمكن كل من الدول الثلاث من صياغة إستراتيجية طويلة المدى تشجع وتوسع نطاق المشاركة السياسية للمرأة بدعم من المنظمات الدولية والأمم المتحدة.

توثيق مصور لفاعليات المنتدى

مقتطفات من الصور الملتقطة اثناء المنتدى تمثل جوانب من فاعلياته

جميع الصور برعاية مؤسسة عمار ©: http://www.amarfoundation.org/

IFES
UNDP
UN WOMEN
Soulef Guessoum
Ali-Abdul Jabar

مشاركة المرأة
UN WOMEN

2001-2011: Celebrating 10 Years of Dedicated Service in Breaking the Barriers and Empowering Women to Participate in Politics and Public Life.
Motto: More Women Better Politics

elections:
and Tunisia
UN WOMEN

nary parliamentary elections:
iences for Egypt, Libya and Tunisia
December 2012

UN WOMEN
Baroness Nicholson
of Winterbourne

المـــــــلاحق

١. جدول أعمال المنتدى

٢. الكلمات الافتتاحية

٣ الكلمـات الختامية

٤. الأوراق الخلفية

٥. دراسـات حالة

٦. وثـــــائق

٧. نبذةعن المتحدثين

٨. قائمة المشـاركين

١. جدول أعمال المنتدى

اليوم الأول: ٩ ديسمبر ٢٠١٢

٨:٣٠ – ٩:٣٠ **تسجيل المشاركين**

٩:٣٠ – ١٠:٠٠ **الجلسة الافتتاحية**

كلمات افتتاحية
السفير/ عمر أبو عيش – نائب مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولي، مصر
السيد/ جيفرى بريويت، نائب مدير المكتب الإقليمي للدول العربية، المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في مصر.
الدكتورة/ سميرة التويجري، المديرة الإقليمية لمكتب المرأة العربية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

عرض للدكتور/ كارلوس فالينزويلا (كبير المستشارين الفنيين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات في مصر وليبيا وتونس) حول: "أهمية المنتدى وأهدافه فى هذا التوقيت" .

١٠:٠٠ – ١٠:٤٥ **مقدمة**
عروض تقديمية من مصر وليبيا وتونس
مصر: السفيرة/ ميرفت التلاوي، رئيسة المجلس القومي للمرأة
ليبيا: السيدة/ وفاء بوقعيقيص، رئيسة هيئة مشاركة المرأة في صنع القرار
تونس: السيدة/ كلثوم بدر الدين رئيسة اللجنة التشريعية، المجلس الوطني التأسيسي

١٠:٤٥ – ١١:٠٠ **استراحة**

١١:٠٠ – ١٢:١٠
الجلسة الأولي: تدابير خاصة لتعزيز تمثيل المرأة: رؤى إقليمية ودولية

قضايا رئيسية:
كيف يمكن لتدابير خاصة فى النظام الانتخابي أن تعزز من تمثيل المرأة؟ الكوتا، وتخصيص المقاعد، وقانون التكافؤ، والقائمة التبادلية، وتدابير أخرى.
تدابير خاصة بالمرحلة انتقالية – مع التركيز على مصر وليبيا وتونس ودراسات حالة إضافية.

(١) عرض تقديمى حول: "تدابير خاصة لتعزيز التمثيل الحقيقي للمرأة" يقدمه الدكتور/ علي عبد الجبار، مشروع الدعم الانتخابي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر.
(٢) مناقشة عامة - رئيسة الجلسة الدكتورة/ فاطمة العباسي، المؤتمر الوطني العام، ليبيا .
(٣) دراسة حالة حول التدابير الخاصة لتعزيز تمثيل المرأة يعرضها السيد/ نيل يوبريتي، المدير السابق للجنة الانتخابات في نيبال .
(٤) أسئلة وأجوبة - رئيسة الجلسة الدكتورة/ فاطمة العباسي، المؤتمر الوطني العام، ليبيا .

١٢:١٠ – ١٣:١٠ **استراحة**

١٣:١٠ – ١٤:٢٠
الجلسة الثانية: مشاركة المرأة كمرشحة : رؤى إقليمية ودولية

قضايا رئيسية:
التحديات التي تواجه النساء المرشحات في الانتخابات في المنطقة.
دور الأحزاب السياسية في اختيار المرشحات – آليات التصويت الداخلية في الأحزاب السياسية.
دور تمويل الحملات الانتخابية.
دور الإعلام فى الحملات الانتخابية.
دور المجتمع المدني، وخصوصًا الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية النسائية، فى دعم المرشحات.

(١) عرض تقديمي حول: "خبرة النساء المرشحات فى مصر وليبيا وتونس" تقدمه السيدة/ سلاف قسوم، خبيرة الشئون البرلمانية بمشروع الدعم الانتخابي في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
(٢) مناقشة عامة - رئيس الجلسة الدكتور/ علي عبد الجبار، مشروع الدعم الانتخابي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر .
(٣) دراسة حالة حول النساء المرشحات البارونة/ نيكلسون من ونتربورن، الخبيرة السياسية .
(٤) أسئلة وأجوبة - رئيس الجلسة الدكتور/ علي عبد الجبار، مشروع الدعم الانتخابي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر .

١٤:٢٠ – ١٤:٣٥ **استراحة**

١٤:٣٥ – ١٥:٤٥
الجلسة الثالثة: مشاركة النساء كناخبات– الفرص والتحديات

قضايا رئيسية:
تعزيز مشاركة النساء كناخبات: أين وكيف؟
دور إعلام/تثقيف الناخبين.
دور الإدارة الانتخابية وأشكال الدعم الأخرى – الوصول إلى الناخبات، وحملات التسجيل/استخراج بطاقات الهوية، وترتيبات الاقتراع.

(١) عرض تقديمى حول: "تعزيز مشاركة المرأة كناخبة" تقدمه السيدة/ شهرزاد مغربي، رئيسة منبر المرأة الليبية
(٢) مناقشة عامة - رئيسة الجلسة الدكتورة/ هدى بدران، الاتحاد النسائي المصري.
(٣) دراسة حالة اليمن تقدمها السيدة/ إلهام عبد الوهاب، المديرة العامة لقطاع المرأة، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اليمن .
(٤) أسئلة وأجوبة - رئيسة الجلسة الدكتورة/ هدى بدران، الاتحاد النسائي المصري

اليوم الثانى: ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

٩:٠٠ – ١٠:١٠
الجلسة الرابعة: مراعاة النوع الاجتماعي فى إدارة الانتخابات

قضايا رئيسية:
الممارسات الدولية الجيدة – السياسات المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي، كيفية ضمان التوازن في اختيار أعضاء اللجنة العليا للانتخابات من الجنسين.
خبرات مصر وليبيا وتونس.
خبرات إقليمية ودولية أخرى.

(١) عرض تقديمي حول: "مراعاة النوع الاجتماعي في إدارة الانتخابات: مصر وليبيا وتونس (٢٠١١/ ٢٠١٢)" يقدمه السيد/ عمور بوبكري، المستشار القانوني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تونس .
(٢) مناقشة عامة - رئيس الجلسة المستشار/ هشام مختار، عضو المكتب الفني، اللجنة القضائية العليا للانتخابات، مصر
(٣) دراسة حالة جنوب أفريقيا تقدمها السيدة/ ثوكو مبوملوانا، نائبة رئيس مفوضية الانتخابات في جنوب أفريقيا سابقا ونائبة رئيس لجنة المساواة بين الجنسين
(٤) أسئلة وأجوبة - رئيس الجلسة المستشار/ هشام مختار، عضو المكتب الفني، اللجنة القضائية العليا للانتخابات، مص.

١٠:١٠ – ١١:٢٠
الجلسة الخامسة: دور المجتمع المدنى فى دعم مشاركة المرأة

قضايا رئيسية:
دور المنظمات النسائية في دعم العملية الانتخابية (التربية المدنية، وتوعية الناخبين، ومراقبة الانتخابات).
خبرات مصر وليبيا وتونس.
خبرات إقليمية ودولية أخرى.

(١) عرض تقديمي حول: "مشاركة المنظمات النسائية في دعم العملية الانتخابية في مصر وليبيا وتونس" تقدمه الدكتورة/ مايا مرسي، المنسق الوطني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر
(٢) مناقشة عامة - رئيسة الجلسة الدكتورة/ إيناس أبو يوسف، أستاذة - قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
(٣) دراسة حالة سيراليون تقدمها الدكتورة/ نيماتا ماجيكس-والكر، مؤسسة وأول رئيسة لمجموعة ٥٠/٥٠ في سيراليون.
(٤) أسئلة وأجوبة - رئيسة الجلسة الدكتورة/ إيناس أبو يوسف، أستاذة - قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة

١١:٢٠ – ١١:٤٠ **استراحة**

١١:٤٠ – ١٣:٠٠
مناقشات مغلقة: صياغة الدروس الرئيسية المستفادة والخطوات القادمة (بحسب كل دولة)
سيتم تقسيم المشاركين إلى ٣ مجموعات عمل:

مجموعة مصر يديرها الدكتور/ على الصاوي، مدير برنامج الدراسات البرلمانية

مجموعة ليبيا تديرها الدكتورة/ رضا الطبولي، رئيسة منظمة معًا نبني.
مجموعة تونس يديرها السيد/ سعيد الخزامي، إعلامي ورئيس تحرير الأخبار بالتلفزة الوطنية التونسية.

١٣:٠٠ – ١٤:٠٠ **استراحة**

١٤:٠٠ – ١٤:٣٠
عرض الدروس المستفادة والخطوات القادمة بحسب كل دولة
مصر: عرض يقدمه الدكتور/ على الصاوي، مدير برنامج الدراسات البرلمانية، جامعة القاهرة – ١٠ دقائق.
ليبيا: عرض تقدمه الدكتورة/ رضا الطبولي، رئيس منظمة معًا نبني – ١٠ دقائق.
تونس: عرض تقدمه السيدة/ إيمان هويمل، المديرة العامة لشئون المرأة، وزارة شئون المرأة والأسرة بتونس.

١٤:٣٠ – ١٤:٤٠
مداخلة شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة: "بعض الأفكار حول كيفية تعزيز مشاركة المرأة"
يقدمها السيد/ منصور صادقي، المسئول عن جهة تنسيق قضايا النوع الاجتماعي في الشعبة .

١٤:٤٠ – ١٥:٠٠ **ملاحظات ختامية.**

كلمة الجلسة الختامية:
يلقيها د/كارلوس فالنزويلا

٢. الكلمـات الإفتتاحيـة

كلمة السفير عمرأبوعيش
مساعد وزير الخارجية للتعون الدولى

مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة

السادة الضيوف، السيدات والسادة،
انه لشرف عظيم لي أن أتحدث إليكم اليوم في افتتاح هذا المنتدى شبه الإقليمي الهام حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية عقب الثورة والذي سوف يقارن بين الخبرات المصرية والليبية والتونسية.
وإنه لمن دواعي سروري أن أشاهد هذه المشاركة الكبيرة من المنظمات الدولية والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكل هؤلاء الضيوف الكرام والذين يمثلون دولاً عديدة وهذا دليل على الاهتمام البالغ بموضوع مساواة النوع الاجتماعي وهذا يشكل قيمة أساسية لكل المجتمعات الديمقراطية الملتزمة باحترام حقوق الإنسان وتعمل على حمايتها.

ومن يعتبر دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً شرطا من الشروط الأساسية لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي إلا أن المساواة في النوع الاجتماعي هو احد المجالات التي تواجه فيها دول المنطقة بتحديات.
وفى العامين الماضيين مرت تونس ومصر وليبيا بتحولات كبيرة في طريقها نحو تحقيق الديمقراطية. ولتحقيق مطالب الثورة يجب أن تكون المشاركة شاملة كل الفعاليات في المجتمع وأن المشاركة القوية للمرأة في الثورة كانت للتعبير عن رغبتها للمشاركة سياسياً.
ولأول مرة منذ سنوات شاركت المرأة بكثافة عالية في التصويت حتى يكون صوتها مسموعاً. ولحضور الشهود في العملية الانتخابية دليل على رغبة المرأة في المشاركة الفاعلة والالتحام بالعملية الديمقراطية مما جعل الانتخابات في مصر أول انتخابات ديمقراطية حقاً.
إلا أن مشاركة المرأة في البرلمان وفى اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور كانت ضئيلة للغاية في كل مراحل التحول. إذ لم يتجاوز تمثيل المرأة في البرلمان ٢٪ نظراً لإلغاء نظام الكوتا، ولأن وضع غالبيتهن على القوائم الحزبية كان في أخر القائمة .

وللثقافة الذكورية السائدة والتي لا تشجع تواجد المرأة في المواقع القيادية ومن هنا يمكننا أن نعتبر أن المرأة تم استبعادها وتهميشها بالكامل من هيئات الدولة التشريعية ومواقع صنع القرار.
وكما تعلمون جميعا كان التحول في مصر غير مستقر إلا أن الحكومة تسعى لجعله سلساً قدر الإمكان. إن مشاركة المرأة السياسية لازالت من المجالات التي تحتاج لاهتمام أصحاب المصلحة. ولقد بذلت الحكومة المصرية جهوداً للتشجيع على تمكين المرأة سياسياً والتي انعكست في قانون الانتخابات والذي نص على أن تضم القائمة الحزبية امرأة واحدة على الأقل في القوائم النسبية وكذلك إعادة هيكلة المجلس القومي للمرأة.
لقد وقعت مصر وصدقت على اتفاقيات دولية أساسية وإعلانات إقليمية لحقوق الإنسان فضلاً عن مواثيق ومعاهدات خاصة بالمرأة وبالحق في الحياة والمساواة والحرية والحماية المتساوية أمام القانون. إن المعاهدات التي صدقت عليها مصر تشير كذلك إلى الأحوال (الأوضاع) الاجتماعية للمرأة مثل الحق في المساواة في التعليم وفى الأحوال المعيشية والصحة وحرية التنقل والميراث والجنسية. كما تعترف مصر بحقوق المرأة السياسية مثل حقها في التصويت والترشح في الانتخابات وممارسة الوظائف العامة.

كما أن تصديق مصر على اتفاقيات منظمة العمل الدولية أرسى مبادئ المساواة في الأجر والمعاملة وفرص العمل وحق الوصول إلى الأسواق ومناخ عمل آمن ومضمون ومصر أيضا وقعت على ميثاق الأمم المتحدة والذي يقر بالمساواة للمرأة بالرجل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية ومن المعاهدات الأخرى الهامة بالنسبة للمرأة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومواد هذه الوثائق تنطبق على المرأة مثلما تنطبق على الرجل. إن مصر عندما تصبح طرفا في اتفاقية فإنها تأخذ على عاتقها إلزاما قانونيا مع أحكام الاتفاقيات.
وقد قبلت مصر أيضا أن تلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عندما أصبحت عضواً في الأمم المتحدة.
وفى عام ١٩٨١ صدقت مصر على اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وفى عام ٢٠٠٠ وقعتا على الأهداف الإنمائية للألفية والتي تؤكد على أن المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة تعتبر كأهداف إنمائية فئ حد ذاتها (هدف ٣) وكوسيلة لتحقيق باقي الأهداف كلها.
هذا ورغم التطورات الإيجابية بالنسبة لوضع المرأة في العشرينات والكفاح في مواجهة العنف ضد المرأة إلا أن المصرية يحق لها أن تتوقع نجاحا أفضل فئ مجال تمثيل المرأة السياسي. ومن الواضح أن تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي هو عملية تواجه تحديات تتطلب تحولا اجتماعيا والإرادة السياسية هي الشرط الأساسي لإنجاح تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والذي يشغل مكونا أساسيا وفعالا للوصول إلى الحكم الديمقراطي الرشيد الجيد.

سيداتي سادتي :
أن الهدف من هذا المنتدى شبه الإقليمي هو أن يهيئ منبرا لدراسة و تحليل الانتخابات البرلمانية ما بعد الثورة وهذه فرصة لتحديد القضايا المتعلقة بتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار كما هو انه أيضاً فرصة للتعرف على أفكار جديدة والتعلم من التجارب المختلفة لإيجاد منظور دولي للقضية.
وكل هذه الاختلافات والمتشابهات يمكن المشاركة فيها في لقاءات واجتماعات إقليمية تتناول القضايا الانتخابية مما سوف يساعد على زيادة تفهم الأمور ويعطى مسئولي إدارة العملية الانتخابية الفرصة للتشبيك مع نظرائهم ومع الأكاديمية وممثلي منظمات المجتمع المدني والخبراء العاملين في مجال الانتخابات.
وفى الختام أرجو أن تتقبلوا تقديري الخالص لمشاركتكم في هذا المنتدى حول التمكين السياسي للمرأة وان لأرجو أن تسهم جهودنا المشتركة في دعم المساواة في النوع الاجتماعي في تونس وليبيا ومصر وان يثرى هذا المنتدى الانتخابات المقبلة في الدول الثلاث والمنطقة.

وأتقدم بالشكر لكل الأعضاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستضافتهم هذا الاجتماع - أشكركم جميعا.

كلمة مترجمة

كلمة السيد/ جيفرى بريويت

نائب مدير المكتب الاقليمى للدول العربية لبرنامج الامم المتحدة الانمائى - مصر

أعرب السيد جيفري بريويت، نائب مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة، والمكتب الإقليمي للدول العربية، عن سعادته بالمشاركة في هذا المنتدى وقدم الشكر لوزارة الخارجية المصرية لاستضافة هذا الحدث كما قدم الشكر للشركاء من الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق مشروع الدعم الانتخابي لتعاونهم.كم أعرب عن سعادته بتنوع الوفود المشاركة من مصر وليبيا وتونس مشيرا إلى أن أحداث أوائل عام ٢٠١١ تمثل انفصالا عن الماضي و تبشر بظهور مجتمعات جديدة تقوم على العدل والحرية كما تعطى الفرصة للمواطنين على مستوى الإقليم لاستحداث تغيرات أساسية على دورهم فى الحياة العامة. واعترف بدور المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير من خلال مشاركتها الفعالة حيث نزلت آلاف النساء إلى الشوارع مطالبات بمستقبل أفضل لأبنائهن وبلادهن مؤكدات في إصرار أن أصواتهن لا تقل أهمية عن أصوات الرجال في بناء مجتمع حر فى كل من مصر وليبيا وتونس. لقد كانت مشاركة المرأة دعامة أساسية من دعامات المرحلة الانتقالية .

وأكد السيد برويت أن التحديات مازالت قائمة مضيفا أن المنتدى يدور حول استمرار الكفاح والسعي لتوفير فرص جديدة, وان المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرض دعمه وتأييده مثل توفير منابر لتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستفادة لمساعدة الدول الثلاث على الدعوة لأولوياتها التنموية حيث أن الدول الثلاث قد انتهت مؤخرا من أول انتخابات برلمانية منذ سقوط نظم الحكم السابقة وأنها حاليا بصدد صياغة دساتير جديدة وإجراء حوارات حول النظم الانتخابية و مؤسساتها المعنية.

واختتم كلمته بأنه رغم أن جلسات المنتدى تدور حول القوانين واللوائح والإجراءات والنظم والقدرات الإدارية إلا أنها في الأساس تنصب حول نوعية المجتمع الذي نريده والمستقبل الذي نسعى إلي تحقيقه وكيف يمكن أن نعمل معا لتحقيق ذلك.

كلمة مترجمة

كلمة المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

د. سميرة التويجرى

المديرة الإقليمية لمكتب المرأة العربية - هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تلقيها د. مايا مرسى المنسق في مصر بالنيابة عن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية

حضرات الضيوف السيدات والسادة

انه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في هذا المنتدى الهام الذي يتبنى التعلم التبادل حول موضوع مشاركة المرأة في أول انتخابات برلمانية في مصر وليبيا وتونس بعد الثورة.

على مضى العامين الماضيين قيل الكثير حول أوضاع المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في مرحلة التحول إلى ديمقراطيات حديثة والتي يطمح إليها مواطنو العالم العربي رجالا ونساء شبابا وشيوخا.

حتى الآن لازالت المرأة تطالب بكل الوسائل الممكنة بحقوقها التي لم تتحقق أو تحققت جزئيا. والمرأة حاضرة في الطرق العامة ووسائل الإعلام التقليدية واستخدمت الوسائط الإعلامية الاجتماعية لإيصال رسالتها ليس فقط إلى الشعب في بلادها بل أيضاً إلى الجيران ونظرائها حول العالم. أنها تصر على أن تكون موجودة وحاضرة.

ولكن بالرغم من تواجدها وتصورها القوى ومشاركتها بفعالية كقاضية ومرشحة ومساندة ضمن ادوار أخرى تقوم بها في العملية الانتخابية إلا أن دورها مازال يوصف بأنه محدود. والعوامل التي تحد من دورها مثلها مثل العوامل التي تمكنها يلزم التعامل معها وتحسين عوامل التمكين.

ومثل العوامل المحبطة لدور المرأة والتي يلزم التعامل معها فان هناك العوامل التي تمكنها أيضاً يلزم الالتفات إليها وتحسينها، إذ أنه في الانتخابات بنظام القائمة الحزبية على سبيل المثال، نادراً ما كانت المرأة توضع على رأس القائمة، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المرأة كمرشحة مستقلة أو فردية. ويمكن أن نعزى ذلك إلى وضع النظام الانتخابي ، المؤسسات أو النظام بأكمله وكل ذلك يؤدى إلى عدم تمكن المرأة من التمتع بحقوقها كاملة كمواطنة هذه هي القضايا التي نجتمع اليوم لنبحثها.

وانطلاقا من تلك التحديات المعروفة لنا والتي سبق أن واجهتها المرأة في مواقف شبيهه على مر الزمن فقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع مبادئ عملية قياسية لمشاركة المرأة في مرحلة التحول الديمقراطي وهى:

- ضمان انتخابات حرة وعادلة للمرأة
- تشجيع الأحزاب السياسية لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي .
- دعم منظمات المجتمع المدني النسائية لدعم وتطوير مصالح المرأة
- إرساء نظام المساءلة والمحاسبة بالنسبة لحقوق المرأة في المؤسسات العامة.
- دعم دور المرأة فى وضع السياسات والقدرة الرقابية فى الوظائف العامة
- دعم العدالة للنوع الاجتماعى

لقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لهدف واحد فقط وهو الوصول الى نتائج تؤدى إلى دعم المساواة بين الجنسين (فى النوع الاجتماعى) وتحسين الأحوال المعيشية للنساء وهى تدعم الدول فى سبل تعزيز الأطر القانونية والقدرات الوطنية لتأسيس نظام قوى للمسئولية والمحاسبة فيما يخص المساواة بين الجنسين.

ان هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعلم انه لن يتم تحقيق نتائج فعالة إلا من خلال شراكة وتنسيق أقوى والتشبيك و وتبادل المعلومات والمعرفة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة وفى مارس ٢٠١٢ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٣٠/٦٦ والذى يهيب بجميع الدول ان تلغى القوانين والأنظمة والممارسات التى تحول دون مشاركة المرأة فى العملية السياسية أو تقيدها على نحو تمييزي . كما يهيب بجميع الدول ايضا ان تفرز مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وان تعجل بتحقيق المساواة بين النساء والرجال وفى جميع الحالات بما في ذلك حالات التحول السياسى وان تعزز وتحمى حقوق الإنسان المكفولة للمرأة فيما يتعلق بما يلى:

- مزاولة الأنشطة السياسية
- المشاركة فى تسيير الشئون العامة
- حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها
- التجمع السلمى
- التعبير عن أرائها والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بحرية
- التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشح للانتخاب على قدم المساواة مع الرجل فى الهيئات التى ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام
- المشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وفى شغل الوظائف العامة وتأدية المهام العامة على جميع مستويات الحكم ويدعو القرار الدول التى تمر بحالات تحول سياسى ان تتخذ خطوات فعالة لكفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى جميع مراحل الإصلاح السياسي بدءاً من مرحلة البت فيما إذا كان ينبغى الدعوة إلى إدخال إصلاحات فى المؤسسات القائمة إلى مراحل البت فى تشكيل حكومة انتقالية وصياغة السياسات الحكومية وتحديد وسائل انتخاب حكومات ديمقراطية جديدة

كما يحث الدول على:

- استعراض الأثر المتباين لنظمها الانتخابية فى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وتمثيلها فى الهيئات المنتخبة وتعديل تلك النظم أو إصلاحها حسب الاقتضاء
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على أوجه التميز القائمة على فكرة دونية اى من الجنسين أو تفوقه.
- تشجيع الأحزاب السياسية بقوة على إزالة جميع الحواجز التى تميز بشكل مباشر أو غير مباشر ضد المرأة.
- النهوض بالتوعية بأهمية مشاركة المرأة فى العملية السياسية
- استخدام آليات لتشجيع المرأة على المشاركة فى العملية الأنتخابية.

- تنفيذ تدابير مناسبة داخل الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام لإزالة الحواجز المباشرة أو غير المباشرة وتعزيز مشاركة المرأة فى صنع القرار السياسى على جميع المستويات.
- التعجيل بتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين فى صنع القرار السياسى واتخاذ كل التدابير المناسبة لتشجيع الأحزاب السياسية على كفالة ان تتاح للمرأة فرصة عادلة ومتكافئة فى التنافس على جميع الوظائف العامة التى يجرى شغلها بالانتخاب.
- تحسين فرص استفادة المرأة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- التحقيق في ادعاءات تعرض المنتخبات والمرشحات للمناصب السياسية للعنف والاعتداء أو التحرش وتهيئة اجواء لا يتم فيها التهاون مطلقا مع هذه الجرائم وضمان المساءلة واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمحاكمة المسئولين عن ارتكابها.
- تشجيع النساء اللواتى قد يكن مهمشات وذوات الإعاقة والريفيات والنساء من أى أقلية عرقية أو ثقافية أو دينية على المشاركة بقدر أكبر فى صنع القرار على جميع المستويات.
- التشجيع على وضع برامج تهدف إلى توعية الشباب والأطفال .
- العمل على كفالة تطبيق التدابير المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية على المرأة والرجل على السواء.
- التشجيع على منح أجازات أمومة وأبوة مناسبة بغية تيسير مشاركة المرأة فى الحياة السياسية.
- اتخاذ تدابير استباقية للتصدى للعوامل التى تحول دون مشاركة المرأة فى العمل السياسى أو تعرقل ذلك، مثل العنف والفقر وعدم إمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والقوالب النمطية للنوع الاجتماعى.
- رصد التقدم المحرز فى تمثيل المرأة فى مواقع اتخاذ القرار وتقييمه.
- كما يشجع القرار الدول على تعيين امرأة لشغل مناصب حكومية فيها على جميع المستويات بما فى ذلك حسب الأقتضاء الهيئات المسئولة عن وضع الإصلاحات الدستورية أو الانتخابية أو السياسية أو المؤسسية.
- يشجع كذلك الدول على ان تلتزم بجعل التوازن بين الجنسين هدفا يتعين تحقيقه فى الهيئات واللجان الحكومية وفى كيانات الإدارة العامة وجهاز القضاء.
- تشجيع الدول ومنظمات المجتمع المدنى المعنية على دعم البرامج التى تيسر مشاركة المرأة فى الأنشطة السياسية والقيادية.
- تدعو الدول إلى أن تتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فى مجال مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بما فى ذلك مشاركتها فى أوقات التغيير والإصلاح السياسية.
- ان تشجع الحكومات على تقديم معلومات دقيقة عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية على جميع المستويات بما فى ذلك حسب الاقتضاء معلومات حول مشاركة المرأة فى الحياة السياسية فى أوقات التحول السياسى.

كما يحث الدول على:

نأخذ من نص القرار - وأخذا فى الاعتبار كل ذلك - إذا ما اردنا أن نجمع سنوات العمل والخبرة المتراكمة من المتواجدين فى هذا المكان فإننا نكون قد جاوزنا أكثر من مائة عام من الخبرة فى دعم المواطنين على أرض الواقع وهذا ما يجعل هذه المجموعة فريدة من نوعها واني لعلى ثقة من أننا فى خلال هذين اليومين سنكون قد استفدنا جميعا من هذه الخبرة الهائلة.

واسمحوا لي بأن أختم كلمتي بشكر كل ضيوفنا المتحدثين والذين قدموا لمشاركتنا هذه الخبرة التي لا تقدر بثمن في كل المجالات التي سوف نناقشها مع الوفود الليبية والتونسية والمصرية .

وأخيرا وليس أخرا المنظمين الذين لهم فضل عقد هذا المؤتمر.

وأطيبٍ تمنياتي للجميع

وشكراً

كلمة الدكتور كارلوس فالنزويلا

كبير المستشارين الفنيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات بمصر وليبيا وتونس

عن ملائمة اهداف المؤتمر فى هذا التوقيت

صباح الخيرعلى الجميع وصباح الخير على اعضاء المنصة الكرام.

انه لمن دواعى سرورى أن أكون اليوم بينكم جميعا. لقد كان لي شرف العمل في هذه: مصر وتونس وليبيا – تلك البلدان الثلاث الرائعة. وانه لمن دواعي سروري أن ارى الكثير من الوجوه التي سبق ان التقيت باصحابها في أجزاء مختلفة من انحاء العالم. وأسمحوا لى أن اشيد بالعمل الذى قام به فريق المشروع في مصر لتنظيم هذا المنتدى – و الذى تطلب الكثير من الجهد بالاضافة الى ما قام به فريق العمل في كل من تونس وليبيا من اجل عقد هذا المنتدى.

و لن اطيل الحديث ... فأنني أعتقد أن أهمية هذا المنتدى قد باتت واضحة للحاضرين جميعا
أردت فقط أن أكرر حقيقة تم ذكرها بالفعل وهى أن مشاركة المرأة في التحولات السياسية التى مرت بها الدول الثلاث كانت في غاية الاهمية. فبالرغم من ان العملية الانتخابية لا تمثل التحولات السياسية بصورة شاملة الا انها عنصر فى غاية الاهمية من عناصر المرحلة الانتقالية. لقد كان دور المرأة ضروريا لكى تكتسب الانتخابات المصداقية التى تتطلبها.

هذاالمنتدى ليس حدثا أكاديميا. فنحن لا نتحدث هنا عن قضايا نظرية. بل هو استخلاص للدروس المستفادة، واستعراض ما حدث في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الثورة في البلدان الثلاثة. انه فرصة لتبادل الخبرات، للوقوف على ما تم تحقيقه العقبات التى يتعين التصدى لها حتى يمكننا ان نتطلع للمستقبل - فهناك انتخابات جديدة سيتم عقدها ، و دساتير تجرى صياغتها، وقوانين يجب ان تسن. ونأمل ان تكون جلسات هذا المنتدى بالنسبة لكم مثمرة وثرية.

واشكركم جميعا مرة اخرى.

العروض التقديمية للدول
مصر - ليبيا - تونس

كلمة السيدة السفيرة : مرفت تلاوي

رئيس المجلس القومي للمرأة

السيدات والسادة :
الضيوف الكرام
أود في البداية أن أوجه الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وإلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مبادرتهما الخلاقة في تنظيم هذا المنتدى في هذا التوقيت الهام ٠٠٠ وجاء انعقاد هذا المنتدى في وقته كما جاء فريداً في نوعه حيث يتناول موضوعاً حيوياً هو المشاركة السياسية للمرأة ، بمعنى أنه يتصدى لمجموعة من الموضوعات ذات الأهمية مثل النظم الانتخابية والإجراءات المتعلقة بالترشح والدوائر الانتخابية والوضع القانوني المتصل بالمشاركة السياسية للمرأة .
لذلك فإن هذا الاجتماع هام للغاية ، ويجب دراسة ومراجعة وتحليل جميع الوثائق والبيانات والتجارب التي ستعرض فيه والمتعلقة بعملية الانتخابات في ضوء المتغيرات التي حدثت في المنطقة في دول الربيع العربي ومقارنة الوضع قبل وبعد هذه الثورات وتحليل المتغيرات التي حدثت والاستفادة من التجارب المختلفة بهدف المساهمة في تصحيح الأوضاع المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة .

وهنا يجب التركيز على بعض الجوانب منها :

أولاً : الدساتير وما يجب أن تتضمنه من مواد تسهم وتساعد النساء على المشاركة السياسية السليمة والملائة والواجبة .

ثانياً : قانون الانتخاب وأهمية أن يأخذ في الاعتبار وضع المرأة في قوائم الأحزاب .

ثالثاً : ضرورة مراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية وحجمها واتساعها وامتدادها للوقوف على العوامل التي قد تعيق أو تيسر فرص المرأة في الترشح للانتخابات وتساعدها على الفوز .

فإذا كان الهدف هو الوصول إلى الديمقراطية وإتاحة الفرص للجميع فإن كثيراً من أساليب وإجراءات وقواعد الانتخابات تحتاج إلى المراجعة خاصة في مجتمعات بها نسبة عالية من الأمية أو في بلدان لديها ثقافة مجتمعية ملائمة ومتميزة ، لذلك فإن الأمر يتطلب ضبط هذه القواعد وإحكامها مسبقاً .
كما يتطلب الأمر ان يأخذ المشرع في اعتباره مراعاة ظروف الفئات المختلفة في المجتمع بحيث تتغلب التشريعات على نقاط الضعف التي تواجه بعض شرائح المجتمع وفئاته . وأن تتضمن التشريعات متطلبات النوع الاجتماعي ، ومن الضروري أيضاً إعادة النظر في ميزانية الدولة بحيث تكون ميزانية تأخذ في الاعتبار احتياجات كل من الرجل والمرأة بحيث تكون ميزانية مستجيبة لمفاهيم النوع الاجتماعي وبخاصة احتياجات المرأة .
وبالإضافة إلى ذلك فإن إسهامات منظمات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تمكين ودعم النساء وفي رفع قدراتهن وتدريبهن على إدارة العملية الانتخابية ٠٠ فإن ذك يعتبر أمراً هاماً للغاية .
وأيضاً هناك دور بالغ الأهمية للأحزاب كشريك أساسي في هذه العملية مما يستوجب الكثير من العمل وتغيير الفكر لدى قادة هذه الأحزاب بحيث لا يكون هدفها الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية على حساب فرص المرأة .

السيدات والسادة :
شاركت المرأة المصرية في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كما شاركت في ثورة عام ١٩١٩ وفي الحالتين لم ترهب الموت أو تخشى الإصابة فذلك كله يهون في سبيل حرية الوطن والمطالبة بالديمقراطية ، ولقد استشهدت نساء في هذه الثورات مما يدل على أن المشاركة السياسية للمرأة المصرية قديمة وممتدة عبر ما يقارب قرناً من الزمان ٠٠٠ ولقد شاركت المرأة في جميع الجهود التي بذلت لتحقيق هذه الأهداف وعملت على انجاح تلك الثورات ، وكانت المرأة

دوماً تطالب بحرية الوطن وديمقراطيته ولم تكن أبداً مطالبةً بحقوقها فحسب .
ولكن شهدت الفترة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير تحجيماً لدور المرأة ومحاولات لإبعادها من أن تعتلي المناصب العليا ، فلم تشارك في عضوية الفريق الوزاري إلا بسيدتين ، وفي البرلمان ١١ سيدة ، وفي الجمعية التأسيسية ٧ سيدات فقط ٠٠ ولم تشارك في كثير من الفاعليات السياسية مثل اعمال لجنة تعديل بعض مواد الدستور .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المسودة الأخيرة للدستور لم تتناول موضوع مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠٠ كما اقتصرت المادة العاشرة الخاصة بالمرأة على مساندة المرأة كأمٍ وفي فترة الحمل أو المرأة المعيلة ، ولم تتضمن هذه المسودة ما ينص على حماية النساء من العنف ، ولم تنص أيضاً على حماية المواطن من التعدي على حرياته بشكل عام .

وتجدر الإشار إلى أن مسودة الدستور قد نصت على ما رفضته المحكمة الدستورية سابقاً وتم حل مجلس الشعب على أساسه ، كما ان هناك أموراً أخرى هامة من بينها افتقار النساء إلى الحرية في التحرك أو التنقل ، وشيوع روح العنف ، وعدم الاستقرار ، والتطاول على حريات الآخرين .

وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون الانتخاب لم يحدد أو يفرض على الأحزاب أي نسبة للمرأة في القوائم أكثر من النص على أن تضم القائمة امرأة على الأقل ، ولم يحدد القانون ترتيبها في القوائم الحزبية ، أما عن الدوائر الانتخابية واتساعها فإنها لا تتناسب مع المرأة أو المستقلين بصفة عامة .

وفي المرحلة الانتقالية قام الجيش بحماية الثورة ، وعمل على الحفاظ على مصر بألا يحدث بها صراع بين الجيشٍ والشعب ؛ الأمر الذي أبعد البلاد من احتمالات نشوب حرب أهلية ؛ ولكنه أخطأ كثيراً في إدارة هذه الفترة : أولاً بالموافقة على عدم إعداد دستور كامل للبلاد مكتفياً بإجراء استفتاء ١٧ مارس على عدد من مواد الدستور ، وهذه المواد تم تعديلها بعد ذلك في مسودة الدستور ، والخطأ الثاني تجسد في موافقته على تكوين أحزاب سياسية على أساس ديني ، وعدم معاقبتة للمخالفين للقانون عند تشكيل الجمعية التأسيسية .

السيدات والسادة :
الحضور الكريم :
وأما عن المجلس القومي للمرأة فقد شهدت هذه الفترة الانتقالية إعادة تشكيل المجلس في فبراير ٢٠١٢ باعتباره الآلية الوطنية المختصة بدعم المرأة ، وتم إعادة تشكيل فروعه في ٢٧ محافظة ، كما قام المجلس بإحياء وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات المختلفة وبمراجعة الدراسات التي تمت بشأن حصر احتياجات المرأة في الأقاليم والمحليات لإدخالها في الميزانية العامة للدولة ٢٠١٢ - ٢٠١٧ .

ومن اجل مواجهة الصعوبات التي تعرضت لها المرأة في المرحلة الانتقالية بعد تنامي الاتجاهات الدينية المحافظة ومحاولة هذه الاتجاهات إلغاء بعض المكاسب التي تخص الحقوق الإنسانية التي حصلت عليها المرأة خلال مرحلة نضال استمرت سنوات وسنوات فقد قام المجلس القومي للمرأة بطلب الدعم والمساندة من الأزهر الشريف باعتباره السلطة العليا المعنية بالشريعة الإسلامية الوسطية ، وقد طلب المجلس تأكيداً رسمياً من الأزهر بإصدار وثيقة تؤكد على ضرورة أن تستجيب القوانين والتشريعات لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والوسطية وهي تؤكد على الحقوق الإنسانية للمرأة المصرية .

وقد نجح المجلس القومي للمرأة خلال تلك المرحلة في إيقاف محاولات البرلمان في تغيير قوانين الأحوال الشخصية والخلع والحضانة وسن الزواج ، وبالإضافة إلى ذلك فقد عقد المجلس مؤتمرات في ٢٧ محافظة تستهدف مناهضة العنف ضد المرأة .

السيدات والسادة : الحضور الكريم :
إن التحدي الأكبر الذي لا يواجه المرأة فقد بل يواجه مصر كلها يكمن في مسودة الدستور ، فعلى الرغم من أن المجلس القومي للمرأة - والذي يمثل نصف سكان مصر تقريباً - قد قام في مرحلة سابقة بالتعبير عن رفضه

للانحياز ضد تمثيل المرأة في اللجنة الأولى والثانية المسئولة عن وضع مشروع الدستور ، غير أن هذا الرأي قد قوبل بالرفض من قبل أعضاء المجلس التشريعي الذي أصر على رفض كل ما يتعلق بحقوق وواجبات المراة في الدستور الجديد .

ونتيجة لهذا الرفض - وفي إطار مسئولياته - نظم المجلس القومي للمرأة حملة لرفض الدستور إضافة إلى تشجيع وحث المجتمع المدني للتكتل وللمطالبة بتحصين حقوق المواطنة وسيادة القانون ولتحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحرية والواجبات العامة وتكافؤ الفرص للمواطنين جميعاً بما يعطي النساء حقاً متساوياً للترشح ولاحتلال مواقع صنع القرار وعلى سبيل المثال حقها في أن تكون نائباً لرئيس الوزراء .

كما أن المجلس القومي للمرأة يرى ضرورة المطالبة بأن تكون القوانين والنظم الانتخابية دافعة للأحزاب السياسية وملزمة لها في أن تكون المرأة "حصة" وبأن تكون على قمة القوائم الانتخابية ، فإن مثل هذه الإجراءات قد اثبتت نجاحها في العديد من البلدان ٠٠ كما ان هناك ضرورة أن تأخذ القوانين والتشريعات المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك نظام تقسيم الدوائر الانتخابية ، وأهمية دعم ومساندة منظمات المجتمع المدني للمرأة في عمليات المشاركة السياسية وضرورة النص على ذلك في أي تشريعات تتعلق بالانتخابات ، فإن مثل هذة النصوص سوف تدعم منظمات المجتمع المدني وتهيئ لها القيام بدورها بشكل أفضل مستندة في ذلك إلى تلك القوانين والتشريعات .

السيدات والسادة :
هذه هي الصورة القائمة حالياً في التجربة المصرية ... وهي صورة تتطلب التغيير وبما يراعى حقوق المرأة في المساواة مع الرجل ... ولا شك أن الجهد المتوقع جهد كبير لابد من بذله في سبيل الحصول على تلك الحقوق .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

عرض: تقديم وفاء طاهر بوقعيقيص

رئيس هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار- ليبيا

كلمة شكر إلي كل من UNDP و UNWOMEN .
والتعبير عن السعادة للتواجد في مصر الحبيبة حفظها الله وحفظ أهلها .
إن المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية مظهر أساسي من مظاهر الحكم الديمقراطي الرشيد المعاصر ، وتقر معظم المعاهدات الدولية والدراسات الاجتماعية بضرورة تمكين المرأة والرجل من حقوق وفرص متساوية في المشاركة الكاملة في كافة مظاهر العملية السياسية وعلى كافة الأصعدة ، ولكن الواقع يبين أن المرأة تجد صعوبات جمة في ممارسة حقوقها ، وخاصة في ليبيا التي مازال أغلب المجتمع فيها يعتنق تقاليداً وموروثاً ثقافياً أساسه معتقدات اجتماعية ودينية محافظة تصل حد التطرف ، الأمر الذي يعطل إنجاز إصلاحات اجتماعية ضرورية لتطور البلاد.

الغاية من هذا العرض هي عرض التجربة الراهنة للمرأة الليبية في فترة ما بعد الثورة بشأن المشاركة السياسية ، فضلا عن تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه المرأة في سعيها للنفاذ إلى مواقع صنع القرار، وعرض دور المجتمع المدني والدولي في دعم مشاركة المرأة السياسية ولتحديد الآليات المعتمدة لتخطي هذه التحديات.
قانون الانتخابات وانتخاب المؤتمر الوطني العام:

شهد يوم ٧ يوليو ٢٠١٢ أول انتخابات حرة في ليبيا الجديدة ، لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي حل كسلطة تشريعية منتخبة محل المجلس الوطني الانتقالي ، وذكرت المفوضية العليا للانتخابات أن نسبة ٨٠٪ من الناخبين المؤهلين قد سجلت ، ومن بين هؤلاء كانت نسبة الإناث ٤٥٪ .

وكانت المسودة الأولى لقانون الانتخابات قد حددت كوتا بنسبة١٠٪ من المقاعد للنساء ضمن انتخاب ٢٠٠ عضوٍ للمؤتمر الوطني بنظام أغلبية الأصوات لأفراد مستقلين ٠٠٠ إلا أن المسودة والكوتا على حد سواء واجهت جدلاً كبيراً ونقاشات أدت إلى تبنى الصيغة النهائية من القانون والذي تم اعتماده من المجلس الانتقالي في أواخر شهر فبراير ٢٠١٢ .

اعتمد قانون الانتخابات النهائي على ثلاثة أنواع من النظم الانتخابية , فمن بين ٢٠٠ مقعد مخصص لأعضاء المؤتمر الوطني خصص ٨٠ مقعد للانتخابٍ بواسطة القوائم النسبية واشترطت المناصفة والتبادل الأفقي والعمودي لهذه القوائم كتدبير بديل للكوتا و١٢٠ مقعداً للأفراد المستقلين وتم استعمال نظام الصوت الواحد الغير متحول وهوٍ الأمر الذي لم يسهم في دعم المزيد من المترشحين المستقلين وفق توزيع الدوائر الانتخابية وتم إلغاء الكوتا نهائياً ضمن قوائم المستقلين .

ويؤكد عدد المقترعات من النساء وعدد المترشحات تصميم المرأة على المشاركة في الانتخابات رغم أن البعض يرى أن عددهن متواضع وفي المجمل ، ترشحت للانتخابات ٦٣٤ امرأة، من بينهن ٥٤٩ ترشحن ضمن قوائم حزبية (من بين ١٢٠٦ مترشح ضمن قوائم حزبية) و٨٥ امرأة تجرأن على الترشح بصفة مستقلات (من بين ٢٥٠١ مرشح مستقل) .

وتؤكد هذه الأرقام التزام الليبيين في كافة المناطق وعزيمتهم المتوقدة. فقد تحدت الكثير من النساء الليبيات العراقيل التي وقفت حائلا دون مشاركتهن في الحياة السياسية كالتقاليد الاجتماعية والظروف الاقتصادية ، الأمر الذي بشّر بليبيا جديدة ستناضل فيها الليبيات من أجل حقوقهن السياسية ، وفي هذا يقول السيد مارتن المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا إن "ليبيا الجديدة وفرت للنساء الليبيات فرصة التصريح بتطلعاتهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
وما يميز التجربة الليبية أنها المرة الأولى التي تخوض فيها المرأة الليبية التجربة الانتخابية في تاريخها المعاصر بعكس الشقيقة تونس ومصر حيث مارست المرأة التجربة الانتخابية حتى وإن لم تكن نزيهة .

عملياً إذا تم انتخاب ٣٣ امرأة للعمل في ليبيا في المؤتمر الوطني المكون من ٢٠٠ عضو وهو ما يعتبر إنجازاً عظيماً في أول انتخابات حرة في ليبيا الجديدة ، وشكل تمثيل نسائي يرقى إلى ما يقرب من نسبة ١٦,٥٪ من السلطة التشريعية .

حيث فازت ٣٢ امرأة ضمن القوائم الحزبية والتي تضمنت نظام التوالي الأفقي والعمودي والذي شكل نموذجاً ناجحاً في دعم فوز المرأة في الانتخابات ، بينما امرأة واحدة فقط كانت قادرة على الفوز كمرشحة مستقلة بين ٨٥ مترشحة وتمثل هذه النتيجة تحديا رئيسيا للفترة المقبلة في الديمقراطية الليبية .

وهكذا يتضح لنا انه لو نظرنا لنسبة مشاركة المرأة كرقم فهو يعتبر إنجازاً كبيراً إلا أن فوز امرأة واحدة كمرشحة مستقلة لهو اكبر دليل على حجم التحديات التي تواجه المرأة الليبية في ظل مجتمع محافظ ومنغلق ... ويتضح أن تخصيص حصص الكوتا ستكون الداعم الأكبر لمشاركة المرأة بشكل عادل ، في أي جسم سياسي.

ومن أهم مهام المؤتمر الوطني:
تعيين الحكومة الجديدة و تعيين أو انتخاب الهيئة التأسيسية لإعداد الدستور والتي لا يزال الجدال قائماً على كيفية تشكيلها ، ومن التحديات الحالية للمرأة الليبية تأمين موضع قدم بنسبة عادلة في الهيئة التأسيسية لإعداد الدستور وهو الأمر الذي يتم العمل عليه في الوقت الحالي بالتنسيق مع الجهات المختلفة .

أما بالنسبة للحكومة فلقد تم انتخاب رئيس الوزراء من أعضاء المؤتمر الوطني والذي قام بدوره باختيار حكومته وتحصلت النساء على حقيبتين فقط ضمن ٣٢ حقيبة وزارية في مهام محصورة في الدور النمطي المعتاد وقد ووجه هذا الأمر بالاحتجاج من منظمات المجتمع المدني المعنية بمشاركة المرأة السياسية .

الآليات المتبعة من قبل السلطات لدعم مشاركة المرأة سياسياً:

علينا أن نأخذ في الحسبان أن الأوضاع في ليبيا في فترة ما بعد الثورة ما زالت غير مستقرة وتشهد تطورات غامضة ، وبات من الواضح أن الحكومات المتعاقبة التي تلت الثورة لم تتبنى برامج جريئة من شأنها تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وكفالتها على المدى البعيد ، ويبدو ذلك جلياً في غياب تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية التي استحدثت مؤخراً . علماً بأن المجلس الوطني الانتقالي كان قد أصدر - ومباشرة إثر الثورة - إعلاناً دستورياً نص على أن جميع الليبيين متساوون أمام القانون فيما يتعلق "بالحقوق المدنية والسياسية" وأنه ينبذ كافة أشكال "التمييز على أساس الدين والطائفة واللغة والثروة والجنس والنسب والآراء السياسية والوضع الاجتماعي" (المادة السادسة من الإعلان). كما نص على أنه ينبغي على الدولة الليبية أن تصون حقوق الإنسان وأن تصدق على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (المادة السابعة) وللأسف فإن هذه المواقف الموغلة في المثالية يبدو أنها لم تكن إلا انعكاساً للمشاعر الإنسانية التي انتابت الليبيين بداية الثورة .

لا أحد يمكنه أن ينكر عديد الصعاب التي تواجه المؤتمر الوطني العام اليوم، وهي صعاب قد يري البعض وجوب حلها أولاً قبل شروعهم في التعاطي مع الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الرئيسية ومع ذلك يمكن القول منذ الآن أن المسائل المتعلقة بالتمثيل المتساوي والعادل بين جميع الأطراف وعلى جميع الأصعدة ، بما في ذلك المساواة بين الجنسين ، هي مبادئ أساسية لا غنى عنها في أي حكومة تسعي إلى تطبيق الحكم الديمقراطي وإشراك كافة مكونات الشعب في الحكم . فالمشاركة في الحياة السياسية وصناعة القرار لا يمكن اعتبارها كمجرد مشكلة أخرى بل ينبغي النظر إليها على أنها جزء من الحل، أي وبعبارات أخرى مكوناً أساسياً في مسار التعاون الذي يهدف إلى حل المشكلات التي تعاني منها ليبيا اليوم .

إنه على المؤتمر الوطني العام المنتخب مؤخراً والحكومة المنتخبة أن يتبنيا تدابير جادة لضمان تمثيل المرأة، فضلاً عن تخصيص حصص ثابتة لتمثيل النساء ولو بشكل مؤقت لحين توفر ظروف تكافؤ الفرص وهذا ما يسمى باتخاذ تدابير توفير نظام التمييز الايجابي "الكوتا" في كافة هياكل الدولة إلا انه للآن لم يتم الإعلان علي أي برنامج أو آليات لدعم مشاركة المرأة سياسياً بشكل اكبر وفي كافة المستويات .

الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار :
إن منظمات المجتمع المدني التي أنشئت بعد وقت قصير من الثورة ، تلعب دورا رئيسيا في الدفاع عن حقوق المرأة ودعم المرأة على المشاركة في صنع القرار وقد بدأت بعض منظمات المجتمع المدني عملها الدؤوب في وقت مبكر وسابقاً لصدور قانون الانتخابات، وعملت على تعزيز الثقافة المدنية ، وحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة وشرح قانون الانتخابات الذي اتسم بالتعقيد ، من خلال حملات وندوات ، ونشرات وطباعة كتيبات ، وبالطبع كانت وسائل الإعلام من الأدوات المستخدمة لدعم المرأة على المشاركة في العملية الانتخابية، سواء كناخبة أو مرشحة. ومن ضمن الأنشطة التي مارستها المنظمات أيضا حلقات دراسية ودورات للمساعدة في بناء قدرات المرشحات على مهارات القيادة وإدارة الحملات الانتخابية .

كما يتعاون المجتمع المدني مع المنظمات الدولية تعاوناً وثيقاً وهو جهد امتد طوال فترة الثورة وبعدها ، والتعاون مع المنظمات الدولية ساهم كثيراً في بناء قدرات المجتمع المدني وساهم في دعم الدورات والندوات والمطبوعات المناسبة لكل فترة واحتياجاتها المدنية والسياسية بدءا من المنظمات الإنسانية في بداية الثورة ، والانتقال إلى هيكلة الإدارة والقيادة ، وصولا في النهاية إلى الانتخابات والعدالة الانتقالية والدستور وعلى رأس المنظمات الدولية هيئة الأمم المتحدة , والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمعهد الوطني الديمقراطي .

وقد ترك عبء نشر الوعي السياسي بالكامل للمجتمع المدني ، وسيكون من الإنصاف أن نقول أن منظمات المجتمع المدني تولت المسؤولية ، وبذلت قصارى جهدها في مثل هذه الفترة القصيرة والمتواضعة مع قدراتها المحدودة والمتواضعة في ظل عدم وجود دعم مادي من الحكومة لتنفيذ أنشطتها لقد كانت الانتخابات في ٧ يوليو ٢٠١٢ حدثا تاريخيا ، وهو إنجاز يحمل شهادات عديدة لجهود المجتمع المدني .

كما أن المجتمع المدني يدفع في اتجاه حماية التشريعات الخاصة بالمرأة على أساس المساواة في حقوق المواطنة ، من خلال الدعوة لمراعاة هذه المبادئ في الدستور الذي سيصاغ في غضون سنة، بدءاً من قاعدة قانون الأسرة ،

والحماية من العنف المرتبط بنوع الجنس ، والانتقال إلى التنمية الاقتصادية والحوافز، وأخيراً تأمين صوت سياسي. يبقى أن اذكر انه من الواضح أن الحكومات الانتقالية على التوالي، تحجم عن محاولة تنفيذ سياسات لا تحظى بشعبية ، وعلى الأرجح سوف تختار الذهاب مع وجهات النظر السائدة حول أدوار الجنسين. ولذلك يجب أن يكون المجتمع المدني المحلي قوة هامة من أجل التغيير .

الخطة الوطنية المطروحة للعمل عليها وبالتعاون والتنسيق بين جهات مختلفة

إقراراً منا بأن المجتمع الليبي يشهد قصوراً شديداً على مستوى المعرفة وتمكين المرأة التي شأنها شأن الرجل تفتقد إلى مهارات قيادية تؤهلها لتبوء المكانة التي تستحق خلال الفترة الانتقالية، واستحضاراً للمساواة بين الجنسين التي يكفلها الإسلام كما تكفلها المواثيق الدولية، والمعاهدات الدولية التي تُعنى بمسائل حقوق الإنسان فإننا قد أوصينا وخلال مؤتمر للدروس المستفادة والذي انعقد في مدينة طرابلس في أواخر شهر أكتوبر ٢٠١٢ برعاية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمعهد الوطني الديمقراطي باتخاذ التدابير التالية ضمن خطة عمل وطنية يشارك في تنفيذها كل من المؤتمر الوطني والحكومة المنتخبة والأحزاب السياسية المختلفة والمجتمع المدني وفيما يلي ملخص لهذه التدابير :

- التنفيذ الصارم للقوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والقوانين الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن التنفيذ الكامل لخطط العمل الوطنية التي تُحقِّق التزام الدولة بالعهود الدولية عبر استخدام العقوبات والحوافز لزيادة أرجحية تَحقُّق هذا الأمر .
- التعاون فيما بين المجتمع المدني، والمسئولين الحكوميين، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمجتمعات الدينية، ومجتمعات الأعمال من أجل الدفع إلى إدماج المرأة .
- إنشاء شبكات محلية ووطنية وإقليمية للنساء ومن أجل النساء؛ مثل روابط القطاع الأمني وتجمعات النساء العابرة للأحزاب وروابط الأعمال التجارية التي تمكن النساء من مساندة نساء أخريات وتوجيه الجيل المستقبلي من القياديات .
- إشراك الرجال على نطاق واسع كحلفاء وكشركاء .
- صياغة استراتيجية شاملة ومستدامة قادرة على تحقيق تقدم على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات ذات العلاقة بالمرأة وتمكين المرأة حتى يتحسن مستوى وعيها بحقوقها وقدراتها .
- معاودة المؤتمر الوطني العام تأكيد التزامه بالحريات المدنية وحقوق المرأة في المشاركة في الحياة العامة دون ترهيب أو مضايقة أو تمييز. كما ينبغي على المؤتمر الوطني أن يؤكد التزامه هذا من خلال التشريعات والسياسات التي تقر بصريح العبارة باحترامها للحريات المدنية وحقوق الإنسان، و التعهد بإنشاء منظومة تضع هذه القوانين موضع التنفيذ بغض النظر عن الجنس .
- توفير الأمن للمرأة ضروري حتى تتمكن من النهوض بأوضاعها. وعلى الحكومة الجديدة أن تتخذ التدابير اللازمة لتوفير السلم والأمن لكافة الليبيين. ولكي يتحقق التقدم المنشود ينبغي تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية ونزع السلاح المنتشر .
- سن منظومة حصص تكفل للمرأة أن تمثل بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمائة في كافة المواقع التنفيذية ومواقع صنع القرار، فضلاً عن اتخاذ تدابير إضافية لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- التأكيد على الحق في المساواة بين النساء والرجال من خلال إبراز دور كل طرف منهما في المجتمع .
- تهيئة النساء لتولي مناصب قيادية، والعمل على تمكينهن في كافة القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية والتعليمية، عامة كانت أو خاصة، وعلى الصعيدين المحلي والدولي .
- السعي حثيثاً لتغيير العقليات السائدة من خلال تمكين المرأة وتعزيز حضورها في وسائل الإعلام .
- سن التشريعات الجديدة وإصلاح القديم منها واتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة حقوق المرأة وحمايتها خاصة من خلال ضمان سلامتهن ودسترة حقوقهن .
- تطوير الأدوار الاقتصادية للمرأة من خلال دعم مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية بما يساهم في إعداد قيادات اقتصادية نسائية وتحفيز المنافسة الشريفة في السوق .
- توعية النساء بحقوقهن من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل المتاحة .
- العمل على تشكيل جماعات ضغط نسائية للتأثير في صناع القرار ودفعهم نحو إشراك المرأة في الشأن العام

الدستور وتوقعات المواطنات الليبيات:
بدون شك انه من ضمن التحديات القادمة للمرأة الليبية تأمين موطئ قدم بنسبة عادلة في لجنة إعداد الدستور حيث ينتظر المواطنون الليبيون والليبيات من المؤتمر الوطني العام تعيين "أو انتخاب" الهيئة التأسيسية لأعداد وصياغة الدستور لوضع دستور يعكس استحقاقات الثورة والمبادئ والقيم التي قامت من اجلها وأهمها مبادئ الحرية والكرامة والعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة وحتى يكون الأمر كذلك ووفق استطلاعات للرأي العام وورش العمل المنعقدة فقد تم التوافق انه على اللجنة أن تأخذ عند صياغة الدستور عدة مسائل من بينها :

- تشكيل مجلس أعلى يتبع السلطات التشريعية ويعنى بشؤون المرأة .
- الحماية غير الملتبسة للمواد الدستورية .
- نبذ كل أشكال التمييز بما فيها التمييز ضد المرأة .
- التوجه مباشرة إلى المرأة في كل الفصول التي يقر بمقتضاها الدستور الحقوق والحريات .
- إقرار الدستور واجب اتخاذ الدولة كافة التدابير الضرورية لرفع العقبات القانونية وكذلك وبالأخص الاجتماعية والاقتصادية أمام تكريس المساواة بين المرأة والرجل على ارض الواقع وبالتحديد أمام فرص اقتحام المرأة الحياة العامة .
- عدم حصر حقوق المرأة ومكتسباتها في قانون الأسرة أو الأحوال الشخصية فهي كذلك مواطنة لها حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية .
- إقرار المعاهدات الدولية "والتي ليبيا احد الأطراف الموقعة عليها" كإحدى المرجعيات الأساسية لضمان حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة .
- أتت الثورة والمبادئ والقيم التي قامت من اجلها وأهمها مبادئ الحرية والكرامة والعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة وحتي يكون الأمر كذلك فعلى اللجنة ان تأخذ عند صياغته عدة مسائل من بينها :
- نبذ كل أشكال التمييز بما فيها التمييز ضد المرأة.
- التوجه مباشرة إلى المرأة في كل الفصول التي يقر بمقتضاها الدستور الحقوق والحريات.
- إقرار الدستور واجب اتخاذ الدولة كافة التدابير الضرورية لرفع العقبات القانونية وكذلك وبالأخص الاجتماعية والاقتصادية أمام تكريس المساواة بين المرأة والرجل على ارض الواقع وبالتحديد أمام فرص اقتحام المرأة الحياة العامة.
- عدم حصر حقوق المرأة ومكتسباتها في قانون الأسرة أو الأحوال الشخصية فهي كذلك مواطنة لها حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.
- إقرار المعاهدات الدولية " والتي ليبيا احد الاطراف الموقعة عليها"كإحدى المرجعيات الأساسية لضمان حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة.
- أن تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ التكافؤ بين الرجال والنساء وتؤسس لهذه الغاية مجلساً أو هيئة مختصة بمكافحة كل أشكال التمييز ضدها والاهتمام ببناء قدراتها في المرحلة الحالية والمقبلة ومركزاً للبحوث لرصد وتقييم وضع المرأة .

وبدون شك أن شكل الدولة ونظام الحكم المحلى ومصادر التشريع ومبدأ فصل السلطات واحترام حقوق الأقليات سيكون على قائمة الاهتمام لكافة المواطنين .
ولعله من الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني نجحت في تفعيل قانون الجنسية المعنى بمنح الجنسية الليبية لأبناء المتزوجات من غير الليبيين والذي صدر كشأنه من القوانين المناصرة للمرأة ولكنها لم تفعل وبقت حبيسة الأوراق المكتوبة عليها كغيرها من القوانين .

عرض السيدة/ كلثوم بدر الدين

رئيسة لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عامة حول المشاركة المرآة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة

أولاً : كلمة شكر للمنظمين الذين سهروا على تنظيم الندوة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة الأمم المتحدة للمرأة .

أن المشاركة في الحياة السياسية مبدأ من أهم مبادئ الدول المعاصرة والمتحضرة كما أنها جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمشاركة السياسية تمثل أسس الديمقراطية وتعبيرا واضحا عن سيادة الدولة، وتعتبر الانتخابات الوسيلة الأكثر ديمقراطية التي تعبر عن إرادة الشعب والتي تمكنه من اختيار الحكام وممثليه في المجالس النيابية .

وقد أقر في تونس مبدأ المشاركة في الحياة السياسية في دستور ١٩٥٩ لما نص الفصل الثامن منه على الحق في تكوين الأحزاب وأكد إن الأحزاب تساهم في تأهيل المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية ، كما نص الفصل السادس أن المواطنين متساوون أمام القانون. وبالتالي فان المشاركة والمساهمة في الحياة العامة والسياسية لم يكن حكرا على الرجل فقط بل لم يكن هناك أي تمييز بين الجنسين في هذا المجال (المرأة والرجل) .

كما أن القانون التونسي قد اعترف للمرأة بحق الانتخاب والترشح منذ سنة ١٩٥٩ وتعتبر تونس سباقة في إقرار هذا الحق للمرأة بالمقارنة مع الدول العربية وحتى بعض الدول الغربية أيضا ، إلا انه ورغم هذا التنصيص القانوني والدستوري فان حضور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية لم يكن بارزا ومتميزا ، كما أن حضورها في مواقع القرار والمسؤولية كان محدودا جدا رغم حضورها المتميز في العمل وفي الجمعيات .

ويعود قصور حضور المرأة ومشاركتها السياسية بالأساس إلى سياسة التضييق على الحريات التي كان ينتهجها النظام البائد ضد التونسيين رجلا كان أو إمرأة فالقوانين ذات العلاقة أي المنظمة للأحزاب كانت جلها تحد وتضيق من مجالات هذه الممارسة ومن حرية تكوين الأحزاب بسبب الانتماء الفكري والأيديولوجي ، وبحكم المنظومة الاستبدادية التي كانت سائدة والرامية إلى مصادرة الحريات فقد شهدت تونس عديد الاعتقالات في صفوف النساء المناضلات كما شهدت الساحة السياسة تضييقاً على النساء الحقوقيات . فقد أدت هيمنة الحزب الواحد إلى إقصاء الآراء المخالفة والى غياب أصحاب الفكر المخالف في مواطن اخذ القرار إلا من كان من ذوي الولاءات مما حد بشكل كبير من حضور المرأة في مواقع المسؤولية .

كما أن سياسة الحزب الواحد وسياسة تزييف وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات التي كانت الآلية الأكثر استعمالا في يد النظام البائد لتكريس المنظومة الاستبدادية جعلت الثقة تغيب في هذه الانتخابات وتؤدي إلى عزوف عن المشاركة في الانتخابات لعدم شفافيتها ونزاهتها وعزوف عن الإقبال على الانتخاب أو الترشح . فنتيجة الانتخابات كانت في غالب الأحيان معروفة مسبقا وهي فوز الحزب الحاكم .

إن المرأة في تونس قبل الثورة كانت ضحية للنظامٍ الاستبدادي السائد في تونس ، فقد سعى النظام السابق لتلميع صورته في الداخل والخارج وذلك بمنح المرأة فرصاً للمشاركة في الحياة السياسية بجعلها ممثلة في المجالس النيابية ولكن حضورها كان شكليا وصوريا وقد تم توظيفها لترسيخ المنظومة الاستبدادية وقد كانت رقما يزايد به .

وحيث جاءت ثورة الحرية والكرامة ؛ ثورة ١٤ يناير المجيدة وخرج الشعب التونسي ثائرا ضد الاستبداد والديكتاتورية فانتفض انتفاضة رجل واحد (رجل وامرأة) وخرجت المرأة للمشاركة في الثورة وكان لها حضور متميز وساهمت بشكل فعال في إنجاح الثورة وإنجاح المسار الانتقالي ، وكانت المرأة حاضرة في المظاهرات والمسيرات الحاشدة سواء كانت تلميذة أو طالبة أو ربة بيت أو عاملة أو موظفة فقد كان حضورها مباشرا أو عبر دفع الأبناء والأزواج للخروج والمشاركة .

ولقد نادى الشعب التونسي بعد الثورة بانتخاب مجلس وطني تأسيسي بعد أن أوقف العمل بالدستور وتعطلت المؤسسات الدستورية وذلك لسن دستور جديد للبلاد ولبناء الجمهورية الثانية على أسس الديمقراطية والحرية ، وقد تعالت أصوات النساء والمجتمع المدني في تونس تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل وبالمحافظة على مكتسبات المرأة التونسية التي ضمنتها واكتسبتها منذ الاستقلال كتعبير عن تخوف بعض الفئات من تراجع حقوق المرأة بحكم تواجد الإسلاميين بأغلبية في البرلمان.

وكانت مسودة الدستور التي تم إعدادها تضمن حقوق المرأة وتعزز مكتسباتها فقد اقر بالتوطئة والمبادئ العامة على مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات أمام القانون كما اقر مبدأ المساواة في المواطنة بين المرأة والرجل في باب الحقوق والحريات كذلك اقر مبدأ مناهضة العنف ضد المرأة ومبدأ عدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص في تقلد المسؤوليات ، كما تم لأول مرة بعث هيئة مستقلة للانتخابات للإشراف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بموجب المرسوم عدد ٢٧ المؤرخ في ٢٠١١/٤/١٨ .

أن مشاركة المرأة في إدارة هذه الانتخابات كانت ملحوظة ولو أنها كانت محدودة إذ تم تمثيل المرأة في الهياكل المركزية لهيئة الانتخابات بحضور إمرأتين كعضوات في هذه الهيئة كما تم تسجيل حضور المرأة في الهيئات الفرعية في الولايات كما ساهمت المرأة في إدارة كامل المسار الانتخابي سواء بتواجدها داخل مكاتب الاقتراع ماسكة لهذه المكاتب أو كملاحظة أو في إطار الأعمال الإدارية . لقد كانت مشاركة المرأة في انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ أي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي مشاركة متميزة وبارزة سواء كمترشحة أو كناخبة .

ولأول مرة في تاريخ تونس منذ الاستقلال يصدر المرسوم عدد ٣٥ لسنة ٢٠١١ المنظم لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بإقرار مبدأ التناصف والتناوب العمودي في تمثيلية المرأة في القوائم الانتخابية . لقد كان هذا المرسوم ثوريا في هذا الجانب لمزيد تدعيم تمثيلية المرأة في البرلمان ولترسيخ مشاركها في الحياة السياسية . وبرغم أن الأحزاب قد التزمت بهذا التناصف والتناوب العمودي بين المرأة والرجل في القائمات الانتخابية إلا انه لم يكن ثمة التزام من طرف هذه الأحزاب بتضمين التناوب الأفقي في القوائم الانتخابية خاصة وأن القانون الانتخابي لم يفرض هذا النوع من التناصف . وبرغم أن مبدأ التناصف المعتمد في القانون المنظم للانتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ قد ساعد على صعود المرأة وتمثيلها داخل المجلس إلا أن هذا الحضور بقي دائما محدوداً للاعتبارات المذكورة سابقا . فقد سجل حضور ٥٩ امرأة داخل المجلس الوطني التأسيسي من ضمن ٢١٧ عضواً أي بنسبة ٢٧ بالمائة إلا أن العدد قد ارتفع إلى ٦٣ امرأة فيما بعد نظرا لتقلد بعض النواب الرجال لمناصب حكومية واستقالتهم وتعويضهم باللواتي تليهم في القوائم بحيث أصبحت النسبة ٢٩ بالمائة . (وقد زاد هذا الرقم لاحقا الى ٦٥ مقعدا بنسبة ٢٩,٩٥٪.)

ولقد كانت مشاركة المرأة في المجلس الوطني التأسيسي مشاركة متميزة ، وقد أثبتت أنها جديرة بالمسؤولية ، وقد كان أداؤها أداءً يشهد له بالكفاءة ولم يكن مجرد حضور بل قد سجلنا حضور المرأة في أعلى سلطة المجلس فتقلدت مسؤولية نائبة أولى لرئيس المجلس الوطني التأسيسي كما كانت حاضرة بنسبة معتبرة في مكتب رئاسة المجلس وذلك بحصول ٣ نائبات على مسؤولية مساعدات لرئيس المجلس : مساعدة للرئيس مسئولة عن الشؤون المالية ومساعدة مسئولة عن التشريع ومساعدة مسئولة عن الإعلام ، كما تم تكليف النائبات في المجلس بتولي رئاسة لجاناً تأسيسية ولجانا تشريعية ولجانا خاصة كما كانت المرأة أيضا متواجدة وممثلة في مستوى مكاتب هذه اللجان . بالإضافة إلى كل ذلك سعت البرلمانيات التونسيات إلى تشكيل كتلة نسائية برلمانية مكونة من مختلف الأطياف السياسية المتواجدة داخل المجلس في محاولة جادة لتدعيم حضورها وللدفاع عن مكتسباتها ولتكوين قوة اقتراح داخل المجلس في كل ما يتعلق بحقوق المرآة ، والجهود المبذولة جادة في إعداد نظام داخلي لهذه الكتلة البرلمانية النسائية ولتنظيمها قانونيا في شكل مفوضية نسائية داخل البرلمان .

ولكننا نقر بكل واقعية أن مبدأ التناصف وبرغم أنه ساعد بشكل كبير في تدعيم حضور المرآة إلا أن غياب أي قانونٍ أو إجراء يفرض تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في مواقع المسؤولية جعل من حضورها في الحكومة ضعيفاً جداً فلم تضم حكومة ما بعد الثورة إلا عضوتين فقط كوزيرة للمرآة ووزيرة للبيئة وكاتبة دولة بوزارة التجهيز ، ونعتبر أن هذا يعود بالأساس للعقلية التي مازالت سائدة في المجتمع والتي تقوم على عقلية ذكورية متحفظة على تواجد المرأة في مواقع المسؤولية والسلطة والقرار .

ورغم أن المرأة التونسية قد اكتسحت عديد المواقع الهامة كقاضية ومديرة مؤسسة وأستاذة جامعية وغيرها ، إلا أن تواجدها داخل مراكز القرار بقي محدودا ، وحتى نتجاوز كل هذه النقائص وحتى نساهم في مزيد تدعيم حضور المرأة ومزيد ترسيخ مشاركتها السياسية ومزيد تعزيز تواجدها في مواقع السلطة والمسؤولية فانه لابد من التأكيد على اتخاذ العديد من التدابير وسن مزيد من التشريعات اللازمة لضمان هذه المشاركة .

فقد أثبتت التجربة التونسية وباقي تجارب دول الربيع العربي انه في غياب قوانين تفرض التناصف وفي غياب أي تخصيص لنسبة (كوتا) لتمثيل المرأة في أي انتخابات أو في الهيئات الحكومية أو غير الحكومية لن يؤدي إلا لحضور ضعيف ومحتشم للمرأة .

وحاليا النساء البرلمانيات داخل المجلس التأسيسي التونسي ونحن بصدد سن قانون أحداث هيئة عليا مستقلة دائمة للانتخابات تدعو إلى فرض اعتماد التناصف في تركيبة هذه الهيئة وهناك مقترحات جدية في الغرض .

كما أن الدعاوى جادة في الداخل والخارج (داخل المجلس الوطني التأسيسي) وخارجه من طرف بعض الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني نسائية وغير نسائية تنادي بتكريس مبدأ التناصف وعدم التراجع عن هذا الكسب الذي أتت به الثورة في التشريعات الانتخابية القادمة لمزيد تكريس مساهمة المرآة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية القادمة بصفتها ناخبة ومترشحة وضمان تمثيلها في الحكومة وكل المجالس الوطنية والجهورية والمحلية .
ولابد في هذا المجال الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرحلة التي تعيشها بلادنا والفترة الانتقالية التي تتطلب منا تكاتف الجهود لبناء جمهورية جديدة متوازنة متماسكة يسودها احترام حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإبراز دور المرآة وأهميتها كشريك فاعل في التنمية بوصفها نصف المجتمع وفي بناء تونس المستقبل .
وهنا أشير إلى الدور الهام الذي قد يلعبه الإعلام في هذا المجال في بيان أهمية الدور الذي تقوم به المرآة في مشاركتها في الحياة السياسية وفي الانتخابات وفي إبراز الكفاءات وبيان نجاح المرآة في المواقع التي اكتسحتها والاستشهاد بالتجارب النسائية الرائدة .

كما أؤكد أيضا على الدور الذي تلعبه الجمعيات في عمليات تحسيس النساء بأهمية مشاركة المرآة في الانتخابات سواء كمترشحة أو كناخبة خاصة في الأرياف والتأكيد على أهمية العملية الانتخابية في ترسيخ المواطنة وفي التعبير عن إرادة المرآة في اختيار ممثليها .

كذلك لا يفوتنا أن نؤكد أيضا أن المنظمات الدولية لابد أن تساهم في تشجيع وتدعيم النساء المترشحات عبر دعم حملاتها الانتخابية ومساندتها في الانتخابات المقبلة خاصة وانه لا يفصلنا عنها سوى اشهر قليلة .

وإننا ننوه بمثل هذه الندوات التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة والتي تمثل فرصة لتبادل الخبرات ولاستخلاص العبر حول مشاركة المرآة التونسية والمصرية والليبية في الانتخابات المجراه بعد ثورات الربيع العربي وهي فرصة أيضا للوقوف على أهم الإشكاليات والتحديات التي تعترض المرآة في سبيل مزيد من دعم حضورها السياسي واقتراح إجراءات عملية كفيلة بتعزيز مشاركتها في الحياة العامة والسياسية وتدعيم تواجدها بالأساس في مواطن القرار والسيادة .

والســــــــــلام ،،،،،

الكلمات الختامية

كلمة مترجمة

السيد منصور صادقي

المسئول عن جهة تنسيق قضايا النوع الاجتماعى فى شعبة المساعدة الانتخابية للامم المتحدة

اسمحوا لي ان ابدا بالاعراب عن خالص شكرنا الي زملائنا الاعزاء في برنامج الامم المتحدة الانمائي و هيئة الامم المتحدة للمراة في القاهرة و الي الدكتور كارلوس فالنزويلا و فريق عمله المتميز في مصر و تونس و ليبيا علي تنظيم هذا المنتدي المثمر والناجح جدا و انه لشرف و تكريم لي ان اشارك في هذا المنتدي ممثلا عن شعبة المساعدة الانتخابية وان اتعلم من الافكارالممتازة ومن الدروس المستفادة والخبرات المشتركة علي مدي اليومين الماضيين . و فضلا عن ان مخرجات هذا المنتدي يمكن ان تساعد في توجيه الخطوات المستقبلية في العملية الديموقراطية في مصر و تونس و ليبيا فانها سوف تسهم ايضا في خططنا في الامم المتحدة لتقديم الدعم مستقبلا في العملية الانتخابية في المنطقة و خارجها.

نظرا لان السادة المتحدثين الموقرين الذين سبقوني في الجلسات السابقة قد اثاروا و ببلاغة كثيرا من النقاط التي كنت انتوي الاشارة اليها فى عرضي المختصر ، لذلك و حرصا علي الوقت ساكتفي بذكر النقاط القليلة التالية :

تتيح الفترات الانتقالية و الاوضاع الديموقراطية الناشئة الفرصة (وقد تكون في بعض الحالات افضل الفرص في تاريخ الدول) للتصدى لعدم المساواة الذي كان موجودا في الماضي من خلال تطبيق استراتيجيات و اطر قانونية تؤدي الي دور اكبر للمرأة في السياسة. ومن مجموع الدول التي تشارك المرأة فيها بنسبة ٣٠٪ أو أكثر فان اكثر من ثلثها مروا بتجربة الفترة الانتقالية ولذلك اذا لم يتم استخدام هذه الفرص بكفاءة للقضاء علي الظلم الذي تعرضت له المرأة تاريخيا فان محاولة ذلك في المستقبل قد تكون اكثر صعوبة.

بحلول شهر سبتمبر ٢٠١٢ كانت نسبة مشاركة المراة في البرلمانات علي مستوي العالم ٢٠,٥٪ ورغم ان الاتجاهات تشير الي الزيادة المتوالية في هذا المجال، فان النسبة العالمية لهذا التمثيل ما تزال منخفضة بشدة اخذا في الاعتبار ان المراة تمثل اكثر من نصف السكان في العالم . و تبلغ نسبة تمثيل المراة فى البرلمان ٣٠٪ في ١٧٪ فقط (٣٣ دولة) من دول العالم. من الواضح اذن انه يجب بذل جهود اكثر في جميع انحاء العالم - في الدول المتقدمة و الدول النامية علي السواء - بما في ذلك المنطقة العربية. وقد لاحظنا الزيادة المشجعة في تمثيل المراة في تونس و ليبيا من خلال الانتخابات الاخيرة ، وانا علي ثقة بان الجهود الوطنية فى مصر و تونس و ليبيا سوف تؤدي الي مزيد من التحسن في هذه المنطقة الهامة.

من الحقائق الثابتة ان التدابير الخاصة المؤقتة بما في ذلك نظام الكوتا قد اثبتت انها أدوات فعالة في دعم مشاركة المراة في العمليات الانتخابية و السياسية، ومعظم الدول التي تمثل مشاركة المراة في برلماناتها ٣٠٪ او اكثر حاليا هي دول طبقت شكلا من اشكال هذه التدابير.

وكما اشارت السفيرة مرفت تلاوي امس فان رفع الظلم عن المراة و العمل علي ضمان مشاركتها بشكل مناسب و عادل في العمليات الانتخابية والسياسية في مجتمعها ليست منحة بل حقها. وبالاضافة الي ذلك وعلي نفس الدرجة من الاهمية فان هذا التزام قانوني وسياسي علي الدول الاطراف في اتفاقية السيداو والتي وافقت علي منهاج عمل بكين لانه بالتوقيع علي هذه الوثائق الهامة تكون هذه الدول قد الزمت نفسها بتطبيق نظام التدابير الخاصة الانتقالية لزيادة فرص المراة في الحصول علي مقاعد في المنافسات السياسية الديموقراطية . واحد اهم مكونات الاطار القانوني الدولي الحالي الخاص بالاجراءات الانتقالية هي التوصية رقم ٢٥ للسيداو والتي يمكن ان تلعب دورا اساسيا في توجيه الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية في مجال القضايا المتعلقة بالتدابير الانتقالية الخاصة والتصدى لعدم المساواة الذى تعاني منه المراة هي ايضا احد متطلبات قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥.

كما تمت الاشارة و بحق في العروض السابقة فانه توجد نظم انتخابية اكثر ملاءمة ومرونة تجاه التدابير الخاصة

الانتقالية وبشكل خاص تجاه الكوتا, و بالاضافة فانه يجب ملاحظة ان الاطر الدولية الحالية و خاصة اعلان و منهاج عمل بكين و قرارات الجمعية العامة الخاصة بالمشاركة السياسية للمراة تتطلب ان تقوم الدول بمراجعة فارق تاثير نظمها الانتخابية علي المشاركة السياسية للمراة وتمثيلها في الهيئات المنتخبة و ان تقوم بتعديل او اصلاح هذه النظم حيثما وجب ذلك .لهذا فانه يجب عند اتخاذ قرارات خاصة بنظم وعمليات الانتخاب اخذ هذه الالتزامات الدولية في الاعتبار.

يجب ان نلاحظ ايضا انه لا يوجد منهاج اوحد صالح للتطبيق علي كل الحالات وان هناك نطاق واسع من التدابير الخاصة الانتقالية والتي يمكن ان تؤدي الي النتائج المرجوة وفقا لكل حالة. وكما جاء في التوصية ٢٥ من التوصيات العامة للسيداو فان هذه التدابير يمكن ان تتضمن سياسات او تدابير مثل: برامج الدعم والتوعية, تخصيص و اعادة تخصيص الموارد , معاملة تفضيلية, التوظيف المستهدف , التشغيل والترقية, اهداف عددية مرتبطة باطار زمني ونظام الكوتا .

بناء قدرات المراة المرشحة (قبل و بعد انتخابها) له اهمية قصوي اذ ان المراة المرشحة لا يمكن ان تخرج من فراغ و هناك حاجة الي التدريب طويل المدي علي مهارات القيادة للسماح بظهور فئة جديدة من القيادات النسائية. يمثل العنف المتصل بالانتخابات احد القضايا التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند معالجة التحديات التي تواجه المراة كمرشحة وناخبة اذ ان هذه الظاهرة لها تاثيرات متباينة عليها فى كلا الحالتين والاعتقاد الشائع علي نطاق واسع ان النساء والرجال يشاركون باعداد اكبر كناخبين و مرشحين حيث يكون الامن الاساسي مضمونا . وتبين الابحاث الأولية ان مشاركة المراة تبقي ضئيلة في المجالات التي تتسم العملية الانتخابية فيها بالعنف والترهيب . ان تواجد المراة في الهيئات القضائية و التنفيذية علي امتداد العالم لا يبدو اكثر تشجيعا من وجودها في البرلمان ورغم ان عدد الدول التيتتولي فيها المراة رئاسة الحكومة او رئاسة الدولة او كلاهما قد تضاعف منذ عام ٢٠٠٥ الا أن العدد الاجمالي في عام ٢٠١٢ (١٧)لا زال متواضعا ،كما ان النسبة المئوية للوزيرات في انحاء العالم تبلغ ١٦,٧٪فقط فى عام ٢٠١٢.

يمثل عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية تحديا في معظم ارجاء العالم يمكنه ان يعوق الجهود الرامية الي تحديد التوجهات بشكل كامل و اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمراة. وتتطلب هذه القضية اهتماما خاصا من قبل جميع المعنيين بما في ذلك مجالس ادارة الانتخابات وذلك نظرا لانه بدون بيانات ملموسة فانه سيكون من الصعوبة بمكان اتخاذ افضل القرارات.
واخيرا يجب ان نضمن ان تصبح قضية النوع الاجتماعي جزء من الحوارات الوطنية التي تتناول كافة اوجه العملية الانتخابية ولذلك فانه من الاهمية بمكان العمل مع الرجال و النساء فى كل المجالات ذات الصلة بما فيها السياسية لتعديل المواقف والمفاهيم والعمل من اجل مساواة اكثر بالنسبة للنوع الاجتماعي و يجب ان تصبح الحاجة الي التصدى الى اوجه عدم المساواة ضد المراة اولوية للجميع رجالا ونساء.

واختم هنا بالتاكيد علي ان دعم المراة في مسارها نحو المساواة بما في ذلك في العمليات الانتخابة والسياسية يشكل احد اهم اولويات امين عام الامم المتحدة وهيئة الامم المتحدة باكملها . و في هذا الصدد فان مساعدالامين العام للشئون السياسية (والذي هو ايضا مسئول أنشطة المساعدة الانتخابية) قد طلب من كل بعثات تقييم الاحتياجات التابعة للامم المتحدة ان تضع هذه القضية علي اولويات جدول اعمالها وان نستكشف السبل الممكنة التي يمكن من خلالها مساعدة الدول الاعضاء تحقيق هذا الهدف النبيل .لذلك فنحن علي استعداد لمواصلة تقديم الدعم للجهود الوطنية للدول والتي تتولاها الحكومات في كافة انحاء العالم بما في ذلك المنطقة العربية لكي نضمن ان المراة سوف تحتل الموقع الذي تستحقه غي العملية السياسية و الانتخابية في مجتمعها.
اشكركم

كلمة مترجمة

السيد كارلوس فالنزويلا

كبير المستشارين الفنيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات بمصر وليبيا وتونس .

مساء الخير

"طلب مني أن ألقى الكلمة الختامية لهذا المنتدى. ولست متأكدا من مدى حكمة قيامي بذلك لأنني فقدت صوتي وأنى منذ الأمس لا صوت لي، ولكنى آمل أن لا يعني هذا أنني قد فقدت صوتي الانتخابي . ومن المفارقات الساخرة أن أفقد صوتي أثناء هذا الحدث، خاصة أن اليوم, العاشر من ديسمبر، هو اليوم العالمي لحقوق الإنسان".

وموضوع هذا العام هو"لصوتي قيمته"، ولذلك آمل أنه حتى مع فقدان صوتي فانه ما زال له قيمته. وأود أن أشير هنا إلى انه من المهم أن صوت كل من المرأة والرجل من مصر وتونس وليبيا قد سمع عاليا وبوضوح خلال المناقشات التي دارت على مدى اليومين الماضيين حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية التاريخية والأولى بعد الثورة.

وأنا بطبعي أحب أن أتحدث طويلاً ومن الصعب إيقافي عندما يكون الميكروفون في يدي وربما كان من المفيد أنى فقدت صوتي لأن هذا أجبرني على أن استمع أكثر من أن أتحدث. لقد أصغيت بعناية وسعدت حقا لأنني أعمل على دعم الانتخابات في الدول الثلاث، وأعتقد أنى أعرف الكثير عما يدور حاليا، ومجرد الإصغاء إلى عمق ما دار من مناقشات جعلني أدرك أنه ما زال امامنا الكثير لنتعلمه. وقد كانت المناقشات وبحق مثرية ومثمرة للغاية، وأوضحت كثيرا من الأمور. وبصفتي عضوا في اللجنة المنظمة لهذا المنتدى، أعرب عن رضائي الكامل لان أهداف هذا المنتدى قد تحققت، وكان من بين أهدافه الرئيسية أن نجمعكم معا لنتقاسم التجارب والخبرات والمعارف المختلفة ولنتعلم من بعضنا البعض.

وعن الأمم المتحدة وخاصة عن إدارة دعم الانتخابات في المنطقة العربية، فإننا نود أن نشير إلى أن ما نقدمه لفعاليات هذا المنتدى هو منظورنا الدولي في هذا الشأن إلى جانب التحليل المقارن. ولما كانت جميع الجلسات والتي تناولت الانتخابات سياسية في المقام الأول لذا فإنها تتميز بخصوصية محلية. ومن جانبنا فإننا لا نتدخل أبدا بتوصيات معينة ولكننا نحب أن نثرى المناقشات وان نعرض الخبرات الدولية حتى يتم اتخاذ القرارات المحلية قائمة على ادراك واسع بالامور.

وليس من قبيل المصادفة أنني أرأس وحدة برنامج الأمم المتحدة لدعم الانتخابات في دول الربيع العربي الثلاث التي عقدت انتخابات برلمانية مبكرة، وبقدر اختلاف هذه الدول فان العمليات لانتخابية تتسم بخصوصية شديدة. ونحن نؤمن بشدة بأنه على ما سلف ،وما اكدت هذه النوعية من المحافل، ان هناك الكثيرالذى ينبغى ان نتعلمه ونعلمه من خلال الجمع بين تونس ومصر وليبيا للمساعدة فى دعم الهوية الانتخابية في المنطقة. وقد عادت كل المحافل التي تمكننا من دعمها، والتي نشجع فيها هذه النوعية من المناقشات والتشبيك وتبادل المعارف والخبرات، بالفائدة على الجميع. واود هنا أن أعيد كلمات زميلي منصور من الأمم المتحدة و التى تشير الى أن ما يحدث في مصر وتونس وليبيا فيما يتعلق بالانتخابات يتم متابعته بعناية بالغة لأنه في حقيقة الامر نموذجا ولبنة في بناء ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود في مجال الدعم الانتخابي في جميع أنحاء العالم. وكما تعلمون فان هذا الجزء من العالم كان مركزا لاهتمام العالم لعدة أشهر، وسوف يستمر كذلك.

وأود أن أقدم لكم الشكر لتواجدكم معنا هنا، ولما أبديتموه من اهتمام وحماس والتزام اثناء المناقشات الامر الذي جعل عملنا مجزيا ومحفزاً. وكل ما استطيع قوله في ختام هذا المنتدى هو أن دعم التشبيك بين هذه الدول الجيران الثلاث سيظل كأحد أولويات عملنا في مجال الدعم الانتخابي، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة ومشاركتها في الحياةالعامة والانتخابية ، وهي احدى أولويات عملنا فى الأمم المتحدة.

وباسم أسرة الأمم المتحدة وباسم الجميع، وأنا من بينهم، أشكركم شكراً جزيلاً على حضوركم على كل ما قدمتموه من عمل.

الأوراق الخلفية*

الأوراق الخلفية:

ورقة مفاهيمية

الجلسة الأولى:

تدابير خاصة لتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة: رؤى إقليمية ودولية

الجلسة الثانية:

مشاركة المرأة كمرشحة – وجهات نظر دولية وإقليمية

الجلسة الثالثة:

مشاركة النساء كناخبات فى مصر وليبيا وتونس: التحديات والفرص

الجلسة الرابعة:

مراعاة الفروق بين الجنسين فى الإدارة الانتخابية

الجلسة الخامسة:

دور المجتمع المدني في تعزيز مشاركة المرأة

* المصدر: منظمات الأمم المتحدة المعنية

مخطط مفاهيمي

أولاً: المقدمة :

خلفية عامة: الربيع العربي والتغير السياسي/ الاجتماعي في المنطقة :
تتمتع مصر وليبيا وتونس ببعض العناصر السياسية والثقافية المشتركة. في عام ٢٠١١، تولَّدت طاقات جديدة في تلك الدول عن طريق ما يعرف باسم "الربيع العربي" حيث أعلنت الشعوب عن رغبتها في إنهاء الحكم الدكتاتوري وبدء التحول الديمقراطي. ففي الدول الثلاث، أطاحت المظاهرات الضخمة والمستمرة بالحكام المستبدين، وبعدها بدأت تلك الدول تخطو خطواتها الأولى في المرحلة الانتقالية نحو بناء الديمقراطية. واختارت الدول الثلاث إجراء انتخابات برلمانية مبكرة كخطوة رئيسية أولى في طريقها نحو الديمقراطية، فضلاً عن البدء في صياغة دستور جديد. وعقب الانتخابات البرلمانية، سعت الدول الثلاث إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لصياغة دستور جديد؛ وبدأت نقاشات هامة حول النظام الانتخابي الذي سوف يتم تطبيقه، والهيئات المشرفة على الانتخابات، وأساليب إدارة العملية الانتخابية، وكلها أمور هامة على الأجندة السياسية لأي دولة. وهناك مجموعات دولية تقدم مساعدة متخصصة لمساندة تلك الدول في العمليات المصاحبة للتحول الديمقراطي (وإن اختلف حجم الصلاحيات المسندة لها).

ولكن بالرغم من وجود قدر من التشابه بين مصر وليبيا وتونس، فإن هناك اختلافات بين تلك الدول بحسب سياق كل منها، وهو الأمر الذي ينعكس على طبيعة التحول السياسي بشكل عام وعلى العملية الانتخابية بشكل خاص .
عقدت تونس انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١ وهي مازالت تعقد اجتماعاتها. بينما قامت مصر بإجراء الانتخابات البرلمانية في الفترة من نوفمبر ٢٠١١ وحتى مارس ٢٠١٢، وتلتها انتخابات الرئاسة في مايو ٢٠١٢، وهناك جهود حالية لصياغة مسودة للدستور يتم التصويت عليه في استفتاء شعبي تعقبه انتخابات برلمانية جديدة. في حين استكملت ليبيا انتخابات المؤتمر الوطني في يوليو ٢٠١٢، وسوف يتم البدء في صياغة مسودة للدستور تُطرح للاستفتاء الشعبي .

السياق: مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد التحولات الأخيرة في مصر وليبيا وتونس :
كان للنساء دور هام كمشاركات فاعلات في صناعة التغيير في كافة الانتخابات وما تلاها من نقاشات متعلقة بالدستور. شهدت مصر وليبيا وتونس مشاركة قوية وفعالة للمرأة كناخبة، ولا سيما مقارنةً بالانتخابات التي تمت في ظل الأنظمة السابقة. على سبيل المثال، كانت نسبة النساء ٤٥٪ من إجمالي عدد الناخبين المسجلين في أول انتخابات وطنية في ليبيا منذ أكثر من ٤٠ عامًا. ولكن فيما يتعلق بالتصويت للمرشحات في البرلمان، فإن النتائج قد اختلفت كثيرًا .

في مصر، بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجلسي الشعب والشورى في البرلمان المنحل ٢٪، في حين أن النظام السابق قد أعطى المرأة نسبة تمثيل في البرلمان وصلت لـ ١٢٪. وفي تونس، وهي من أكثر البلاد تقدمًا في المنطقة من حيث تمثيل المرأة، فقد حازت النساء على ٢٧٪ من مقاعد المجلس التأسيسي بإجمالي ٤٧ مقعدًا. أما في ليبيا فقد تم اتخاذ عددًا من التدابير لضمان وجود مرشحات على قوائم الأحزاب، وأخذًا في الاعتبار أن عدد المقاعد المخصصة للتمثيل النسبي كان ٨٠ من بين ٢٠٠ مقعدًا في البرلمان، فإن التمثيل الكلي للمرأة في المؤتمر الوطني هو ١٦٪ (بما يعادل ٣٣ مقعدًا، من بينهم ٣٢ فازت بهم النساء عن طريق نظام التمثيل النسبي ومقعد واحد من بين ١٢٠ مقعدًا فازت به أحد المرشحات المتنافسات وفقًا لنظام الأغلبية).

تشكل النساء غالبية السكان في كل من البلدان الثلاثة – أكثر من ٥٠٪ - وفي بعض المناطق تشكل النساء الغالبية العظمى من السكان. وبالإضافة إلى تمسك الأمم المتحدة بالتزاماتها القيمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن المنظمة ملتزمة بتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية بما في ذلك تمثيلها في هيئات صنع القرار. لقد أكدت مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة السياسية على أن مراحل التحول الديمقراطي "تتيح فرصًا غير مسبوقة لتحقيق تقدم في مجال حقوق المرأة، بالرغم من وجود خطر النكوص إلى الخلف أو ظهور أشكال جديدة من التمييز." لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح أن أحد الأولويات

الرئيسية لفترة ولايته الثانية يتمثل في دعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، وأكد تحديدًا على وجوب بذل مزيد من الجهود لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها.

لا يعتمد تأثير المرأة في الحياة السياسية فقط على كتلة حرجة من النساء تشارك في عمليات صنع القرار؛ ولكن وراء الأرقام توجد أمور جوهرية مثل المناصب التي تتقلدها النساء، والقدرات المتاحة لهن، وعلاقات القوة– وكلها تؤثر على قدرة النساء على التأثير على المناقشات السياسية. وهنا نجد مرة أخرى أن التوقعات لم تتحقق؛ ففي تونس لا تشغل المرأة أي من المناصب الحكومية الرئيسية؛ وفي مصر كان الرئيس محمد مرسي قد وعد بتعيين نائبة له ولكن هذا الأمر لم يحدث، وحصلت النساء على منصبين فقط من أصل ٣٥ منصبًا وزاريًا. لذا يبدو أن النساء اللاتي كن ضمن طليعة من يطالبون بتغيير النظام يتعرضن الآن لخطر استبعادهن من التمثيل في هيئات صنع القرار.
ينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية منتدى مشترك بمشاركة إقليمية ودولية في مصر، القاهرة، يومي ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٢. يهدف المنتدى إلى السعي نحو فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل فعال وجاد.

ثانيًا: الأهداف :

الرؤية العامة :

قدَّمت كل من الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية دعمًا للسلطات الانتخابية في مصر وليبيا وتونس، وأكدتا على أهمية تبادل الخبرات المقارنة وكذلك أهمية الاستفادة من التشبيك مع السلطات الانتخابية في الدول الأخرى في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود مستمرة لاستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الانتخابية في مصر وليبيا وتونس والتي من شأنها إثراء وتحسين الأداء في الانتخابات القادمة في الدول الثلاث وفي المنطقة بأكملها.

كل هذه التشابهات والاختلافات والجهود والخبرات يمكن تبادلها والاستفادة منها في كل ما يتعلق بالانتخابات في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فهم إدارة العملية الانتخابية وسيعطي المسؤلين في السلطات الانتخابية الفرصة للتشبيك مع مسؤلي الانتخابات في الدول الأخرى، والأكاديميين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والخبراء العاملين في مجال الانتخابات.

الهدف الرئيسي

يهدف المنتدى إلى خلق ساحة نقاش لإيجاد منظور مقارن شامل ومناقشة وتحليل الدروس المستفادة من مشاركة المرأة وتمثيلها في أول انتخابات برلمانية أجريت عقب اندلاع الثورات في مصر وليبيا وتونس. سيسعى المنتدى إلى تحليل لماذا وكيف كان أداء المرأة في الانتخابات البرلمانية التي تلت الثورات في مصر وليبيا وتونس، مع التركيزٍ على مشاركتها كمرشحة، وناخبة، وعضوة في اللجنة المشرفة على الانتخابات، وتمثيلها في المجتمع المدني، فضلاً عن التمثيل الفعَّال للمرأة في البرلمان.

الأهداف المحددة

يسعى المنتدى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات كما يلي:

- تحديد التدابير الفعلية التي ستتخذها كل دولة أثناء الانتخابات، لضمان تمثيل حقيقي للنساء في برلمانات ما بعد الثورة في مصر وليبيا وتونس، وبحث مدى كفائتها.
- عرض وتقييم التدابير التي تتخذها الدول الأخرى في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم من أجل النهوض بتمثيل المرأة في البرلمانات.
- تحديد العوامل الخاصة التي ساهمت في إيجاد مشاركة قوية للنساء في الانتخابات في الدول الثلاث بهدف ضمان استمرار هذا المستوى المرتفع من المشاركة في الانتخابات المقبلة.
- تحديد كيفية قيام السلطات الانتخابية بمراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في عملهم (بما في ذلك الإجراءات التي يتم اتخاذها استعدادًا للانتخابات وتوعية الناخبين)، بالإضافة إلى تقييم مشاركة النساء كأعضاء في الهيئات المشرفة على الانتخابات في الدول المعنية.

- تحليل الممارسة الجيدة وأثر الدعم المقدم من المنظمات المهتمة بحقوق المرأة والتي تشارك في الاستعداد للانتخابات (التربية المدنية ومراقبة الانتخابات).
- اقتراح السبل والتدابير اللازمة لضمان أكبر قدر من مشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية في الدول الثلاث مستقبلاً.
- استعراض دور المنظمات الدولية والأنشطة الرئيسية والبرامج التي قدموا دعمًا من خلالها واستخلاص الدروس المستفادة.
- تقييم دور الأحزاب السياسية باعتبارهم العناصر الأساسية التي يمكنها أن تضمن تمثيل أكبر للمرأة.

ثالثًا: المشاركون المستهدفون

سوف يُعقد المنتدى بمشاركة عدد من صناع القرار، والمشرعين، وقادة الرأي من مصر وليبيا وتونس، من بينهم ما يلي:

- أعضاء لجان صياغة التشريعات (مثل لجنة صياغة الدستور أو لجنة صياغة القوانين الانتخابية).
- ممثلو الحكومات.
- المرشحون والمرشحات الذين تم انتخابهم وأيضًا الذين لم يفوزوا.
- أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية.
- الأكاديميون والصحفيون (قادة الرأي).
- ممثلو منظمات المجتمع المدني والنساء المشاركات في مراقبة الانتخابات.
- الإعلاميون وخاصة العاملين في وسائل الإعلام الوطنية .
- ممثلو المنظمات الدولية.
- بالنظر إلى أن أي مناقشة حول الواقع الذي تعيشه المرأة وطموحاتها المستقبلية يحتاج إلى دعم وإشراك الرجل، فإن المنتدى سوف يعقد بمشاركة الرجال والنساء (أي أنه لن يكون منتدى للنساء فقط). وذلك لأن مشاركة الرجال في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين تعد من الأمور الجوهرية.
- من أجل الوصول للشكل الأمثل للمنتدى، لا يجب أن يتجاوز عدد المشاركين من الدول الثلاث ٨٠ مشاركًا (٢٥ من كل دولة وخمسة مشاركين إضافيين من مصر باعتبارها البلد المضيف). وهذا العدد لا يشمل مسئولي الأمم المتحدة الذين يعملون في مشاريع الدعم الانتخابي، وممثلي المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، أو المتحدثين من البلدان الأخرى.

رابعًا: المنهجية

سيأخذ المنتدى عدة أشكال لضمان وجود حوار مفتوح بين المشاركين، من بينها: العروض في الجلسات العامة، وحلقات النقاش، ومجموعات العمل المقسمة حسب الموضوع.

في جلسات مجموعات العمل، ستناقش كل مجموعة من المشاركين موضوع معين على حدة بمساعدة أحد المنسقين وسوف تقدم تقريرًا حول حصيلة ما توصلوا إليه أثناء الجلسة العامة.

سوف يتم اختيار عدد من رؤساء الجلسات لتسهيل إدارة المناقشات وكذلك عدد من المقررين لتلخيص النقاط الرئيسية والاستنتاجات والتوصيات التي يتقدم بها المشاركون. وستكون المناقشات باللغة العربية مع توفير ترجمة فورية للغة الإنجليزية.

خامسًا: برنامج العمل

سيتم تقسيم المنتدى إلى خمس جلسات رئيسية وجلسة ختامية:

الجلسة الأولى – التدابير التي يتم اتخاذها في الانتخابات لتعزيز تمثيل المرأة

استعراض وتحليل خبرات تونس ومصر وليبيا فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة التي يقومون بها لتطوير التدابير الأساسية التي يتم اتخاذها لتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان، مع وصف الفرص والتحديات.

التطرق إلى أمثلة من دول أخرى (بريطانيا، وفلسطين، ونيبال).

الجلسة الثانية – مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات
استعراض وتحليل نتائج خبرات مشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات البرلمانية في تونس ومصر وليبيا.
استعراض الممارسات الجيدة/ أو البرامج المخصصة لمساندة ودعم المرشحات.
دور الأحزاب السياسية (اختيار المرشحين والعوامل المرتبطة بالتمويل).
الحملات الانتخابية ودور وسائل الإعلام.

الجلسة الثالثة – مشاركة المرأة كناخبة
استعراض وتحليل مشاركة المرأة كناخبة في تونس ومصر وليبيا، مع وصف الفرص والتحديات.
عرض برامج محددة لضمان مشاركة الناخبات في التصويت.

الجلسة الرابعة – دور المرأة في الهيئات المشرفة على الانتخابات والبعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في إدارة الانتخابات
استعراض وتحليل تجارب تونس ومصر وليبيا فيما يتعلق بمشاركة المرأة كعضوة في الهيئات المشرفة على الانتخابات، مع وصف الفرص والتحديات.
تقييم البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في الاستعدادات للانتخابات.
أمثلة من دول أخرى حول العالم.

الجلسة الخامسة – دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم المشاركة السياسية للمرأة
استعراض وتحليل خبرات منظمات المرأة في تونس ومصر وليبيا بالتركيز على دورهم في زيادة وعي الناخبين وضمان شفافية الانتخابات (بما في ذلك مراقبة الانتخابات)، مع وصف الفرص والتحديات.
دور المنظمات الدولية.

الجلسة الختامية (جلستان قصيرتان): الخلاصة والتوصيات والخطوات المقبلة؛ ملاحظات ختامية.
سادسًا: النتائج المتوقعة

إن مقارنة الخبرات مع دولٍ إقليمية أخرى من شأنها أن تسهم في مراعاة الفوارق بين الجنسين والعمل على تشكيل أطر انتخابية ودستورية جديدة، مما سيؤدي إلى الالتزام بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقدرتها على تعزيز مصداقية العملية الانتخابية.

ومن هنا تظهر أهمية إصدار تقرير للإسهام في تنمية المعرفة بالمشاركة الفعالة والجادة للمرأة في الانتخابات، ويمكن الاعتماد على هذا التقرير كأداة لنشر الوعي والدفاع عن قضايا المرأة في المنطقة. وسوف تُنشر كافة نتائج وتوصيات المنتدى بالإضافة إلى العروض المقدمة باللغة العربية، وسيتم تعميمها على جميع المشاركين.
لا يعد هذا المنتدى غاية في حد ذاته وإنما هو بداية لسلسلة من المنتديات التي سعت منظمة الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية للانطلاق منها كجزء من استراتيجية طويلة المدى لتنمية قدرات النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية في الدول الثلاث.

سابعًا: ميعاد عقد المنتدى
عقد المنتدى يومي ٩ و١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

الجلسة الأولى: تدابير خاصة لتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة: رؤى إقليمية ودولية

القضايا الرئيسية:

- كيف يمكن لتدابير خاصة في النظام الانتخابي أن تعزز من تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة؟ الكوتة، وتخصيص المقاعد، وقانون التكافؤ، والقائمة التبادلية، وتدابير أخرى.
- لماذا لا يتم اتخاذ إجراءات خاصة لضمان تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة؟
- استعراض وتقييم الإجراءات الخاصة التي تم اتخاذها في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة في مصر وليبيا وتونس.
- استعراض وتقييم دراسات حالة أخرى.

عرض تقديمي (١) : "تدابير خاصة لتعزيز التمثيل الحقيقي للمرأة في أول انتخابات برلمانية يتم تنظيمها بعد الثورة في مصر وليبيا وتونس"

مقدمة

تُشكِّل النساء غالبية السكان في كل من البلدان الثلاثة –أكثر من ٥٠٪- وفي بعض المناطق تشكل النساء الغالبية العظمى من السكان. تعد المشاركة الفعَّالة للنساء في العمليات السياسية، بما في ذلك التمثيل الحقيقي للنساء في هيئات صنع القرار، مكونًا أساسيًا في المرحلة الانتقالية في المنطقة العربية إذا كانت العملية تهدف فعلاً للوصول إلى ديمقراطية حقيقية وعادلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن يكون للبرلمانات في الدول الثلاث دورًا هامًا في صياغة الدساتير الجديدة، لذا فإن التمثيل الفعال للنساء في تلك الهيئات يعد هدفًا رئيسيًا للعمليات الانتخابية.

وعلى الرغم من ذلك، تُظهر الخبرات الدولية أنه من غير المرجح أن تحظى النساء بتمثيل حقيقي في البرلمان في العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك البلدان العربية. ففي العادة تخلق الظروف الاجتماعية والثقافية عقبات هائلة أمام المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة، مما يجعل من الصعب للغاية ترشيح النساء وانتخابهن في هيئات صنع القرار. ومن أجل هذه الأسباب، تم اتخاذ عدد من التدابير الخاصة أثناء وضع النظام الانتخابي من أجل تحسين وضمان تمثيل للمرأة في الهيئات المنتخبة. ويسعى هذا العرض لاستعراض التدابير التي تم اتخاذها (إن وجدت) لتعزيز تمثيل المرأة في أول برلمانات منتخبة بعد قيام الثورات وتقديم تحليل مقارن لما لها من آثار ونتائج.

تدابير خاصة لتعزيز مشاركة المرأة في مصر

وفقًا للنظام الانتخابي السابق، فقد تم تخصيص ٦٤ مقعدًا للنساء من بين ٥٠٨ مقعدًا في مجلس الشعب في مصر خلال حكم مبارك (ما يعادل ١٢,٥٪). وعلاوة على ذلك، كان على الرئيس أن يعين ١٠ أعضاء في مجلس الشعب وكان العديد منهم من بين النساء. وفي مجلس الشورى، كان النظام يقضي بانتخاب ثلثي الأعضاء (٢٦٧ مقعدًا) وتعيين الثلث الآخر (٨٨ مقعدًا)؛ واتخذ الرئيس السابق هذه الفرصة لتعيين عدد كبير من النساء في المجلس.

ولكن عندما تمت مراجعة وتعديل الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية بعد إسقاط النظام، تم إلغاء الكوتة المخصصة للمرأة (والمقدرة بـ ٦٤ مقعدًا) حيث تم اعتبارها جزءًا من بقايا النظام القديم (ومن المثير للاهتمام أنه تم الإبقاء على الكوتة الإجبارية المخصصة للعمال والفلاحين). وقد تم إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ٢٠١١-٢٠١٢ وفقًا لنظام مختلط يخصص ٧٥٪ من المقاعد لنظام التمثيل النسبي (القوائم) و٢٥٪ لنظام الأغلبية (الفردي).

وكان الإجراء الوحيد الذي تم اتخاذه لصالح تمثيل المرأة في البرلمان هو اشتراط أن تتضمن كل قائمة حزبية تتنافس على المقاعد بحسب نظام التمثيل النسبي على الأقل مرشحة واحدة. ولكن لم يتم تحديد أين ستوضع المرشحة على القائمة، وفي الغالبية العظمى من الحالات كانت توضع المرشحات في نهايات القوائم. وقد تضمنت المسودات السابقة للنظام الانتخابي إجراءات أكثر صرامة لوضع النساء في أماكن في القائمة تتيح لهن الفوز فعليًا بمقاعد ولكن تم

رفض إدراج هذا الاقتراح.

وكانت المحصلة النهائية للانتخابات البرلمانية هي حصول عدد قليل جدًا من النساء على مقاعد وفقًا لنظام التمثيل النسبي بينما لم تفز أي مرشحة بأي مقعد وفقًا لنظام الأغلبية، ولذا جاءت نتائج الانتخابات مخيبة للآمال فيما يتعلق بتمثيل المرأة؛ حيث نجحت ١١ مرشحة في الحصول على مقاعد في مجلس الشعب (من بينهن مرشحتين عينهما المجلس الأعلى للقوات المسلحة) بينما فازت ٤ مرشحات بمقاعد في مجلس الشورى. ولم تنجح أي مرشحة في الفوز بمقاعد وفقًا لنظام الأغلبية في مجلس الشعب أو الشورى. وبلغت نسبة النساء ٢٪ من إجمالي عدد أعضاء البرلمان، وهذا الأمر وفقًا للمنظور الدولي يضع مصر في مستوى منخفض جدًا من حيث تمثيل المرأة في البرلمان.

التدابير الخاصة لتعزيز مشاركة المرأة في تونس :

أما في حالة تونس، فسوف نجد الصورة مختلفة تمامًا. قبل تغيير النظام في عام ٢٠١١، تم انتخاب مجلس النواب وفقًا لنظام مختلط حيث تم تخصيص ٨٠٪ من المقاعد في ٢٥ دائرة انتخابية لنظام تصويت الكتلة (واستطاع الحزب الحاكم الفوز بها جميعًا) بينما تم تخصيص ٢٠٪ من المقاعد لنظام التمثيل النسبي وفازت فيها أحزاب أخرى. ولم توجد أي تدابير خاصة في القانون الانتخابي من أجل تعزيز تمثيل المرأة. وعلى أية حال، كان هناك ٥٩ عضوة منتخبة في البرلمان من بين ٢١٤ عضوًا. ولكن نظرًا للصلاحيات المحدودة لتلك المؤسسة التشريعية، فإن تشكيلها لم يكن له أي دلالة من حيث مشاركة في المرأة في الحياة السياسية.

وقد اختارت تونس إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عام ٢٠١١ وفقًا لنظام التمثيل النسبي (القوائم). واختارت السلطات العمل وفقًا لمبدأ "التكافؤ" بضمان أن تكون جميع القوائم المتنافسة في الانتخابات تبادلية أي يوضع بها اسم مرشح ثم مرشحة وهكذا حتى نهاية القائمة. ولكن بالرغم من ذلك فقد التزم القانون الانتخابي الصمت حيال المكان الذي يجب أن توضع فيه المرشحات المتنافسات في الانتخابات. فجاءت الغالبية العظمى من قوائم المرشحين يتصدرها الرجال بينما تصدرت النساء ٧٪ فقط من القوائم التي بلغ عددها ١٢٨ في السبعة وعشرين دائرة انتخابية في البلاد.

وبالنظر إلى العدد الكبير من القوائم المتنافسة وتشظي النتائج، كانت المحصلة النهائية هي انتخاب ٥٩ مرشحة في المجلس الوطني التأسيسي (بما يعادل ٢٧٪ من مجموع الأعضاء المنتخبين في البرلمان). وكان من بين هؤلاء ٤٠ مرشحة من حزب النهضة، وهو الحزب الأكثر نجاحًا في الانتخابات حيث فاز بنحو ٤٢٪ من المقاعد. ولكن العديد من الأحزاب الصغيرة التي استطاعت الحصول على ما بين مقعد واحد لثلاثة مقاعد كانت نسبة المرشحات التي تم انتخابهن من خلالها ضئيلة. وفي الوقت الذي كانت فيه النتائج مخيبة للآمال بالنسبة للكثيرين الذين توقعوا تمثيل أكبر للمرأة، يعد تمثيل المرأة في المجلس الوطني التأسيسي في تونس هو الأعلى في المنطقة العربية ويزيد بنحو ٦٪ عن متوسط تمثيل المرأة في الهيئات الانتخابية على مستوى العالم.

التدابير الخاصة لتعزيز مشاركة المرأة في ليبيا :

اعتمدت الخبرة الليبية في تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان على عناصر مستمدة من تجربتي مصر وتونس. وخلال المناقشات الأولية التي دارت حول بناء الإطار القانوني لانتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو ٢٠١٢، تم تقديم اقتراح لإجراء الانتخابات على كافة المقاعد وفقًا لنظام الأغلبية مع تخصيص نسبة ١٠٪ من المقاعد للنساء. وبعد الكثير من النقاشات والمقترحات المختلفة، اعتمد القانون الانتخابي في ليبيا نظام موازي مختلط (مثل النظام في مصر). وترتب على ذلك تخصيص ٨٠ مقعدًا من أصل ٢٠٠ لنظام التمثيل النسبي (القوائم)، بينما يُنتخب المرشحون المتنافسون على باقي المقاعد -وعددها ١٢٠- وفقًا لنظام الأغلبية.

وفي نظام التمثيل النسبي، اعتمد القانون مبدأ التكافؤ في القوائم عموديًا (مثل ما حدث في تونس) وكذلك ضمان التكافؤ الأفقي الذي يعني أن الأحزاب والكيانات السياسية التي لديها أكثر من قائمة في الدوائر الانتخابية المختلفة عليها أن تضمن أن يتبادل النساء والرجال على رأس قوائمها. وكما حدث في مصر، فقد تم إسقاط كوتة المرأة ولم

تُتخذ أي تدابير أخرى لتعزيز تمثيل المرأة في التنافس على المقاعد وفقًا لنظام الأغلبية.
وجاءت نتيجة الانتخابات متفاوتة فيما يتعلق بتمثيل المرأة: ففي نظام التمثيل النسبي، عمل مبدأ التكافؤ عموديًا وأفقيًا بشكل جيد؛ فمن ضمن ٨٠ عضواً منتخباً فازت النساء بـ ٣٢ مقعدًا (بما يعادل ٤٠٪ وفق نظام التمثيل النسبي). ولكن نظرًا لأن التنافس قد جرى على ٤٠٪ من المقاعد وفقاً لنظام التمثيل النسبي من بين كافة مقاعد المؤتمر الوطني، وبالأخذ في الاعتبار أن مرشحة واحدة فقط نجحت وفقاً لنظام الأغلبية، فإن المحصلة النهائية لم ترتفع فيها نسبة تمثيل النساء. فقد كان عدد النساء المنتخبات ٣٣ بما يعادل ١٦,٥٪ من إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين. وفي حين أن نتيجة تمثيل المرأة كانت أقل من تمثيلها في المجلس الوطني التأسيسي في تونس، فقد استطاع المؤتمر الوطني الليبي الحصول على تمثيل للمرأة أعلى من البرلمان في مصر، وجاءت النتيجة في النهاية لتعكس نسبة تمثيل أكبر من الكوتة المقترحة.

الاستنتاجات الأولية: التدابير الخاصة ونسبة تمثيل المرأة في البرلمانات :

يمكن استخلاص بعض الاستنتاجاتٍ من خلال تحليل مقارن لخبرات الدول الثلاث. أولاً، تشير النسبة الضئيلة لفوز المرشحات في نظام الأغلبية في كلٍ من مصر وليبيا إلى أنه من المرجح ألا يتم انتخاب النساء المرشحات في المنطقة العربية دون وجود تدابير خاصة تعزز من إمكانية فوزهم. ثانيًا، يعد نظام التمثيل النسبي المعتمد على القوائم جيدًا إذا ما ضمن التبادل في القوائم بين النساء والرجال (مبدأ التكافؤ) مثلما هو الحال في تونس، ولكن مبدأ التكافؤ سيكون أكثر فاعلية إذا تم اشتراط أن تتبادل النساء والرجال على رأس القوائم المتنافسة.

تؤكد التجارب الثلاث بشكل عام على أهمية اتخاذ تدابير خاصة لضمان تمثيل فعَّال للمرأة، وكذلك يمكن استنتاج أن نظام الأغلبية لا يصب في صالح تمثيل النساء (على الأقل في المنطقة العربية) وأن نظام التمثيل النسبي هو الأكثر ملاءمة لتضمين تدابير خاصة للمرأة ، كما تعتبر نظم التمثيل النسبي أكثر ملاءمة لتنفيذ إجراءات تضمن التمييز الإيجابي أكثر من نظم الأغلبية ، وذلك لأنه دون وجود ضغط الحاجة للفوز بالمقعد في نظام الأكثرية أو الأغلبية الذي "يحصل فيه الفائز على كل شيء"، فإن الأحزاب السياسية تكون أكثر استعدادًا لتقديم قائمة تشمل مرشحين أكثر تنوعًا وهذا يعني زيادة احتمال وجود عدد أكبر من المرشحات. تقدم قوائم المرشحين مزيدًا من الفرص والاحتمالات لإمكانية استجابة الأحزاب إلى الحركات النسائية أو جهود الضغط من قبل النساء، سواء داخل الحزب أو على مستوى جمهور الناخبين. وتبين الخبرة التونسية أن اعتماد مبدأ التكافؤ على مستوى أفقي في نظام التمثيل النسبي (القوائم) لن يكفي في حد ذاته لانتخاب برلمان متوازن بين الجنسين أكثر مما كان عليه الحال في السابق.

ويمكن القول بأن نظم الأغلبية لا تصب عادةً في صالح تمثيل المرأة كما هو الحال في النظم المختلطة، على عكس نظم التمثيل النسبي. عامةً، توفر نظم الأغلبية حافزًا أقل للأحزاب لترشيح امرأة إذا رأوا أن أحد المرشحين من الرجال سيزيد من فرصة الحزب في الحصول على المقعد في دائرة انتخابية معينة. وعلى الرغم من ذلك، فإن صغر حجم الدوائر الانتخابية (بمعنى آخر قلة عدد الأعضاء المنتخبين في الدائرة الواحدة) وانتشار عدد أكبر وأصغر من الدوائر الانتخابية لا يدعم تمثيل المرأة حتى في نظم التمثيل النسبي. وهذا يرجع إلى أن زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في الدائرة الانتخابية –أو كبر حجم تمثيل الدائرة الانتخابية- من المرجح أن يعطي النساء فرصة أكبر للترشيح والانتخاب. وينطبق نفس المبدأ على نظم التمثيل النسبي بشكل عام؛ فإذا كان حجم تمثيل الدائرة الانتخابية أكبر، زالت الضغوط المرتبطة بحصول مرشح واحد على الدائرة الانتخابية كلها، مما سيعطي الأحزاب السياسية حافزًا أكبر لترشيح قائمة أكثر تنوعًا من المرشحين بما فيهم النساء.

نظام الكوتة (الحصص) :

إن النقاش حول كوتة المرأة في مصر هو أيضًا مثير للاهتمام : جميع النساء المنتخبات أعربوا عن خيبة أملهن في عدم نجاح المرشحات في الانتخابات وألقوا باللوم على وضع المرأة في نهاية قوائم الأحزاب مما قلل بشكل كبير من فرصة وصول المرشحات إلى البرلمان. ولكن ما يثير الاهتمام أكثر هو معارضتهن جميعًا لأي نظام للكوتة (الحصص). يعد نظام الكوتة نهجاً معروفاً في المنطقة العربية لتحقيق مزيد من المشاركة للنساء في الحياة السياسية، ولكن يبدو أن هذا النظام لا يتمتع بقبول في مصر. ويرتبط بهذه المشكلة استمرار تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان

لصالح العمال والفلاحين على الرغم من أنها قد أصبحت جزءًا من التاريخ. ولكن مما لا شك فيه أن الارتباط الوثيق بين كوتة المرأة والنظام السابق جعلها غير مقبولة حيث كان النظام يتلاعب بها لتحقيق مصالحه. وقد استُخدم نظام الكوتة مرات قليلة في تاريخ مصر كان آخرها في انتخابات ٢٠١٠ عندما قام مبارك بتعيين غالبية النساء في البرلمان بدلاً من انتخابهن. وبالتأكيد كانت غالبية النساء المعينات وفقًا لنظام الكوتة منتميات للحزب الوطني الحاكم آنذاك ولم تكن لهن أي شعبية.

تم اقتراح العمل بنظام الكوتة أيضًا في النسخ الأولية من القانون الانتخابي في ليبيا (حيث كان مقترحًا العمل وفقًا لنظام الأغلبية لكافة مقاعد البرلمان) ولكن تم استبعادها في النص النهائي للقانون. وكما ذكرنا فقد تم في النهاية تطبيق نظام القوائم التبادلية وحصلت من خلالها النساء على تمثيل بنسبة ١٦,٥٪ في المؤتمر الوطني العام، وهي أعلى من نسبة الكوتة المقترحة سابقًا والمقدرة بـ ١٠٪.

التطلع للمستقبل :
بينما تجري النقاشات في الدول الثلاث لاختيار النظام الانتخابي الأنسب في الانتخابات المقبلة، وخاصةً الانتخابات البرلمانية، فإنه من الأفضل التفكير في فاعلية تلك التدابير التي تم اتخاذها لتعزيز تمثيل حقيقي للمرأة في البرلمانات في الدول الثلاث، فضلاً عن بحث جدوى وإمكانية الاعتماد على آليات أخرى. فيجب أن يكون أي اهتمام بتفعيل تدابير خاصة لتعزيز تمثيل المرأة جزءًا لا يتجزأ من النقاشات التي تدور حول اختيار النظم الانتخابية.

الجلسة الثانية ـ مشاركة المرأة كمرشحة: وجهات نظر دولية وإقليمية :

المواضيع الرئيسية :

- التحديات التي تواجه المرشحات في المنطقة.
- دور الأحزاب السياسية في اختيار المرشحات ـ آليات التصويت الداخلي في الأحزاب السياسية.
- دور التمويل السياسي.
- دور وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية.
- دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية النسوية على وجه التحديد والمنظمات الدولية في دعم المرشحات.

عرض: "تجربة المرشحات في مصر وليبيا وتونس" :

مقدمة :
تُعتبر المشاركة الفعّالة من جانب جميع شرائح المجتمع الرئيسية نساءً ورجالاً في العملية السياسية من أهم العناصر التي لا غنىً عنها في العملية الديمقراطية إن نجاح عملية الانتقال السياسي إلى الديمقراطية في مصر وليبيا وتونس يعتمد جزئياً على المشاركة الواضحة و الموضوعية في هذه العملية من قِبل جميع الأطراف المعنية الرئيسية بما فيهم النساء. وذلك يشمل تمثيل جميع الهيئات المشاركة في صنع القرار، خاصة في البرلمانات والهيئات المضطلعة بدورٍ في إعداد الدستور الجديد وصياغة القوانين التي تلي مراجعة الدستور. وهنا تكمن أهمية المرأة المنتخبة لتكون عضواً في الهيئات البرلمانية الأولى بعد تغيير النظام.

لا يمكن أن تحظى العمليات الانتخابية بالمصداقية ما لم تشمل الفرصة للمشاركة الكاملة والعادلة للمرأة مع العلم أن المرشحات، في أجزاءٍ كثيرةٍ من العالم (بما في ذلك مصر وليبيا وتونس)، يواجهنَّ عقبات هائلة مقارنةً بالمرشحين والهدف من هذا العرض هو طرح محاور لمناقشة التحديات والفرص المحددة للمرشحات في مصر وليبيا وتونس، كما يتضح من تجربة أول انتخابات برلمانية بعد تغيير النظام في عام ٢٠١١.
تسمية المرشحات

أولى خطوات الانتخاب هي الترشيح سواء بصفة مرشح فردي في نظام الأغلبية أو كعضو ضمن قائمة المرشحين في نظام التمثيل النسبي وعموماً فإن الأحزاب السياسية في المنطقة ليست مدركة تماماً لفوائد الاهتمام بالنساء وتسمية المرشحات. أسهم شرط وجود المرأة كمرشحة ضمن قوائم المرشحين، في نظام التمثيل النسبي، (امرأة واحدة على الأقل في القائمة و"التكافؤ"، في مصر، أو عددٍ متساوٍ من الرجال والنساء في قائمة المرشحين، في تونس وليبيا في إجبار الأحزاب السياسية على إدراج عناصر نسائيّة ضمن قوائمها ففي تونس ترأست المرأة القليل من القوائم مما قلّل من فرص تمثيل المرأة بشكلٍ أكبر. وفي حين أدرج المجلس الانتقالي، وبحماس، عبارة "التكافؤ" في نظام القائمة في كلٍ من تونس وليبيا، انتقدت العديد من الأحزاب والكيانات السياسية وبشدة، هذه المعايير، مدّعين أن ذلك تدخل لا مبرر له، ومؤكدين أنه في كثير من المناطق الريفية بذلوا جهوداً مُضنية للعثور على نساء يرغبن في أن يصبحن مرشحات، مع أنه من الصعب التأكد من مدى حرص تلك الأحزاب ودوافعهم في تحديد المرشحات، مع الوضع في عين الاعتبار أن الأمر برُمّته كان إلزامياً لهم. ولذلك من غير المُؤكد أن يتم الحفاظ على معيار "التكافؤ" في قوائم نظام التمثيل النسبي.

لم تكن هناك تدابير خاصة لتشجيع المرشحات لخوض غمار الانتخابات وفق نظام الأغلبية في مصر وليبيا (فكلاهما اعتمدا نظاماً مختلطاً ومتوازياً حيث تم اختيار أعضاء البرلمان من خلال نظامين مختلفين). وإذا ما وضعنا في عين الإعتبار العوامل الدينية السائدة في المجتمع بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والثقافية والتاريخ الطويل من عدم تقلّد المرأة لمناصب صنع القرار في مصر وليبيا، فإن انتخاب النساء بالكم الذي يضمن تمثيلاً فعالاً في البرلمان من خلال نظام الأغلبية يعد أمراً غير مُرجح ولا سيما في ظل غياب أي تدابير خاصة. مثل هذه الظروف تحُدُّ من قدرة المرأة على المنافسة على قدم المساواة مع الرجل كمرشحات. ففي ليبيا، على سبيل المثال، من الواضح أن الإجراءات المعمول بها في نظام التمثيل النسبي كانت حاسمة فيما يتعلق بانتخاب النساء، إلاّ أنه لم تكن هناك أي تدابير خاصة لانتخاب المرأة في نظام الأغلبية، وبالتالي لم يتم انتخاب سوى إمرأة واحدة فقط (مقابل ٣٢ إمرأة تم انتخابها وفق نظام التمثيل النسبي، وذلك بسبب تطبيق بعض الإجراءات الخاصة).

المرشحات في الانتخابات البرلمانية: أرقام

لم تنشر اللجنة العليا للانتخابات في مصر أي إحصاءات تتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية، ولكن صدرت بعض التقارير من قِبَل المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة والمبادرة الوطنية العربية لحقوق الإنسان. ووفقاً لهذه المصادر، كان هناك ٩٨٤ مرشحة لانتخابات مجلس الشعب (٦٣٣ منهن وفق نظام التمثيل النسبي و٣٥١ وفق نظام الأغلبية)، أي ما يعادل نسبة ١٢,١٪ من إجمالي عدد المرشحين لكلا النظامين في الجولات الثلاث. وبالنسبة لانتخابات مجلس الشورى، كانت النسبة أقل من ٧,٢٪ من إجمالي المرشحين لكلا النظامين في الجولات الثلاث، والتي بلغت ما مجموعه ١٩٦ مرشحة (١٢٨ وفق نظام التمثيل النسبي و٦٨ وفق نظام الأغلبية) والجدير بالذكر أنه ، في نظام التمثيل النسبي، كان عدد المرشحات المُرجّح فوزهن قليل جداً، فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك سوى أربع نساء في الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، على رأس القائمة، أي ما نسبته ١,٨٪ فقط من جميع القوائم.

وعلى الرغم من تدني نسبة تمثيل المرأة بشكلٍ عام، تباين وضع المرشحات في القوائم المصرية، إلى حدٍّ ما بالنسبة للتحالف. وعموماً، تم وضع ٧٪ فقط من إجمالي ٦٧٠ من المرشحات في الربع الأول في قوائم الأحزاب. بينما قامت الأحزاب غير المنتمية للتحالف بوضع ٩,٥٪ من المرشحات في الربع الأول من القائمة وكان من المحتمل وضع أكثر من مرشحة واحدة على القائمة، في المقابل لم يتم وضع أيٍّ من المرشحات، والبالغ عددهن ٤٦ ، والمنتسبات للأحزاب التابعة للكتلة الاسلامية في الربع الأول من القوائم، بل تم وضع ما نسبته ٩٤٪ منهن في الربع الأخير من قوائم أحزابهن.

وفي تونس، أدى بند "التكافؤ" إلى تمثيل المرأة بنسبة أقل من نصف المرشحين (أكثر من ٥٥٠٢ مرشحة من أصل ١١،٠٠٠ إجمالي المرشحين، في ٢٧ دائرة انتخابية في جميع أنحاء البلاد). ولكن لم تترأس المرأة سوى ٧٪ من القوائم (أي ١٢٨ قائمة). ومن بين نسبة ٧٪ نجد التوزيع التالي : ٣٪ للقوائم المستقلة وفق نظام التمثيل النسبي ترأستها النساء، في مقابل ٧٪ لقوائم الأحزاب السياسية وفق نظام التمثيل النسبي و ٣٥٪ لقوائم وفق نظام تحالفات

التمثيل النسبي. كما وجدنا أن أكبر نسبة قوائم مرشحين ترأستها نساء كانت في الدائرة رقم ١ في تونس، حيث ظهرت النساء في طليعة القوائم بنسبة ٢٠٪. وهذا يؤكد فكرة أنه من الصعب على القوائم المستقلة وضع المرأة على رأس القوائم وأن التحالفات لديها فرصة أفضل لترشّح المرأة، وأن النساء اللاتي على رأس القوائم يحظين بحضورٍ أوسع في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية.

في ليبيا، شاركٍ ما مجموعه ٢٥٠١ مرشحاً، بينهم ٨٩ امرأة (٣٪) كمرشحين أفراد وفق نظام الأغلبية، وشارك ١٢٠٧ مرشحاً، بينهم ٥٤٥ امرأة (٤٤٪) وفق نظام التمثيل النسبي. وإجمالاً، شاركت ٦٣٤ مرشحة في الانتخابات للحصول على مقعدٍ في المؤتمر الوطني العام في ليبيا. ومن بين ٣٧٦ قائمة وفق نظام التمثيل النسبي (تُمثل ١٣٠ كياناً سياسياً) ترأست النساء ١٤٠ قائمة (بتشجيع من نظام القوائم التي يتساوى فيها عدد النساء والرجال). وفي معظم الدوائر الانتخابية، كانت القوائم التي ترأسها الرجال أكثر عدداً من القوائم التي ترأستها النساء. وفي طرابلس، حيث كانت المنافسة شديدة، على سبيل المثال، ترأست النساء أربعة قوائم فقط من أصل ٧٧ قائمة وفق نظام التمثيل النسبي. وهكذا نرى أنه عندما لا يكون هناك إلزاماً قانونياً، فمن الواضح أن الكيانات السياسية تميل لقيادة الرجال سواء من حيث عدد المرشحين وفق نظام الأغلبية ومن حيث القوائم التي يرأسها الرجال في نظام التمثيل النسبي.

التحديات التي تواجه المرشحات – الحواجز التي يفرضها المجتمع

تعرضت ملصقات المرشحات في ليبيا في كثيرٍ من الأحيان للتمزيق أو الإتلاف مما أثار حفيظة النساء. بينما عمدت بعض الأحزاب إلى عرض صور النساء المُنقبات. وبالمثل، فإن ملصقات المرشحات السلفيات في مصر لم تشمل صور المرشحة وتم استبدالها بالزهور. وفي بعض الحالات يتستعاض عنها بصورةٍ لزوجها. الأمر الذي دعا عددٍ من المجموعات النسائية في مصر لتقديم شكوى، نظراً لأن عدم عرض صورة المرشحة يعتبر انتهاكا لقرار اللجنة العليا للانتخابات ٢٠١١/٢١ بخصوص الحملة الانتخابية، وتحديداً المادة (٢) التي تنص على الالتزام بعدم التمييز بين الرجال والنساء. ويفيد المركز المصري لحقوق المرأة بأنه وبسبب صمت المفوضية العليا للانتخابات على وجهة نظر الأحزاب السلفية حيال الحملات الانتخابية، شرع عددٌ أكبر من الأحزاب بإلغاء صور المرشحات من قوائمها، وعلى سبيل المثال، يعتبر ما قام به حزب الوفد في الدائرة الثانية في محافظة المنيا، سابقة مقلقة يقوم بها حزبٌ ليبرالي.

طبق في ليبيا نظام القائمة الأفقية والطولية مما دفع بعض الأحزاب لاتخاذ كل ما من شأنه الحدِّ من مشاركة المرأة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض الأحزاب بتغيير الأسماء في دوائر انتخابية مختلفة لتجنب تصدر المرأة قوائمهم.
وفي ليبيا أيضاً كما هو الحال في المناطق الريفية في مصر وتونس، لم تتقلد النساء مناصب قيادية ولم تسنح لهن فرصة المشاركة في صنع القرار إلا نادراً وبشكلٍ محدود. لذلك قلما نجد نساء معروفات في مناصب قيادية ولا سيما السياسية منها، يمكن الاستدلال بهن. وهذا ساهم في عدم وجود الثقة، من قبل كل من الرجال والنساء، في قدرات المرأة أو في رغبتها في أداء مثل هذه الأدوار. علاوة على ذلك، هناك ضغط اجتماعي هائل على المرأة يدفعها لعدم المشاركة في الحياة العامة. وغالباً ما تُعبِّر المرشحات على عدم وجود فرصة للتواصل مع غيرهن من النساء وذلك بسبب تقوقعهن في الحياة المنزلية. فمثل هذه الظروف تحُدُّ من قدرة النساء على المنافسة على قدم المساواة مع نظرائهنّ من الرجال. وفي هذا السياق، أجريت العديد من الأنشطة في البلدان الثلاثة لتطوير قدرات المرأة، بما في ذلك ورش عمل لتطوير مهارات الحملة الانتخابية للمرشحات، وأخرى لتبادل الخبرات عبر المنتديات، وتضمّنت زيارة عددٍ من النائبات. بالإضافة إلى ذلك، تم تبادل الأراء حول الموارد وتشجيع شبكات العمل الجماعي.

من التحديات التي تواجه المرشحات، صعوبة تعبئة الموارد المالية، وأحيانا لابد لهن من الحصول على إذن من أزواجهن أو أسرهن. وفي مصر، ربما ساهم الوقت القصير، المسموح لعملية تسجيل المرشحين، في تقليص فرصة مشاركة المرشحات في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات مجلس الشورى. كما أن السماح للأحزاب السياسية في مصر بتجاوز الحد الأقصى من النفقات وإفلاتهم من العقاب، أثر سلباً، وخاصة في نظام الأغلبية، على المرشحات لأنهن وجدن أنفسهن في مواجهة كتل سياسية تستطيع الانفاق بلا حدودٍ. وكمثالٍ على ذلك السيدة جميلة اسماعيل وهي مرشحة مستقلة في القاهرة كما إنها نجمة إعلامية متميزة جداً وتحظى بحضور ومصداقية لدى العامة، بالمقارنة مع معظم المرشحين، ولكن كان عليها مواجهة كتلة سياسية تتمتع بقدرة هائلة على الإنفاق. وفي النهاية،

خسرت بأقل من ١٠٠٠ صوت. وفي ليبيا، أثّرت فترة التسجيل والحملات الانتخابية القصيرة سلباً على قدرة المرأة على حشد الموارد المالية والبشرية اللازمة للحملة الانتخابية. في الحقيقة، ذكرت المرشحات أن إدارة الموارد وإدارة فريق الحملة شكّلت اثنين من أكبر التحديات التي واجهتهن.

في البلدان الثلاثة كان ترشّح النساء عموماً للمقاعد وفق نظام الأغلبية في المناطق الحضرية (في مصر، أكثر من ٤٠٪ في القاهرة والجيزة والاسكندرية) وفي أوساط الطبقة المتعلمة أو المثقفة (أكثر من ٧٤٪ في مصر)، وفي ذلك إشارة إلى أن المشاركة السياسية قد تكون إلى حدٍ كبير غير مُتاحة للطبقة العاملة وللمرأة الريفية. وعلى الرغم من أنه في المناطق التي تطبق نظام القائمة المغلقة، والتيً تعتبر شاسعة جغرافياً، هناك ميول لصالح المرشحات، إلا أن اتساع الرقعة الجغرافية لبعض المناطق الريفية إلى جانب محدودية فرص الحصول على موارد تمويل الحملة الانتخابية ، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية المفروضة على المرأة في العديد من المجالات، كل ذلك زاد في التحديات التي تواجه المرأة للترشح في هذه المناطق.

التحديات التي تواجه المرشحات: عدم كفاية التغطية الإعلامية

لوحظ، في البلدان الثلاثة، أن التغطية الإعلامية للمرشحات لم تكن كافية (بل كانت أقل من التغطية الإعلامية للمرشحين) كما إنها لم تكن بشكلٍ لائق (حيث تم تقديم المرشحات كزوجات وأمهات فقط) وكذلك لم تكن التغطية الإعلامية داعمة لقضايا النساء (حيث لم يكن هناك تركيز على المرشحات).

كما أظهرت عملية رصد وسائل الإعلام التي أجرتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات أنه خلال فترة الحملة الانتخابية تم تخصيص ٥١٪ من التغطية الإعلامية للمرشحين في حين تم تخصيص ٥٪ فقط للمرشحات على الرغم من أن نصف المرشحين تقريباً كانوا من النساء. وأيضاً أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات إلى نتائج مماثلة، حيث ذكرت أن المرشحات حصلن على ١٢٪ من التغطية الإعلامية، بينما حصل الرجال على ٨٨٪. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن وسائل الإعلام ركزت على رؤساء القوائم وأغلبهم كانوا رجالاً. وفي ورشة عمل الدروس المستفادة مع المرشحات اللاتي شاركن في أنشطة بناء القدرات برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صرحت المرشحات أن وسائل الإعلام ركزت غالباً على وجهات نظر الأحزاب حيال المرأة ودورها في المجتمع، وأنهن كثيرا ما شعرن بأن آراءهن لم تؤخذ على محمل الجد كمرشحات، خصوصاً حول القضايا التي تهم البلاد، حتى ضمن أحزابهن. وذكرن أيضا أنه من الصعوبات التي واجهتهن، صعوبة الحصول على حصة عادلة من الأموال التي وفرتها السلطات للحملة الانتخابية.

في ليبيا، حيث كان المشهد الإعلامي الحر في مهده شكل تعزيز أي تغطية إعلامية للمرشحات وتوفيرها بشكلٍ عادل ومتساوٍ من أكبر التحديات. وساهمت الأمم المتحدة في توضيح المبادىء الرئيسية المقترحة لتغطية وسائل الإعلام للمرأة وكذلك مبادئ رصد وسائل الإعلام. ومع ذلك، ونظرا للإطار الزمني المضغوط للحملات، تم رصد وسائل الإعلام بشكل متواضع في ليبيا، عن طريق ٢٠ مراقباً وعلى مدى ثلاثة أسابيع. هذا وقد ظهرت النساء في ملصقات حملة أحزابهن، بشكلٍ بارز أحياناً وبصورٍ صغيرةٍ أحياناً أخرى. وذكرت المرشحات أيضاً أن وسائل الإعلام كانت دائماً تتجاهلهن تقريباً في حال وجود مقابلة مع أيٍّ من الرجال الحاضرين في المحافل نفسها، حتى غير المعنيين بالحملة الانتخابية. ولا تزال النساء المنتخابات يلاحظن نفس الظواهر أي أن هذه الإشكالية مستمرة.
المرشحات والأحزاب السياسية

يعتمد ترشّح النساء باعتبارهن أحد الأطراف الرئيسية المعنية بالعملية الانتخابية إلى حدٍ كبير على دور المرأة داخل الأحزاب السياسية وعلى استعداد الأحزاب السياسية لدعم المرشحات. وباستثناء المرشحات المستقلات، فإن معظم المترشحات يعتمدن على الهيكلية التي يتبناها الحزب السياسي (أو الكيان السياسي في السياق الليبي) لتقديم المرشحات ودعمهن، سواء في الحملة الانتخابية أوبعد انتخابهن. وإلى حد كبير، تُقرر الأحزاب متى وكيف تصبح المرأة عنصراً فاعلاً في الساحة السياسية وإلى أيّ مدى. وفي الدول الثلاث، لا تتمتع الأحزاب السياسية أو الكيانات السياسية بثقافة تعزيز تقلد المرأة للمناصب القيادية ولا حتى بثقافة اختيار المرشحات). إلا أن هناك استثناءً محتملاً في تونس وهي الحركة الديمقراطية الشعبية، الحزب الوحيد الذي يطبق التناوب عموديا وأفقيا.

وعندما وجدت بعض الكيانات السياسية في ليبيا أنها ملزمة بتطبيق مبدأ "التكافؤ" وبالتدابير الخاصة التي تنص على ضرورة إدراج المرأة في القوائم وفق نظام التمثيل النسبي، حاولت تجنب تحديد مرشحات. وفي بعض الحالات، قامت بعض الكيانات السياسية بالتسجيل بأسماء مختلفة في الدوائر الانتخابية المختلفة، وهذا مكّنهم من التغلب على الالتزام القانوني حيال القوائم التي يرأسها الرجال وتلك التي ترأسها النساء عبر الدوائر. وفي حالات أخرى، حاولت بعض الكيانات التجاوز على حقوق المرشحات اللاتي يعتزمن المشاركة كمرشحات أفراد في نظام الأغلبية. وكان العديد من هؤلاء النسوة لا يعرفن أهداف كياناتهن السياسية أو في بعض الحالات لا يعرفن حتى اسم الكيان. وعموماً، لم يكن هناك جهد حقيقي لتأسيس علاقات مع المرشحات.

إجمالاً، لم تقدم الأحزاب أو الكيانات السياسية أي فرص تدريب كما إن جميع فرص الدعم التي توفرت للمرشحات جاءت من خارج هياكل الحزب فمن الواضح أن هناك حاجة للعمل مع الأحزاب والكيانات السياسية لتعزز، ضمن هياكلها الخاصة، دور المرأة وتمكينها ودعم المرشحات .

نظرة للمستقبل: التحديات والفرص التي تواجه المرشحات في المستقبل

تؤكِّد الأمثلة من مصر وليبيا وتونس في أول انتخابات برلمانية بعد تغيير النظام في عام ٢٠١١، على أن تطوير المعرفة والمهارات السياسية للمرأة يتطلب جهدا متواصلا. حيث تحتاج المرأة، التي تطمح إلى المشاركة في الحياة العامة إلى دعم في عددٍ من التحديات التي يواجهنها كحشد التأييد والعمل الجماعي والمناظرة العامة وإيصال رسائلهن. وقد سًاهم المناخ الايجابي، الذي نشأ نتيجة مشاركة النساء كمرشحات، في توفير أرض خصبة للمزيد من فرص تمكين المرأة، كما تبين مراراً وتكراراً في الدول الثلاث المعنية. وعلى سبيل المثال، ساهمت مشاركة المرأة كمرشحة في خلق فرص للتعامل مع الأحزاب السياسية من أجل إدراج حقوق المرأة ضمن البرامج، مع اتخاذ التدابير الخاصة واللازمة لزيًادة دعم مشاركة المرأة.

من الواضح أن العمل مع الأحزاب السياسية أو الكيانات السياسية يعتبر عنصراً أساسياً ضمن استراتيجية تعزيز مشاركة المرأة كمرشحة في الإنتخابات. وتعتبر الأحزاب السياسية محوراً مهماً للتحكم في أي ترشيحات أو تمويل. كما أنها تلعب دوراً هاماً أيضاً في تحديد لهجة الخطاب العام حول إقحام المرأة في الحياة السياسية، وتحديد مواقع ومناصب مرشحيها وفي الحديث عن مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة فضلاً عن تلك المتعلقة بدور النساء كزوجات وبنات وأمهات. إن رفع مستوى الوعي بأهمية دور النساء كقادة وأعضاء في الأحزاب السياسية لأمرٌ حيويٌ لضمان ترشح النساء ودعمهن من قِبَل الأحزاب السياسية .

الجلسة الثالثة : مشاركة النساء كناخبات في مصر وليبيا وتونس "التحديات والفرص" :

القضايا الرئيسية :

- كيفية وإمكانية تعزيز مشاركة المرأة كناخبة.
- إجراءات خاصة لتعزيز مشاركة المرأة أثناء تسجيل الناخبين والاقتراع.
- دور إعلام/ تثقيف الناخبين.
- دور الإدارة الانتخابية – توعية الناخبات، وحملات تسجيل الناخبات واستخراج بطاقات الهوية لهن، وترتيبات الاقتراع، ومعايير السلوك.

عرض تقديمي : تعزيز مشاركة المرأة كناخبة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة في الدول الثلاث : عناصر التحليل المقارن :

مقدمة :

خلال مرحلة التحول الديمقراطي في العالم العربي، شاركت النساء بفاعلية في إحداث التغيير في بلادهن. فشهدت مصر وليبيا وتونس مشاركة قوية وفعالة للمرأة كناخبة، وخاصةً إذا ما قورنت بالعمليات الانتخابية في عهد الأنظمة السابقة ، كانت النساء مشاركات بأعداد كبيرة في عمليات تسجيل الناخبين (في تونس وليبيا) وكذلك خلال عملية الاقتراع. يهدف هذا العرض إلى استعراض خصائص زيادة مشاركة النساء كناخبات في محاولة لفهم ما الذي أدى إلى ذلك، وتقييم الظروف التي تعمل على استمرار زيادة مشاركة النساء كناخبات في المستقبل.

اعتبارات عامة تتعلق بإقبال الناخبات على المشاركة في الانتخابات في مصر وليبيا وتونس :

كانت مشاركة النساء ضعيفة في الانتخابات في مصر وتونس في ظل الأنظمة السابقة ولكن مشاركة الرجال كانت أيضًا ضعيفة بسبب انعدام الثقة في العملية الانتخابية وعدم مبالاة الناخبين.منذ استقلال ليبيا في عام ١٩٥١ وحتى قيام الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد القذافي في عام ١٩٦٩، كانت ليبيا ملكية دستورية وراثية. وفي عام ١٩٥٤، تم تكوين أول منظمة حقوقية للمرأة تحت اسم "جمعية نهضة المرأة في بنغازي" وبدأت في القيام بالعديد من الأنشطة منها عمل حملات للمطالبة بحق المرأة في التصويت. واكتسبت النساء حق التصويت لأول مرة في ليبيا في عام ١٩٦٣، ولكن على الرغم من ذلك لم يتم إجراء أي انتخابات قبل أو بعد انقلاب ١٩٦٩، ولذا لم تتح لهن ممارسة حقهن في الانتخاب. ولهذا جاءت انتخابات المؤتمر الوطني في عام ٢٠١٢ تاريخية للعديد من الأسباب، على رأسها أنها كانت المرة الأولى التي تمارس فيها المرأة الليبية الحق في التصويت.

وفي مصر، كان إقبال الناخبين والناخبات على المشاركة في الانتخابات التي أجراها النظام السابق محدودًا للغاية ، على سبيل المثال ادعى المسئولون أن ٢٧,٥٪ من إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للتصويت قد شاركوا في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٠، ولكن بعض المجموعات الحقوقية المحلية مثل الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية رأت أن النسبة الحقيقية لمشاركة الناخبين لا تتعدى ١٠٪. وفي كل الأحوال كانت الأرقام المتعلقة بنسب مشاركة الناخبين غير موثوق بها ولم تكن مصنفة بحسب النوع الاجتماعي، مما يجعل من المستحيل التأكد من مستوى مشاركة المرأة كناخبة في الانتخابات.

وعقب قيام الثورات في الدول الثلاث، أدت توقعات الناخبين بإمكانية وجود عملية انتخابية حقيقية وذات مصداقية إلى زيادة الاهتمام بالتصويت. وكان على السلطات الانتخابية مواجهة أعباء إجرائية كبيرة نظرًا للزيادة الملحوظة في نسبة مشاركة الناخبين والناخبات.

إقبال النساء على التسجيل في الكشوف الانتخابية :

تعتبر الخطوة الأولى نحو مشاركة المرأة كناخبة هي التأكد من تسجيل كافة الناخبات المؤهلات للتصويت في الكشوف الانتخابية على النحو الواجب. في ظل الأنظمة السابقة، تم تسجيل الناخبين في تونس ومصر من خلال وزارة الداخلية التي أصدرت للناخبين بطاقات للتصويت لتقديمها في مراكز الاقتراع. ولكن العملية كان يُنظر إليها باعتبارها منقوصة وعُرضة للتلاعب السياسي، ولهذا لم تحظ بثقة غالبية المواطنين. ولهذا فقد قررت الدولتان إلغاء نظام تسجيل الناخبين وبطاقات التصويت التابع لوزارتي الداخلية في العمليات الانتخابية التي تلت قيام الثورة.

وفي مصر تم الاتفاق على عدم جعل عملية تسجيل الناخبين قائمة بذاتها ولكنها اعتمدت على قاعدة بيانات بطاقات الرقم القومي، كما تم الاتفاق على السماح للناخبين والناخبات بالتصويت من خلال إبداء بطاقات هوياتهم فقط. وفيما يتعلق بتشجيع مشاركة النساء في الانتخابات، كان هناك أمران مهمان ألا وهما؛ كيفية ضمان معرفة الناخبين (وخاصةً في المناطق الريفية، والنساء في الريف) بأماكن التصويت، وثانيًا استخراج بطاقات الرقم القومي حيث لم تكن هناك إمكانية لدى العديد من الناخبين، وخاصةً النساء، للقيام باستخراجها. ولا تزال أكثر من مليون امرأة لم تستخرج بطاقة الهوية القومية وبالتالي لا يتمتعن بإمكانية التصويت (ناهيك عن افتقاد حقهن في الوصول إلى الخدمات الحكومية بما في ذلك الرعاية الصحية، وامتلاك العقارات أو التصرف فيها، وبرامج محو الأمية، والخدمات المصرفية، وفرص العمل). وقد نشرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات في مصر على موقعها الإلكتروني عدد

الناخبين المدرجين في سجل الناخبين الجديد لعام ٢٠١١، وتم تصنيفهم بحسب النوع والمحافظة. وأظهرت الأرقام أن إجمالي عدد الناخبات المؤهلات للتصويت كان ٢٣,٨١١١,٩٢١ (أو ما يعادل ٤٧٪ من إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للتصويت والبالغ ٥٠,٣٨٤,٤٥٧).

وفي تونس، قامت السلطات ببحث نفس البديل الذي تم اعتماده في مصر، ولكن المسئولين رأوا أن قاعدة بيانات بطاقات الهوية القومية لا تكفي في حد ذاتها لإعداد سجل متكامل لكافة الناخبين، حيث أن عناوين الناخبين الموجودة في قاعدة البيانات لا يمكن الاعتماد عليها كثيرًا. وتم اعتماد إجراء يسمح للناخبين بتحديث عناوينهم واختيار مركز الاقتراع الأقرب لهم، وشارك في هذه العملية ما يقرب من ٥٥٪ من إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للتصويت (كان من بينهم ٤٦٪ من النساء). وأعلنت السلطات الانتخابية أخيرًا أن كافة الناخبين المؤهلين للتصويت والمدرجة أسماؤهم في قاعدة بيانات بطاقات الهوية القومية ولكنهم لم يقوموا بتحديث بياناتهم واختيار مركز الاقتراع، يمكنهم التصويت في مراكز للاقتراع تم تخصيصها لهم.

وفي ليبيا، قدم القانون الانتخابي أساسًا سليمًا للاقتراع العام. ولكن نظرًا لعدم وجود سجل سابق للناخبين وعدم وجود قاعدة بيانات لبطاقات الهوية القومية يتم استخلاص سجل الناخبين من خلالها، تم الاتفاق على أن عملية تسجيل الناخبين ستكون قائمة بذاتها. وتشير الأرقام الأولية إلى أن نسبة مشاركة النساء في عملية التسجيل للانتخابات كانت غير مشجعة، وهذا دفع بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني للقيام بحملات توعية تستهدف النساء لتشجيعهم على التسجيل لكي يتمكنوا من المشاركة في عملية الاقتراع. وقام نحو ٢,٨ مليون شخص من بين إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للتصويت والبالغ ٣,٥ مليون بالتسجيل للتصويت في انتخابات المؤتمر الوطني، وبلغت نسبة النساء ٤٥٪ (١,٣ مليون) من بين الناخبين المسجلين.

إقبال النساء على التصويت :

كما ذكرنا في بداية العرض، فإن نسبة مشاركة النساء في انتخابات البرلمانات في الدول الثلاث كانت مشجعة للغاية، بالرغم من صعوبة الوصول إلى أرقام دقيقة لنسبة مشاركة الناخبين (وكذلك الناخبات). في ليبيا، بالرغم من أن مشاركة النساء في التصويت يوم ٧ يوليو كانت واضحة وحماسية للغاية، إلا أنه في نهاية العملية الانتخابية أشارت النتائج إلى أن ما يقارب من ٤٠٪ من إجمالي عدد الناخبات المسجلات في الكشوف (١,٣ مليون) قد قمن بالتصويت. وليس لدى السلطات الانتخابية في مصر أو في تونس أرقام تعكس نسبة مشاركة النساء في الانتخابات. وقد تم تخصيص عدد من اللجان الانتخابية للرجال وأخرى للنساء، لذا كان من السهل حساب نسبة إقبال النساء على التصويت. ومع ذلك لم تكن هذه المعلومات متاحة (ذكرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات في مصر أن هذا السؤال لم يتم إجابته بشكل متسق في المحاضر وتم التقليل من أهمية جمع المعلومات). وعلى الرغم من ذلك كان إقبال الناخبين مرتفعاً في مصر. وكما هو الحال في مصر، فقد كانت نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات في تونس غير واضحة بالرغم من كونها مشجعة بالتأكيد .

لوحظ ارتفاع نسبة مشاركة النساء في التصويت في الدول الثلاث بأعداد أكبر من أي وقتٍ مضى. فقد شوهدت صفوف طويلة خارج مراكز الاقتراع المخصصة للنساء، وظهرت الحاجة للاستعانة بالمزيد من موظفات الانتخاب للتأكد من هويات النساء المنقبات، وكل هذا عكس حالة الحماس الشديد التي شجعت النساء على المشاركة في التصويت في البلدان الثلاثة. بالإضافة إلى ذلك، فقد قيل أنه في العديد من المناطق ذات الأغلبية المحافظة حيث كانت مشاركة النساء فيها ضعيفة عادةً، شجعت الأحزاب الإسلامية –التي طالما كانت محظورة في ظل النظم السابقة- النساء على المشاركة في التصويت حيث كانت تلك الأحزاب قوية في المنافسة في الانتخابات، ولكن يجب التحقق من هذا الأمر.

يبدو واضحًا أن الثقة في العملية الانتخابية كان عاملاً أساسيًا في زيادة إقبال الناخبين، وخاصةً في حالة النساء. وقد بذلت السلطات الانتخابية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين جهودًا عديدة لتحفيز وتوعية الناخبات، وقد نجحت تلك الجهود على الأقل بشكل جزئي. وقد استخدمت حملة توعية وإرشاد الناخبين التي أجرتها السلطات الانتخابية التونسية صورًا للمرأة في الريف والحضر. واحتلت النساء مكانة بارزة في الأغنية التي أنتجها برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي في تونس لحشد الناخبين للمشاركة في التصويت. وبالمثل، قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا بإنتاج مواد لتثقيف الناخبين معبرة عن كافة قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء (المرتديات الحجاب أو النقاب).

التطلع للمستقبل: استمرار ارتفاع نسبة إقبال النساء على التصويت في الانتخابات :

على الرغم من أن مشاركة النساء في الانتخابات السابقة (إن وجدت) كانت تعد ضعيفة، فإن الرسالة الواضحة من الانتخابات السابقة في البلدان الثلاثة هي أن المرأة تريد المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الانتخابات. وهناك عوامل هيكلية تحول دون مشاركة الناخبات، مثل عدم وجود بطاقات الهوية القومية في مصر، وقلة الوعي فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية كما هو الحال في ليبيا. في حالة مصر، يجب تطوير أدوات لتحسين تسجيل الناخبات بالإضافة إلى ضمان أن تكون عمليات التسجيل شاملة للنساء. وفي حالة ليبيا، من المهم للغاية القيام بحملات توعية وتثقيف تستهدف الناخبات لضمان أنهن سيتمكن من ممارسة حقهن في التصويت بشكل فعال. يعد تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني للقيام ببرامج تثقيف الناخبين أمرًا بالغ الأهمية لتطوير المعرفة بالانتخابات بشكل مستمر من خلال الهيئات المختلفة المشاركة في العمليات الانتخابية، ولا بد من بناء معرفة وتوعية طويلة المدى بأهمية مشاركة المرأة الفعالة في العملية الديمقراطية.

الجلسة الرابعة - مراعاة الفروق بين الجنسين في الإدارة الانتخابية :

القضايا الرئيسية

- الممارسات الدولية الجيدة - سياسات النوع الاجتماعي وكيفية ضمان التوازن بين الجنسين في اختيار أعضاء هيئات الإدارة الانتخابية
- الإجراءات المتخذة لمراعاة النوع الاجتماعي وصنع القرار في الإدارة الانتخابية
- تجارب مصر وليبيا وتونس في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة
- تجارب إقليمية و/أو دولية أخرى

عرض تقديمي - "مراعاة النوع الاجتماعي في الإدارة الانتخابية: مصر وليبيا وتونس (الانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢).

المقدمة

لعبت المرأة دورا رئيسيا في ثورات مصر وليبيا وتونس كعنصر هام في صنع التغيير, سواء في الخطوط الأمامية كقائدات للمظاهرات أو في كواليس التنظيم السياسي باستخدام الإعلام الاجتماعي. في الواقع، هناك بحث يشير الى أن النساء تمثلن الأغلبية الساحقة من النشطاء السياسيين الذين يستخدمون الإعلام الاجتماعي في الدول العربية (بنسبة تصل إلى ٨٠٪ في بعض البلدان) وكان نتيجة لإقصائهن من أشكال أخرى للمشاركة فى الحياة العامة. ومع ذلك، وقع فى المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية استبعاد المرأة خصوصا من أعلى مستويات صنع القرارات المتعلقة بعمليات الإصلاح الجارية حاليا. وهذا ينطبق بصورة خاصة على عملية تخطيط وإعداد واجراء الانتخابات، كعنصر رئيسي في المرحلة الانتقالية.

إن ضمان التوازن بين الجنسين في تكوين السلطات الانتخابية يعد من الممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليا. يضفي وجود المرأة في مستويات مختلفة من الإدارة الانتخابية (بما في ذلك أعلاها) مصداقية أكبر على العملية الانتخابية فضلا عن تشجيع التدابير المراعية للفوارق بين الجنسين في تخطيط وإعداد وتنظيم العملية الانتخابية.
في هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على تواجد العنصر النسائي في هياكل السلطات الانتخابية خلال إعداد وإجراء أول انتخابات برلمانية بعد الثورة فى مصر وليبيا وتونس والنظر في الكيفية التى أثرت بها الإدارة الانتخابية

على مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وبالتالي فالهدف من هذا العرض التقديمي هو مراجعة وتشجيع المناقشات المتعلقة بالنجاحات والتحديات بما أن الدول الثلاث يخططون أو خططوا مسبقا لاانتخابات برلمانية مستقبلية.

الإدارة الانتخابية في البلدان الثلاثة: السياق

خلال الأنظمة السابقة التي حكمت مصر وتونس، كانت وزارة الداخلية هي التي تقوم باجراء الانتخابات. فى مصر كانت وزارة الداخلية تعمل تحت إشراف هيئة عليا ولكن هذا الاشراف لم يتمتع يوما بدرجة عالية من الثقة فقد كان التلاعب خاصية ثابتة للعملية الانتخابية. وعليه، كان أحد الأسئلة الأولى بخصوص انتخابات ما بعد الثورة هو من يدير العملية. في ليبيا, بما أنه لم تكن هناك انتخابات طوال الأربعة عقود الماضية، لم تكن هناك سلطة انتخابية مما استوجب إنشاء مؤسسة جديدة. فى مصر وتونس اللتان تشتركان في عدم الثقة في إدارة وزارة الداخلية للانتخابات, تم التوصل لحلول مختلفة.

نسبة التمثيل النسائي في الإدارة الانتخابية الجديدة

بعد سقوط النظام السابق في مصر، تمّ الحفاظ على مشاركة وزارة الداخلية ولكن أنشئت هياكل إشراف (قضائية بالكامل) للانتخابات الجديدة (اللجنة العليا للانتخابات ولجنة الانتخابات الرئاسية). جمعت هذه الهيئات رؤساء المحاكم الأعلى رتبةً من محاكم متعددة ما أدى إلى تغيّب التمثيل النسائي والشبابي من أعلى مستويات اللجان الانتخابية (لم يكن أي من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات أو من لجنة الانتخابات الرئاسية من النساء).

فى تونس تم إنشاء هيئة انتخابية مستقلة جديدة تماما، وتم اختيار أعضائها من المرشحين المستقلين المقترحين من مختلف الجماعات "النقابية" ومنظمات المجتمع المدني - ومع ذلك، لم تكن مشاركة المرأة فى الهيئة قوية جدا: من ١٦ عضوا كانت هناك فقط اثنتان من النساء (بما فى ذلك نائبة الرئيس)، وذلك على الرغم من أن المرسوم المنشئ للهيئة ذكر بوضوح أنه يجب تغليب مبدأ المناصفة عند اختيار الأعضاء.

فى ليبيا اتفقت السلطات الانتقالية على أن تقوم هيئة مستقلة بإدارة أول انتخابات حرة منذ ٦٠ عاما، نسجا على المنوال التونسي. وبعد ما كان مفترضا أن تكون المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لجنة متكونة من ١٧ عضوا (اثنتان منهم من النساء)، تم خفض حجمها إلى ١١. لم تبق أي من السيدتين في منصبيهما ولم يقع استبدال أيّ منهما، وطوال العملية الانتخابية، لم تكن هناك نساء في اللجنة. لم يعن هذا فقط أن أكبر هياكل صنع القرار لم تشمل النساء بل وأيضا أن الوجه العام للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات كان ذكوريا بالخصوص، مما أدى إلى ضياع فرصة النساء في الظهور بأدوار قيادية بارزة في وقت برزت فيه المفوضية الوطنية العليا بشكل كبير إعلامياً وجماهيرياً . عموما، كان وضع إدارة الانتخابات النيابية الأولى فى البلدان الثلاثة بعد الثورات يتسم بضعف أو غياب التمثيل النسائي في أعلى مستويات السلطات الانتخابية. وكان هذا بالرغم من الدفعة الكبيرة في المشاركة المدنية التي بدأت مع ثورات ٢٠١١، وما يقابلها من كثافة واضحة في حضور المرأة كمشاركة فاعلة فى الفضاء السياسي.

كما لم يكن هناك تمثيل يذكر للمرأة في المستوى الأوسط للإدارة الانتخابية. كان وجود المرأة نادرا للغاية في مجموعة مديري المستوى الأوسط للإدارة الانتخابية في مصر (أمانات اللجنة العليا للانتخابات ، ولجنة الانتخابات الرئاسية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدولة للتنمية الإدارية، وأي من الوكالات الحكومية الاخرى المعنية بإدارة الانتخابات). وكان أبرز استثناء وجود قاضية في الامانة العامة للجنة الانتخابات الرئاسية. فى تونس، إلى جانب عدد قليل من المختصات المعارات من مؤسسات اخرى، لم يكن هناك تمثيل على مستوى الهياكل الوسطى للهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذي كان ضعيفا عموما حيث أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لم تنشئ أبدا إدارة تنفيذية فنية/ عملياتية. في ليبيا، لم تكن أي امرأة مسؤولة عن أي من إدارات الجهاز التنفيذي للمفوضية. وكذلك لم تكن هناك أي امرأة على رأس المكاتب الجهوية الانتخابية فى أي من هذه البلدان. فى تونس، مثلت النساء ١٦٪ و ١١٪ من أعضاء المجالس الجهوية والمحلية للهيئة الانتخابية.

تمثيل النساء على مستوى مراكز الاقتراع

كانت المرأة ممثلة فقط في صفوف موظفي مراكز الاقتراع خاصة لأنه يقع توظيف أعضاء هذه المراكز من القطاع التربوي وهو قطاع يكون حضور النساء فيه قويا. وحتى في ذلك الوقت، كان عدد النساء اللاتي تدرن مراكز الاقتراع محدودا (فى مصر كانت النساء تمثل ١٠٪ من مجموع مديري مراكز الاقتراع وهم جميعا من القضاة).
في تونس، كما في مصر، كانت النساء ممثلات غالبا على مستوى مراكز الاقتراع لأنه تمت استعارة الموظفين من القطاع التربوي حيث يكون حضور المرأة قويا ولأنه وقع استهداف المتخرجين العاطلين في عملية التوظيف وهي مجموعة تضم عددا كبيرا من النساء. ذكرت بعثة الاتحاد الاوروبي للمراقبة الانتخابية أن النساء مثلت ٢٧٪ من مجموع ١٦٤٩ موظفا فى مراكز الاقتراع التي وقعت زيارتها في تونس. ومن المنطقي أن يكون نسبة مديرات مراكز الاقتراع في تونس من بين هؤلاء أصغر من ذلك.

فى ليبيا، كانت النساء مديرات في ٥١٪ من مراكز الاقتراع (ويعود هذا بشكل كبير إلى استعارة المرافق التعليمية والأساتذة) وكن ممثّلات تمثيلا جيدا في وظائف الاقتراع، في كل من فرق الملاحظة المحلية و وسائل الإعلام المعتمدة لتغطية الانتخابات. وقد نالت مكاتب الاقتراع المنفصلة استحسان النساء وأشعرتهن بالأمان كما أنها حالت دون إعطاء الرجال تعليمات علنية للنساء بخصوص صنع القرار في مقر الاقتراع. كما اعترف كل من المراقبين والناخبين بمهنية موظفات الاقتراع وحرصهن الشديد على قيامهن بواجباتهن. وكان عدد المسنّات اللاتي قمن بالتصويت ملفتا للنظر كما كانت الشواغل التي عبر عنها المراقبون قليلة جدا وهو ما يعتبر إنجازا ملحوظا بالنسبة لدولة تجري أول انتخابات لها منذ قرابة خمسة عقود.

ومن المهم أن نذكر أن بعض مراكز تسجيل الناخبين والاقتراع الخاصة بالنساء في ليبيا واجهت صعوبات في إيجاد موظفات بسبب عزوف المجتمع المحلي عن السماح للنساء بالعمل على التسجيل والاقتراع لفترات طويلة من الوقت (أو البتة). وقد أثرت هذه الظاهرة، الموثقة على سبيل المثال في منطقة الخمس فى ليبيا، على عدد النساء اللاتي سجلن للتصويت وعلى النسبة النهائية للمشاركة النسائية، لذلك لم يكن تسجيل منطقة الخمس الريفية والمحافظة لأدنى نسب التسجيل الانتخابي بالأمر المفاجئ (٣٧٪ مقابل ٤٥٪ على المستوى الوطني). في بعض المناطق فى ليبيا (كغريان مثلا)، أصرّ القادة المحليون ألا تكون مراكز الاقتراع منفصلة فقط بل أن يتم التسجيل والاقتراع في مباني مختلفة تماما. وعموما وقعت مراعاة مثل هذه الحساسيات المحلية رغم الأعباء الإدارية /اللوجستية الإضافية التى انجرت عنها.

مراعاة النوع الاجتماعي في الإدارة الانتخابية

لم يسفر عدم تواجد العنصر النسائي فى هيئات الإدارة الانتخابية عن غياب كامل للتدابير الموضوعية المراعية للنوع الاجتماعي رغم أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من العمل بهذا الشأن. في مصر، بُذلت جهود خاصة (كمبادرة من وكالات الأمم المتحدة) لتشجيع إصدار بطاقات الهوية الوطنية لتمكين النساء من التصويت. أما في تونس، فقد بُذلت جهود خاصة للوصول إلى الناخبات كما حاولت السلطات الانتخابية العمل بشكل خاص مع المنظمات النسائية على قضايا تهم المرأة. وبعد ضعف استجابة المجتمع المدني، تم التخلي عن هذه المبادرة. وفي ليبيا كانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات جدّ فاعلة في محاولتها حث النساء على التسجيل، ويشمل هذا توضيح أنه يمكن الوصول إلى"الدفتر العائلي" الليبي (الذي يمثل شكلا من أشكال تحديد الهوية) من قِبَل أي فرد من الأسرة يملك حق الانتخاب مما يمكّنهم من التسجيل والانتخاب بصفة فردية (وليس كعائلة كما تعرّفهم الهوية).

فى مصر وليبيا، كانت هناك مراكز اقتراع خاصة بالنساء (وفي ليبيا كانت عبارة عن مراكز خاصة بتسجيل الناخبات). يميل الانطباع العام إلى اعتبار أن اتخاذ هذه المراكز الخاصة شجع المرأة على الإقبال عليها لا سيما في المناطق الريفية والمحافظة. ويستوجب ذكر أن قرار تخصيص مراكز خاصة بالنساء وُوجه في البداية بالرفض من قبل أعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا ولكنه وجد تأييدا من العضوتين السابقتين للمفوضية. وفي ليبيا أيضا لوحظ أنه كان غالبا ما يُطلب من النساء المنقبات رفع النقاب عن وجوههن لتمكين موظفات الاقتراع من التأكد من هويتهن ولم يشكل قبول ذلك أية صعوبة. ومع ذلك، لوحظ أنه في بعض الأحيان لم تطلب موظفات الاقتراع

رؤية وجوه النساء. أما في مصر, فقد تم اتخاذ تدابير للتأكد من هوية الناخبات المحجبات عن طريق تأمين تواجد موظفات اقتراع في معظم مراكز الاقتراع لتنفيذ هذا الإجراء بدلا من القضاة الذكور.
في تونس، وفي ليبيا خاصة، اتخذت هيئات الإدارة الانتخابية خطوات استباقية لتقديم المشورة للأحزاب/الكيانات السياسية بخصوص تسجيل قائمات المرشحين، لضمان التقيد بشرط "التناصف".

ملاحظات ختامية

باختصار كان حضور المرأة ضعيفا جدا فى السلطات الانتخابية على جميع المستويات باستثناء وظائف الاقتراع. ويمكن معالجة هذا الوضع المتعارض مع الممارسة الدولية الجيدة فى المناقشات الجارية حاليا بشأن الإطار القانوني المتعلق بالهيئات الانتخابية الجديدة في البلدان الثلاثة. وقد كان قرار مصر الحفاظ على تكوين هيئة انتخابية قضائية بالكامل إلى جانب الطبيعة الهرمية لتكوينها (كبار القضاة) غير مبشر بخير فيما يخص تمثيل المرأة داخل هيئة الإدارة الانتخابية.

في تونس، لم تعالج النقاشات الجارية حول تشكيل هيئة جديدة للانتخابات قضية تمثيل المرأة بجدية (وهو موضوع أثير في اللجان المناظرة للمجلس التأسيسي ورُفض بالأغلبية). أما في ليبيا، فيبدو أن الطبيعة المحافظة للمجتمع لا تزال عائقا كبيرا أمام التواجد الجوهري للمرأة في المناصب الحكومية، بما في ذلك هيئات الإدارة الانتخابية، وبأعداد يمكن أن تمثل كتلة ذات وزن وقادرة على التأثير الفعلي. ولكن ينبغي مواصلة الجهود ولا سيما فى المستويات الوسطى للإدارة وفي رئاسة مراكز الاقتراع.

يجب تعزيز الجهود لضمان مراعاة الإدارات الانتخابية للنوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تُظهر التجارب الدولية أن إنشاء وحدة للنوع الاجتماعي في هيئات إدارة الانتخابات وتدريب مديري الانتخابات حول النوع الاجتماعي والانتخابات يمكن أن يكون مفيدا في إدماج مراعاة النوع الاجتماعي في الإدارات الانتخابية في البلدان الثلاثة.

الجلسة الخامسة: دور المجتمع المدني في تعزيز مشاركة المرأة :

القضايا الرئيسية

- دور المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات النسائية على وجه الخصوص في دعم العملية الانتخابية
- المجتمع المدني والتربية المدنية والتوعية: التحديات والفرص في مصر وليبيا وتونس
- منظمات المرأة ومراقبة الانتخابات: التحديات والفرص في مصر وليبيا وتونس
- خبرات إقليمية ودولية أخرى

العرض التقديمي: "المنظمات النسائية المشاركة في دعم العملية الانتخابية في مصر وليبيا وتونس"

مقدمة :
تعتبر الانتخابات أكثر من مجرد عملية سياسية أو إدارية / تنفيذية، فهي أيضا مناسبة اجتماعية هامة. ولهذا فأن نسبة القائمين علي العملية الانتخابية هي نسبة كبيرة كما أن طبيعة ونطاق مشاركتهم في هذه العملية كبيرة أيضا. أما منظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص فهي تلعب دورا هاما في هذه العملية من خلال بناء الثقة في العملية الانتخابية وزيادة التعددية في الحوار المدني ورفع مستوى الوعي بالقضايا الهامة. إن مشاركة المرأة في عمل المنظمات غير الحكومية هو في حد ذاته شكل من المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة وفي المجتمع بشكل كبير. مثل هذه المشاركة قد تكون قوة فعالة من أجل التغيير الاجتماعي ذات أهمية خاصة خلال التحولات السياسية .
في مصر وليبيا وتونس تتمتع المنظمات النسائية بموارد واستقلالية محدودة مقارنة بالمجموعات التي هي بالفعل راسخة في المجتمع والتي هي بالتالي في وضع أفضل للمساعدة في تشكيل الحوار وصنع القرار. ولذلك تكافح النساء كي تأخذ مكانها بين صفوف صناع القرار في المرحلة الانتقالية. وخاصة أن عملية التحول الديمقراطي الحالية لديها

القدرة على رفع مخاوفهم ورفع نسبة المشاركة إلي درجة غير مسبوقة، وعلي الجانب الآخر يمكن أن تؤدي إلي تهميشهن وتجنيبهن. ومن المتوقع للمجموعات النسائية تأسيس حركات قوية لضمان المشاركة الكاملة للمرأة علي مدار المرحلة الانتقالية .
من حيث الانتخابات يمكن للمنظمات النسائية غير الحكومية أن تكون فعالة جدا في دعم العملية كمروجين للمعلومات بين الناخبين وتعليمهم عن طريق المشاركة الفعالة في مراقبة الانتخابات وتعبئة ودعم النساء العاملات بالسياسة. ففي مصر وليبيا وتونس كانت النساء (سواء بشكل فردي أو من خلال منظمات المجتمع المدني) لها دور فعال في تغيير النظام وظلت مشاركتهن مرتفعة خلال المراحل الأولى من الفترة الانتقالية، بما في ذلك إعداد وإجراء الانتخابات الأولى بعد الثورة. إن الغرض من هذا العرض هو استعراض كيفية أن وجود المرأة في المجتمع المدني دعم أول انتخابات برلمانية بعد الثورات في البلدان الثلاثة .

أمثلة من المنظمات النسائية غير الحكومية تعمل على توعية الناخبين والمعلومات في مصر وليبيا وتونس

في مصر لعبت الجمعيات النسائية دورا رئيسيا خلال الفترة الانتقالية من خلال دعم زيادة المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة. وقد سمحت مشاركة المرأة مع المنظمات غير الحكومية بالفرصة لكسب الرؤية والمساعدة في تخفيف العوائق التي تحول دون مشاركتها السياسية. ومن أبرز المنظمات النسائية غير الحكومية في مصر: رابطة المرأة العربية (AAW)، والاتحاد النسائي المصري (EFU)؛ وجمعية تطوير وتنمية المرأة (ADEW)والمركز المصري لحقوق المرأة (ECWR)؛ و"تقنيات الاتصالات المناسبة" (ACT) ومركز نظرة للدراسات النسوية ومركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية (CEWLA)، ومؤسسة المرأة الجديدة (NWF) والنهوض بالمرأة المصرية (ADEW) وكذلك "المشرق" ورابطة المحاميات المصريات والحركة النسائية "بهية يا مصر".

وقد شكلت العديد من المنظمات غير الحكومية النسائية في مصر تحالفات واسعة ونفذت حملات واسعة النطاق تطالب بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة. كما عقد رجال رابطة المراة العربية عملية استشارية على مستوى الدولة شملت ٣٠٠٠٠ مشاركا و٥٠٠٠٠٠ توقيع مما أدى إلى الإعلان عن الميثاق الوطني. أما الاتحاد النسائي المصري وهو ائتلاف مكون من ٥٠٠ منظمة غير حكومية يضمن النشر الواسع لهذا الميثاق كما يلعب دورا فعالا في الوصول إلى أكثر من ٥ ملايين امراة مصرية، مع وجود خطة طموحة للوصول إلى عدد أكبر من النساء والرجال. أما "تقنيات الاتصالات المناسبة" فقد أنشأت برلمان للمرأة به أكثر من ١٠٠٠ عضو من مجموعات الشباب والمجتمع المدني والذي خرج بعشرة بيانات موقعة من أكثر من ٥٠٠ حركةٍ ومنظمة غير حكومية. وأخيرا بدأت بهية يا مصر وهي حركة شبابية في العمل. "بهية يا مصر" أجرت عدداً من الزيارات الميدانية في المناطق الفقيرة من القاهرة لتحسين وعي المرأة بحقوقها الدستورية والحصول علي تغطية إعلامية واسعة. وتهدف الجهود المبذولة لإسداء المشورة إلى الجمعية التأسيسية المكونة من مائة عضو (سبعة منهم من النساء) لتشمل المواد التي تعالج الحقوق المتساوية للرجال والنساء.

بدأت عدد من الجماعات النسائية في مصر عدة برامج تركز بشكل مباشر على الانتخابات. وقد أجرت "نظرة" برنامج أكاديمي للمشاركة السياسية للمرأة بدأ في أكتوبر ٢٠١١ والذي أرشد المرشحات في الجولة الأخيرة من انتخابات مجلس الشعب. وفي وقت سابق من هذا العام صدر تقرير بعنوان "هي والانتخابات" استنادا إلى الملاحظات على العملية الانتخابية والتجربة الخاصة بعدد من المرشحات، وقدم هذا التقرير استنتاجاً مثيراً للاهتمام وهو أن فكرة وجود حصة للنساء من المرشحين لم تؤيدها المرشحات. وقد تابع المركز المصري لحقوق المرأة عملية المشاركة السياسية للمرأة وعمل علي زيادة الوعي حول المفاهيم الخاطئة المحيطة بمشاركة المرأة وتقديم الآليات الدولية والدعوة إلى تعزيز نقاط الضعف السياسية التي تم تحديدها لزيادة مشاركة المرأة كناخبة متنورة تقوم بالتصويت للقادة الذين يمثلون أفضل مصالحهم. وأخيرا تعمل رابطة المحاميات المصرية على زيادة وعي المرأة في المناطق الريفية في مصر قبل الانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢. فقاموا بتدريب ٤٠ من المحاميات واللائي قمن بدورهن بأجراء جلسات توعية بين ما يقرب من ١٨٠٠٠ شخص. وتوجد أمثلة أخرى لمبادرات قامت بها المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا القطاع.

في تونس، كانت المنظمات النسائية جزءاً من جهود المجتمع المدني الأكبر التي تهدف إلى تشجيع التونسيين على

التسجيل والتصويت. فقامت احد المنظمات الإقليمية للمرأة وهي "صوت المرأة في الجمال" بالتنسيق مع هيئة إدارة الانتخابات الإقليمية "Irie" لحشد وتسجيل النساء العاملات في المصانع والمناطق النائية الذين - في المقابل - لن يكون لهم أي طريقة سهلة أو رغبة في الوصول إلي هذه الخدمات أو إلي مكاتب التسجيل. وكانت منظمة أخرى وهي "رابطة الناخبات" أيضا نشطة في تشجيع النساء على التسجيل في عدد من المواقع الإقليمية. ومع ذلك فقد كانت هذه المبادرات في طبيعتها إقليمية تغطي عدداً قليلاً من الدوائر الانتخابية .

أما أكثر التعليم الشامل للنساء الناخبات فقد جاء من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، والذي علي الرغم من انه ليس منظمة نسائية قد تمكن من استهداف النساء العاملات في جميع المناطق التونسية. هذه الحملة لا تقل أهمية حيث أن الاتحاد العام التونسي للشغل لديه بضع مئات من آلاف الأعضاء في جميع أنحاء تونس. وكانت حدود الحملة هو أن جميع الأنشطة، سواء كانت إقليمية أو وطنية، تستهدف فقط النساء العاملات ولم يكن هناك اهتمام خاص بربات البيوت. وعلاوة على ذلك فإن أنشطة المجتمع المدني لتعليم الناخبين كانت ضعيفة وغير منسقة المقارنة بما كان يمكن القيام به. وكان معظم الاهتمام موجهاً لمعالجة مراحل لاحقة من العمليات الانتخابية مثل تسجيل المرشحين وأنشطة يوم الاقتراع.

وفي ليبيا كانت العديد من المجموعات النسائية نشطة في إشراك النساء الناخبات والمرشحات للمشاركة في الانتخابات ٢٠١٢ يوليو وخلق مساحة محدودة داخل المجال العام للحوار حول دور المرأة. فعلى سبيل المثال ساعدت لجنة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار على زيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية على جميع المستويات سواء كناخبة أو مرشحة. وفي المجمل استفادت ٢٢٠ امرأة مرشحة من حضور تجربة المنافسة التي تم عرضها من خلال زيارة النساء أعضاء البرلمانات. وكانت الجامعات والمجموعات الشبابية نشطة أيضا في الوصول إلى المرأة. وقامت بإجراء ورش عمل تدريب المدربين داخل جامعة بنغازي على سبيل المثال لإعداد الشباب والشابات لبدء حملات الوعي الخاصة بهم.

أمثلة من المنظمات النسائية غير الحكومية التي تعمل بصفة مراقب للانتخابات
(أو مشاركة المرأة في مراقبة الانتخابات في جميع مراحل هذه العملية)

تم ترشيح المنظمات النسائية غير الحكومية أو المنظمات غير الحكومية التي تستفيد من المشاركة الفعالة جدا للنساء والتي كانت من أجل مراقبة الانتخابات وهؤلاء النساء تم ترشيحهم من قبل الكيانات والأحزاب السياسية ليكونوا وكلاءهم في مراكز الاقتراع. وفي ليبيا كان مكتب المفوضية العليا للانتخابات في احد أحياء طرابلس والذي اعتمد أكبر عدد من مراقبي الانتخابات ووكلاء الكيانات السياسية في جميع أنحاء البلاد ذكر أن ٩١٠ امرأة من المراقبات (من ٢٨٠٨) ٢٢٨ الوكلاء النساء للكيانات السياسية (من ١١١٢) و١١٩ مرشح امرأة من الوكلاء (من ١٤٢٢) و ٣٦ امرأة من ممثلي وسائل الإعلام (من أصل ٣٧٣). هذه الأرقام توضح المستوى العال غير المتوقع من مشاركة المرأة في مراقبة العملية الانتخابية.

وكانت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في تونس نشطة للغاية في تدريب المراقبين المحليين. ونظمت عدد من المنظمات النسائية غير الحكومية تدريبات محددة للنساء المراقبات ولكن من الملاحظ أيضا أن مشاركة النساء في مجموعات المراقبة كانت واضحة تماما حيث كان ثلث جميع المراقبين من النساء أكثرهن من فئات المجتمع المدني فضلا عن الأحزاب السياسية. وكان التنظيم الرائد في تدريب النساء المراقبات هو "رابطة الناخبات" والتي كانت واحدة من أولى المنظمات التي تم اعتمادها بوصفها مجموعة محلية للمراقبة.

وأخيرا تم تنفيذ عدد محدود من مهام المراقبة للانتخابات لمتابعة عمليات الاقتراع من منظور النوع الاجتماعي. وقدر ركزت عملية المراقبة بنفس الشكل علي جميع نواحي الانتخابات كما غطت قضايا مثل وجود المرأة في وسائل الإعلام وجود المرأة كمراقب ووجود المرأة في مراكز الاقتراع. وكانت هذه العملية قد تم تجربتها في تونس من قبل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والرابطة التونسية لحقوق الإنسان وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية. أما في ليبيا فهو جهد مشترك بين المنتدى الليبي للمجتمع المدني والاتحاد النسائي الليبي والمنظمة الدولية للمخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تنشر ١٥ فريقاً في ثمان مناطق من البلاد.

أدوار أخري من أشكال الدعم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية النسائية

لعبت المرأة في المجتمع المدني أيضا عددا من الأدوار المهمة في دعم العملية الانتخابية مثل الدعوة للسياسات والتدريب في مختلف المجالات. وليبيا لديها عدد من الأمثلة على الرغم من أن المجتمع المدني يبدأ فيها من جديد فيما بعد الثورة. ولم يكن هناك في ظل النظام السابق أي مساحة للمجتمع المدني. فمنذ عام ٢٠١١ كان هناك نمو كبير في عدد منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والتي تركز إلى حد كبير على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة. وقد بذلت المنظمات النسائية الجهود الرامية إلى تشجيع النساء على التسجيل والتصويت وكذلك ترشيح أنفسهن. كما تم تزويد الجماعات النسائية بمواد التربية المدنية وحصلن علي التعليم الأساسي وغالبا ما كانت هذه الجماعات تذهب إلى المدارس وتطرق الأبواب من أجل التغلب على القيود الثقافية التي تحد من قدرة المرأة علي التنقل والوصول إلى الأماكن العامة. كما قامت حملة "صوتي لها" من قبل المنظمات النسائية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشجيع جميع الناخبين لدعم المرشحات النساء. وقام أكثر من ٥٠٠ مشاركا بالإضافة إلي كل القيادات الحكومية الرئيسية بحضور المؤتمر الوطني لصوتي لها. مثل هذه الأحداث تجذب اهتمام وسائل الإعلام علي نحو إيجابي وتشكل لحظة فاصلة بالنسبة للمرأة الليبية التي تمكنت من التعبير عن تطلعاتها للحياة العامة لأول مرة في ليبيا .

وكانت المجموعات النسائية في ليبيا لها دور فعال في إجراء عدد من الأنشطة لدعم المرشحات بما في ذلك ورش العمل لدعم مهارات العمل في الحملات للمرشحات من النساء وتبادل الخبرات من خلال المنتديات. تم عرض الموارد المختلفة والتشجيع علي التشبيك. وقامت المنظمات النسائية بالتعبئة للمساعدة في التغلب على العقبات الإضافية التي تواجهها المرشحات. هذه الجهود الجماعية للمجتمع المدني قد أشاد بها الكثير في جميع أنحاء البلاد. وفي عدم وجود آلية وطنية للنوع الاجتماعي (وزارة أو ما شابه ذلك) وكذلك المؤسسات العامة التي تمر بمرحلة انتقالية وقد ملأت منظمات المجتمع المدني فراغا كبيرا في هذا الصدد.

وكما ذكرنا كان مطلوب في تونس "التكافؤ" في جميع قوائم الناخبين التي تم وضعها عبر الدوائر الانتخابية وقامت إحدى منظمات المرأة "المساواة والتكافؤ" بتجميع قائمة تضم ١٠٠٠ من المرشحات المحتملات وكانت متاحة للأحزاب السياسية لمساعدتهم على تحديد المرشحات المحتملات من النساء والذي كان يشكل تحديا في بعض المناطق. وعلاوة على ذلك قامت هذه المنظمة غير الحكومية بتنظيم تدريب للمرشحات من النساء على مهارات الاتصال والقضايا السياسية والاجتماع مع قادة الأحزاب السياسية لتشجيعهم على وضع المرشحات النساء علي قوائم حزبهم. وقامت العديد من المنظمات الأخرى أيضا بتسهيل اللقاءات المفتوحة مع المرشحات من النساء.

.

ومن الملاحظ أن هناك نسبة كبيرة من الأنشطة التي تستهدف مشاركة المرأة في البلدان الثلاثة لم تأت من المجموعات النسائية. فقد شاركت المنظمات المدنية البارزة في مصر وليبيا وتونس علي مختلف المستويات في تشجيع مشاركة المرأة. ففي تونس على سبيل المثال نظم الاتحاد العام التونسي للشغل نشاطا لوسائل الإعلام لجميع المرشحات النساء اللائي هن علي رأس القوائم وقامت منظمة أخرى بإنتاج عدد من اللقطات التلفزيونية المعدة إعدادا جيدا للتشجيع علي مشاركة المرأة في الانتخابات.

الاستنتاجات

في البلدان الثلاثة أثبت المجتمع المدني أنه نشط ويستجيب لاحتياجات المرأة في هذه الفترة الفريدة من نوعها كما أنه يحشد خلف النساء اللواتي يهدفن أن تصبح مشاركتهن في العملية الانتخابية مشاركة نشطة. وكانت القيمة الخاصة في توزيع المعلومات على مجتمعاتهم وخلق فضاء للحوار بين الأعضاء ومراقبة العملية الانتخابية. ولا يزال هناك الكثير الذي يمكن القيام به مع هذا. فينبغي بناء الشبكات الإقليمية والتحالفات لدعم البعد الخاص بالنوع الاجتماعي في برامج التحول الديمقراطي. والأدوار المحتملة الأخرى التي يمكن أن تلعبها المنظمات النسائية غير الحكومية تشمل البحوث والدراسات والوثائق لتحديد وتقييم المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة بشكل أفضل. ويمكن أيضا إشراك المنظمات غير الحكومية وحشد الناخبات ولاسيما النساء المهمشات لمساعدتهم على التغلب على العقبات التي تحول دون المشاركة كما يمكن لمجموعات المجتمع المدني النسائية إنشاء آليات لتعزيز الالتزامات الوطنية نحو المساواة بين الجنسين من خلال الديمقراطية والأنشطة ذات الصلة بالانتخابات. وأخيرا هناك دور رئيسي

وهو تشكيل الشبكات / التحالفات التي تربط النساء حول القضايا ذات الصلة للأعداد الكبيرة من النساء. فتستطيع المنظمات غير الحكومية أيضا تطوير قدرات النساء المنتخبات والمساعدة في بناء مهاراتهن القيادية.

دراسات الحالة

التدابير الخاصه لتعزيز تمثيل المرأة
السيد نيل يوبريتى
المدير االسابق للجنه الإنتخابات فى نيبال

دراسه حاله حول النساء المرشحات
البارونه نيكولسون من ونتربورن
عضوة البرلمان البريطانى و البرلمان الاوروبى و برلمان المجلس الاوروبى

دراسة حالة اليمن
السيدة الهام عبد الوهاب
المديرة العامة لقطاع المرأة – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – اليمن

دراسة حالة جنوب افريقيا
السيدة/ثوكو مبوملوانا
نائبة رئيس مفوضية الانتخابات فى جنوب افريقيا و نائبة رئيس لجنة المساواة بين الجنسين – جنوب افريقيا

دراسة حالة سيراليون
د/نيماتا ماجكس ووكر
مؤسسة و اول رئيسة لمجموعة ال ٥٠/٥٠ – سيراليون

أنظمة انتخابية لتعزيز تمثيل المرأة ومجموعات محددة

نيل كانثا أبريتى
الرئيس الأسبق للجنة انتخابات نيبال

نظام متوازى مختلط

- الفوز للأكثر أصواتا (FPTP) ٢٤٠ مقعد (٤١,٧٤٪)
- القائمة النسبية – ٣٣٥ مقعد (٥٨,٢٦٪)

ملامح خاصة

- قائمة مغلقة مرنة من المرشحين فى سباق القائمة النسبية
- نسبية مرشحى الأحزاب فى جانب القائمة النسبية فقط
- الشمولية (المرأة والمجموعات الخاصة الأخرى بنظام الكوتة)
- تمثيل المرأة فى الجمعية التأسيسية ٣٣,٢٪

تمثيل المرأة فى الانتخابات الأربعة الأخيرة

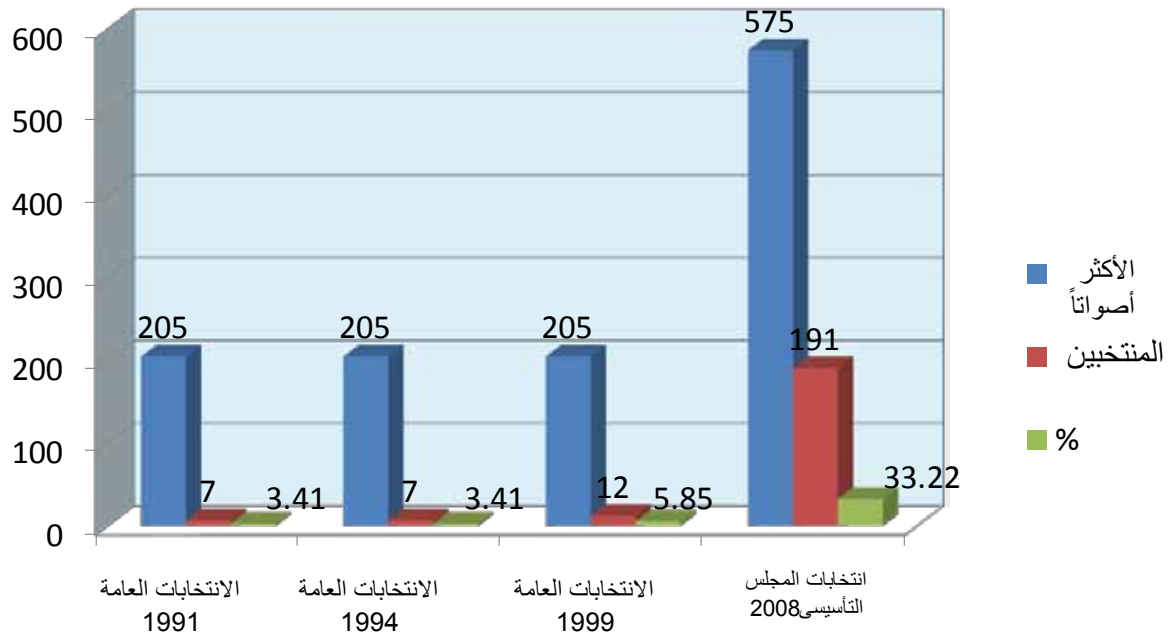

الكوتة فى خبرة النظام الانتخابى النيبالى (سباق القائمة النسبية)

- **حزب داليت ١٣٪**
- **حزب جاناجاتى (للسكان الأصليين) ٣٧٪**
- **جزب مادهيشى ٣١,٢٪**
- **الإقليم الخلفى ٤٪**
- **أحزاب أخرى ٣٠,٢٪**

المرأة ٥٠٪ من كل المجموعات المحددة

تمثيل المرأة من نتائج انتخابات المجلس التأسيسى ـ ٢٠٠٨

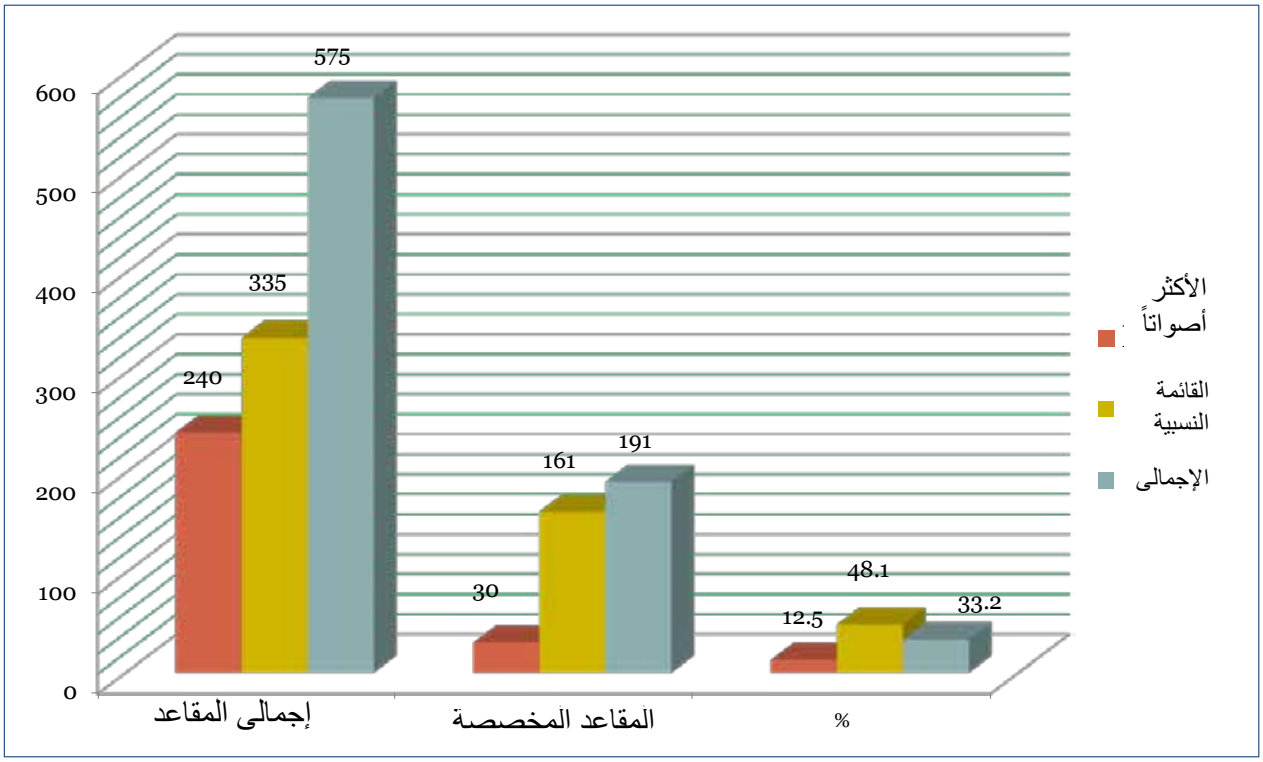

الكوتة تحت نظام الأكثر أصواتاً

- نظام المقاعد الدوارة المخصصة فى الدوائر الفردية
- نظام الصوتين فى الدوائر متعددة الأعضاء
- الصوت الواحد للترشيح المشترك فى الدوائر الفردية
- عدد مساو للمرشحين والمرشحات فى الدوائر الفردية

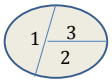

الدول التى تستخدم الأنظمة الانتخابية

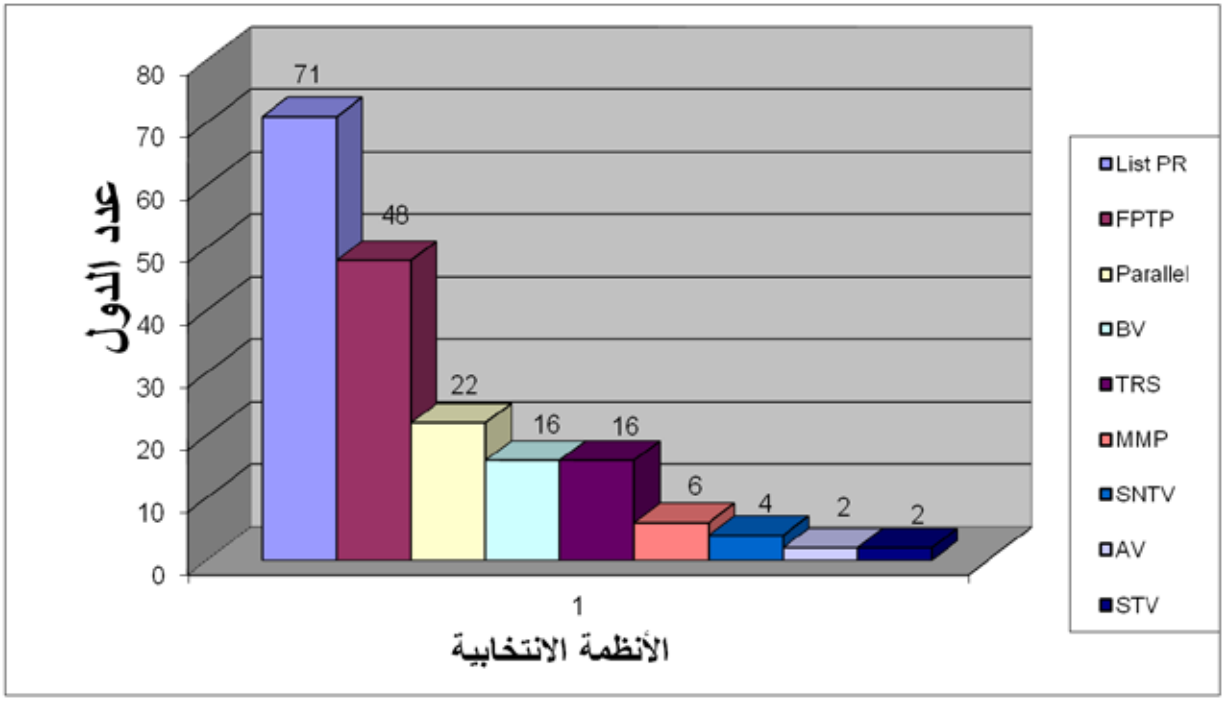

خصائص النظام الانتخابى المقترح

- النسبية
- تضمين المجموعات الخاصة (النساء)
- التمثيل الجغرافى
- سياسة تمييز إيجابية تدعم المجموعات الخاصة والتوزيع الجغرافى
- اقتصادى التكلفة
- سهل التطبيق
- مقبول من الأحزاب السياسية ومن الشعب

التمثيل النسبى متعدد الاعضاء: مثال

الحزب السياسى	الأصوات التى حصلت عليها	أخر إجمالى للاصوات	عدد المقاعد		
			إجمالى المقاعد المخصصة (1)	المقاعد من الدوائر الفردية ومتعددة الأعضاء (2)	التعويض للقائمة النسبية (1-2)
الحزب أ	3,500,000	35.00	70	48	22
الحرب ب	2,500,000	25.00	51	32	19
الحزب ج	2,000,000	20.00	40	12	28
الحزب د	1,000,000	10.00	20	7	13
الحزب هـ	700,000	7.00	14	2	12
الحزب و	300,000	3.00	6	0	6
الإجمالى	10,000,000	100.00	201	101	100

نظام قائمة التمثيل النسبى

- تمثيل نسبى تماما
- بسيط يسهل على الناخبين أن يمارسوه
- سهل على الأحزاب السيساية أن يطبقوه ويمارسوه
- ملائم للمسئولى إدارة الانتخابات يسهل عليهم إدارته وتنفيذه
- شمولى ويتيح التمييز الإيجابى
- يمكن تطبيقه فى الدوائر متعددة الأعضاء
- يضمن التمثيل الجغرافى
- الأصوات لها قيمة متساوية، ولكن
- يمكن وضع حد
- أقل تكلفة، وتنافسى للفردى
- نظام يعتمد على الأحزاب السياسية

تركيب القائمة لنظام القائمة النسبية

قانونى		قانونى		قانونى	
الترتيب على القائمة	النوع الاجتماعى	الترتيب على القائمة	النوع الاجتماعى	الترتيب على القائمة	النوع الاجتماعى
1	ذكور	1	إناث	1	ذكور
2	إناث	2	إناث	2	إناث
3	ذكور	3	ذكور	3	ذكور
4	إناث	4	ذكور	4	ذكور
5	ذكور	5	إناث	5	إناث

الكوتة فى النظام الانتخابى المختلط (مثال 50% رجال إلى 50% نساء)

السباق	إجمالى المقاعد المكتسبة	مقاعد النساء
أعلى الأصوات	10	3
القائمة النسبية	16	10
الإجمالى	26	13

يكسب الحزب ١٠ مقاعد بأعلى الأصوات و١٦ مقعد بالقائمة النسبية. حتى يحصل هذا الحزب على ٥٠٪ للنساء يحتاج إلى انتخاب ١٣ سيدة من إجمالى ٢٦ مقعد. فى نظام أعلى الأصوات فقط ٣ سيدات تم انتخابهن وهذا يعنى ١٠ من المقاعد الستة عشر للقائمة النسبية يجب أن تذهب إلى سيدات.

قائمة تبادلية فى سباق التمثيل النسبى

الوضع	النوع	الوضع	النوع	الوضع	النوع	الوضع	النوع
١	ذكر	٩	ذكر	~~١٧~~	~~ذكر~~	~~٢٥~~	~~ذكر~~
٢	أنثى	١٠	أنثى	١٨	أنثى	٢٦	أنثى
٣	ذكر	١١	ذكر	~~١٩~~	~~ذكر~~	~~٢٧~~	~~ذكر~~
٤	أنثى	١٢	أنثى	٢٠	أنثى	٢٨	أنثى
٥	ذكر	~~١٣~~	~~ذكر~~	~~٢١~~	~~ذكر~~	~~٢٩~~	~~ذكر~~
٦	أنثى	١٤	أنثى	٢٢	أنثى	٣٠	أنثى
٧	ذكر	~~١٥~~	~~ذكر~~	~~٢٣~~	~~ذكر~~	~~٣١~~	~~ذكر~~
٨	أنثى	١٦	أنثى	٢٤	أنثى	٣٢	أنثى

القائمة النسبية فى الدوائر الانتخابية متعددة المرشحين

مثـال:

- **دوائر متعددة الأعضاء**
- **تخصص المقاعد بالتناسب مع عدد السكان والتوزيع الجغرافى**
- **إجمالى ٢٠٠ مقعد تشريعى اعتماداً على عدد سكان تقديرى يبلغ ٢٦ مليون نسمة**

العيوب:

- **عدم التناسب فى التمثيل بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة نتيجة لفقد أصوات الأحزاب الصغيرة**

القائمة النسبية فى الدوائر الانتخابية متعددة المرشحين

نظام القائمة النسبية تحت الدوائر متعددة الأعضاء			
مثال بإجمالى مقاعد 201			
المقاعد المخصصة	*نسبة السكان*	*عدد السكان التقديرى*	*الدوائر متعددة الاعضاء*
30	*14.77*	*3,838,958*	*1*
17	*8.32*	*2,163,155*	*2*
22	*11.04*	*2,871,643*	*3*
26	*12.99*	*3,378,680*	*4*
21	*10.65*	*2,769,596*	*5*
22	*10.91*	*2,837,799*	*6*
24	*11.99*	*3,116,194*	*7*
24	*11.87*	*3,086,074*	*8*
15	*7.45*	*1,937,901*	*9*
201	***100.00***	***26,000,000***	***إجمالى***

القائمة النسبية المحسنة فى الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء

نظام مزدوج لتوزيع المقاعد على مستويين

نظام القائمة النسبية على مستويين، مثال بغجمالى 201 مقعد				
المقاعد المخصصة للأصوات المجمعة على المستوى الوطنى (20%)	المقاعد المخصصة للدوائر متعددة الاعضاء (80%)	نسبة السكان	عدد السكان التقديرى	الدوائر متعددة الأعضاء
6	24	14.77	3,838,958	1
3	13	8.32	2,163,155	2
4	18	11.04	2,871,643	3
5	21	12.99	3,378,680	4
4	17	10.65	2,769,596	5
4	18	10.91	2,837,799	6
5	19	11.99	3,116,194	7
5	19	11.87	3,086,074	8
3	12	7.45	1,937,901	9
40	161	100.00	26,000,000	Total

مقارنات بين أشهر ثلاثة أنظمة انتخابية

قائمة نسبية فى الدوائر متعددة الأعضاء تعويض	قائمة نسبية متعددة الأعضاء	نظام متوازى مختلط	الخصائص
مرتفع جداً	مرتفع جداً	محايد	تكوين برلمانات تمثيلية من حيث الأحزاب
مرتفع	محايد	محايد	تكوين برلمانات تمثيلية من حيث أبعاد التمثيل الأخرى
مرتفع جداً (ناقص)	مرتفع (ناقص)	مرتفع (ناقص)	دعم المساءلة
مرتفع جداً	مرتفع	مرتفع	الشمولية
محايد	محايد	محايد (زائد)	تكوين حكومات مستقرة
مرتفع جداً	مرتفع جداً	محايد	إعطاء جميع الناخبين وزن واحد
مرتفع جداً	مرتفع جداً	محايد	عدد قليل من الأصوات الضائعة
مرتفع	مرتفع	محايد	مقاومة أسلوب التصويت التكتيكى
مرتفع جداً	مرتفع	مرتفع	سهل للناخبين
محايد	محايد	محايد	سهل للأحزاب
مرتفع	محايد	محايد	سهل للإدارة النتخابية
مرتفع جداً	مرتفع جداً	مرتفع	مقبول عموماً من قبل الأحزاب والجماهير
مرتفع جداً	مرتفع جداً (ناقص)	محايد	أهمية تعيين حدود الدوائر الانتخابية
مرتفع (زائد)	محايد	محايد	ضمان تمثيل جغرافى واسع
مرتفع جداً	محايد	محايد	أوضاع متساوية لجميع الممثلين
مرتفع جداً	مرتفع جداً	محايد	دعم المصالحة بين المجموعات التى يدور بينها نزاع
مرتفع	محايد	محايد	دعم الأحزاب السياسية من كافة الانتماءات
مرتفع جداً	مرتفع جداً	مرتفع	الاستدامة

ما لايجب أن ننساه

النظام الانتخابى لا يحل كل المشكلات غير إنه يجب أن:

- يدعم الديمقراطية متعددة الأحزاب
- يسهل المشاركة فيه وإدارته
- يحقق الشفافية
- يعرف الناخبين لمن يصوتون ولماذا
- يدعم معالجة القضايا السياسية، والاجتماعية، والعرقية، وقضايا المجموعات المهمشة فى المجتمع

شكرا

دراسه حاله حول النساء المرشحات

البارونه نيكولسون من ونتربورن

عضوة البرلمان البريطانى و البرلمان الاوروبى و برلمان المجلس الاوروبى

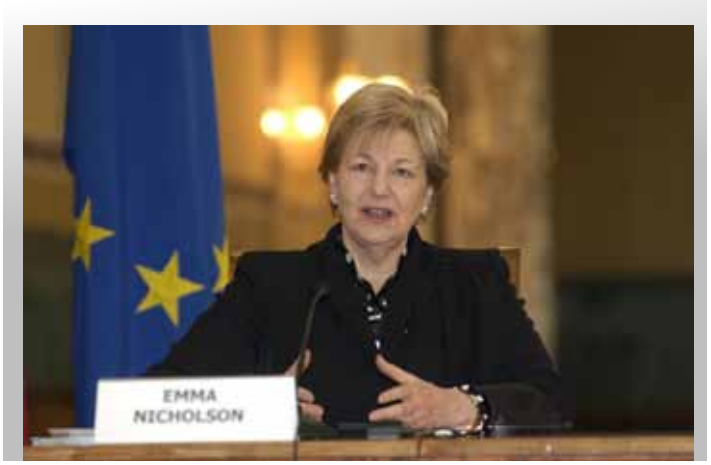

البارونة نيكلسون اوف وينتربورن، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة المشتركة، والاتحاد الأوروبي ومجلس البرلمانات الأوروبى، لديها معرفة وخبرة كبيرة لأكثر من عقدين من الزمن كمرشح امرأة، والتي بدأت في مجلس العموم البريطانى، من خلال دائرة تضم حوالى٨٠،٠٠٠ شخص، الكتلة الأساسية منهم من المزارعين.

- عضو في البرلمان الأوروبي مرتين، (تمثل أكثر من ١٠ مليون ناخب من ٢٧ البرلمانات الوطنية، مع كل التعقيدات والحساسيات المختلفة).
- عضو برلمان المجلس الأوروبي في ستراسبورغ،
- عينت مدى الحياة من قبل الملكة إليزابيث الثانية لمجلس اللوردات، المملكة المتحدة

ويستند العمل في برلمان المجلس الأوروبي على الالتزام بأدوات و آليات حقوق الإنسان الدولية والأمم المتحدة المبنيةعلى اساس الحقوق المتساوية لكل من الرجال والنساء.

راقبت العمليات الانتخابيه فى:

- أفغانستان
- أرمينيا(رئيس الوفد)
- أذربيجان
- العراق(مرتين)
- كازاخستان
- كينيا
- لبنان(مرتين)
- مولدافيا
- باكستان
- فلسطين
- روسيا
- اليمن(كبير المراقبين، مرتين)
- زامبيا

EUROPEAN PARLIAMENT

Parliamentary Assembly
Assemblée parlementaire
COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

HOUSE OF LORDS

وقد تضمنت مسئوليات البارونه كعضو في البرلمان مراقبة ورصد الانتخابات في أجزاء مختلفة من أنحاء العالم فى اسيا و اوروبا و الشرق الاوسط و افريقيا.

وكانت نصيحتها للسيدات المرشحات أن يتواصلن مع الآخرين من الرجال و النساء من خلال تقديم وتلقى المساعدة،وان يحاولن الانخراط في العمل السياسي كمجموعات لتعظيم فرصهن للنجاح.

واضافت أن السياسة تتطلب العمل كفريق و أكدت على أهمية تمكين النساء المنتخبات ليصبحن صناع قرار و هو أمر يتطلب برامج طويلة الأمد لبناء قدراتهنو تدريبهن على التخطيط الإستراتيجي وتمكينهن أقتصاديا مع توفيرالدعم القانونى لهن.

مقتطفات من الصور اللتى جائت خلال العرض الذى قدمته البارونة ونتربورن خلال المنتدى.

خلال رصد العمليات الانتخابية أتيحت لها فرصة لقاء عدد من القيادات والزعامات النسائية البارزة اللاتي يعتبرن قدوة و مثلا أعلى للآخرين. فى مجال العمل العام و السياسي.

تؤكد البارونه أن أهم إعتبار فى العمليه السياسيه هو إعمال حكم القانون ، وبما أن القوانين تصنع فى البرلمان فإن وجود المرأة فيه أمر أساسى ، لأن القوانين التى يصنعها نصف المجتمع نادرا ما تكون قوانين سليمه.

دراسة حالة اليمن

السيدة الهام عبد الوهاب
المديرة العامة لقطاع المرأة – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – اليمن

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء
مكتب الرئيس
الإدارة العامة لشؤون المرأة

عرض لبعض البرامج الخاصة بمشاركة المرأة كناخبة في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م

في إطار تعزيز ودعم المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات الرئاسية المبكرة بهدف زيادة نسبة عدد الناخبات، والتي جرت في ٢١ فبراير ٢٠١٢ م، قامت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء و بالتعاون مع مشروع الدعم الانتخابي ممثلا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الاتحاد الأوروبي بتمويل خطة تشغيلية متكاملة للإدارة العامة لشؤون المرأة في اللجنة العليا و التي تضمنت القيام بالأنشطة التالية:

- نزول ميداني لسبع محافظات (صنعاء/الامانة/عدن/لحج/المحويت/تعز/سقطرة (حضرموت)لتدريب طالبات الثانوية بحقوقهن الانتخابية وتشكيل مجموعات العمل الطلابية للتوعية الانتخابية في مدارسهن، وتوعية نساء صفوف محو الأمية بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ م و التوجه إلى صناديق الاقتراع .
- نزول ميداني لسبع محافظات (صنعاء/الامانة/عدن/لحج/المحويت/تعز/سقطرة (حضرموت)لتدريب طالبات الثانوية بحقوقهن الانتخابية وتشكيل مجموعات العمل الطلابية للتوعية الانتخابية في مدارسهن، وتوعية نساء صفوف محو الأمية بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ م و التوجه إلى صناديق الاقتراع .
- نزول ميداني لسبع محافظات (صنعاء/الامانة/عدن/لحج/المحويت/تعز/سقطرة (حضرموت)لتدريب طالبات الثانوية بحقوقهن الانتخابية وتشكيل مجموعات العمل الطلابية للتوعية الانتخابية في مدارسهن، وتوعية نساء صفوف محو الأمية بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ م و التوجه إلى صناديق الاقتراع .
- عقد لقاء تشاوري مع القيادات النسائية للأحزاب السياسية، بهدف تبادل الخبرات، و معرفة الأدوار للقيادات النسوية في الأحزاب السياسية، والادارة العامة لشؤون المرأة، نحو تعزيز مشاركة أوسع و ملموسة للمرأة اليمنية في الانتخابات الرئاسية المبكرة ٢٠١٢م.و التباحث في خلق تشبيك قوي وفاعل بينهن في المرحلة القادمة للمساهمة في ايصال النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في عضوية المجالس المنتخبة. كما شارك اتحاد نساء اليمن في تنفيذ ورشة عمل لمناصرة نظام الحصص في اطار برنامج الدعم الانتخابي .

كما تخلل برامجنا أنشطة تعزيزية ساهمت في دعم وتعزيز أهدافنا وتوجهات عملنا، واحرزت نتائج ايجابية ميدانياً ومنها:

- مشاركة الإدارة العامة للمرأة في الحلقات التوعوية الخاصة بتفعيل دور الخطباء والمرشدات الدينيات في دعم المشاركة السياسية للمرأة ودورها في الانتخابات الرئاسية المبكرة ٢١ فبراير ٢٠١٢ م والتي تم تنفيذه في أمانة العاصمة و عدن مستهدفين في الأمانة (صنعاء – الأمانة - عمران – صعده – الجوف – مارب) ومحافظة عدن (عدن – لحج – ابين - الضالع – تعز).
- مع قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية في اللجنة العليا للانتخابات لتحفيز النساء لممارسة حقهن الانتخابي كناخبات .
- المساهمة في تدريب اللجان الأصلية للانتخابات الرئاسية، من خلال تغطية الجزئية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، وكيفية تسهيل الصعوبات التي تواجهه النساء أثناء الاقتراع، بالإضافة الى توزيع المطبوعات على اللجان المشاركة.
- تمويل بعض المنتديات الثقافية و منظمات المجتمع المدني و بعض الجامعات بكميات من المنتجات الاعلامية والتوعوية المتنوعة لتوزيعها و نشرها .

جانب من ورش العملتدريب منسقات الشؤون الدينية وخطباء المساجد

- تنفيذ عدد من منظمات المجتمع المدني برامج اعلامية وثقافية بين اوساط النساء الأميات لتعريفهن بأهمية استخراج البطاقات الشخصية للمشاركة في الانتخابات و ذلك بالتعاون مع اللجنة العليا الانتخابات
- في إطار انعقاد المهرجان الرياضي النسوي، وبالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة، فتح جناح خاص بالإدارة العامة لشؤون المرأة في نادي بلقيس، تم من خلاله تنفيذ ندوات ومسابقات توعوية، وكذا توزيع الملصقات والأدلة التوعوية وإصدارات الإدارة العامة للمرأة على النساء من رواد المهرجان، زار الجناح دولة رئيس الوزراء الأستاذ/ محمد سالم باسندوة، برفقة خمسة وزراء ، وفي اختتام فعاليات المهرجان تم تكريم الإدارة العامة لشؤون المرأة من قبل وزير الشباب والرياضة، تم التغطية الإخبارية للجناح في العديد من القنوات المحلية (اليمن،اليمن اليوم،العقيق،ازال).
- فتح جناح خاص بالإدارة العامة لشؤون المرأة في المركز الإعلامي في فندق موفنبيك، تم من خلاله عرض أنشطتها و اصداراتها الإعلامية و التثقيفي. بالإضافة الى رفد الصحفيين والإعلامية والمهتمين بالملصقات والأدلة، وقد حظى الجناح بزيارة العديد من الشخصيات المحلية والأجنبية ومنهم البارونة البريطانية و التي كانت في مهمة رقابة على الإنتخابات الرئاسية ٢٠١٢.

جانب من أنشطة التوعية بالحقوق السياسية لطالبات المدارس الثانوية

مؤشرات النجاح

- عقد أول ورشة تدريبية توعوية لجميع موظفات اللجنة العليا، وتعريفهن بحقوقهن السياسية والانتخابية، كسرت حاجز الخوف والتردد لدى الكثير منهن في حماية حقوقهن والدفاع عنها.
- إنتاج كم هائل من المواد والأدوات التوعوية من حقائب مدرسية/شالات/غطاء للراس/قبعات/اقلام/سلال/

فانيلات/دفاتر مدرسية/استاندات/ موبيز، إلى جانب الادلة الانتخابية التي تحاكي طالبة الجامعة، و نساء فصول محو الامية، في وقت قياسي وتمكنا من توزيعها وفق الخطة المرسومة لها بل تجاوزتها.

- تجاوب المجالس المحلي والإدارات المدرسية في المحافظات المستهدفة من مشروع النزول الميداني التوعوي، بالإضافة الى قيام المجلس المحلي والادارة المدرسية في ارخبيل سقطرة في صرف بطاقات شخصية و في وقت قياسي-في غضون يوم واحد- لعدد ٢٩ طالبة من ثانوية، ليتمكن من المشاركة في الاقتراع، بعد تنفيذ الادارة العامة للمرأة للدورة التدريبية التوعوية للطالبات.
- تغير المفاهيم المغلوطة حول اهمية الانتخابات الرئاسية المبكرة .. كما أن الاليات الاستثنائية التي تم استخدامه في هذه الانتخابات ادت الى الدفع بعدد كبير من النساء للتصويت.

أهم مؤشرين لمستوى النجاح الأول تمثل في الثقة غير المحدودة، التي حظت بها الادارة العامة لشؤون المرأة من رئيس و أعضاء اللجنة العليا اثناء تنفذ انشطتها، ومشاركتهم افتتاح جميع انشطتها، المؤشر الثاني هو نتائج الاحصائيات الاخيرة و التي رصد نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات قد تجاوز الـ مليونين و النصف من إجمالي سته مليون ونيف .

أهم التحديات التي واجهتنا

- قصر المدة الزمنية لتحضير المواد التدريبية، الإعلامية والتثقيفية، جعل الكادر النسائي في اللجنة الانتخابية ، يبذل مجهود مضاعف بساعات عمل مضاعفة ساعدت على تنفيذ معظمها.
- وفي المقابل لم نتمكن من تدريب فريق للاستشارات، وتلقي الشكاوى، وكذا صعوبة توفير خط ساخن ، الا أن وجود طاقم بشري متكامل من مشروع الدعم الانتخابي تمثل في(خبيرة في الجندر، واخرى في الدعاية والمطبوعات، ومستشار قانوني، وفنيين، وماليين، وموظفين إداريين)، وكذا الدعم المادي غير المحدود لجميع انشطتنا وبرامجنا مثل عاملا أساسياً في مساعدتنا وتسهيل انجازنا للبرامج والانشطة وكذا اصدارت المواد التوعوية وبكميات كبيره.
- التحديات المستقبلية
- إعداد خطة تشغيلية متكاملة بميزانية تقديرية.
- المساهمة في تشكيل تشبيك نسوي قوي يضم كل الاطياف السياسية، للعمل معا بروح الفريق الواحد، وتعزيز ودعم المشاركة السياسية والانتخابية للنساء.
- وضع مصفوفة بسيناريوها للأنظمة الانتخابية، و مواد دستورية وقانونية محددة، تمكن النساء من الوصول الى عضوية المجالس المنتخبة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

الدروس المستفادة

- ضيق الوقت لم يمكنا وطاقم المشروع من إصدار المنشور الصحفي(تمكين) في الوقت المطلوب منه.

- لو اسعفنا الوقت لتمكنا من توفير خط ساخن، واستقبال الشكاوى،والبلاغات،والاستفسارات، لجمهور الناخبات.
- المركز الإعلامي كان فرصة للاستفادة منه في عقد الندوات و ورش العمل و اللقاءات الحوارية المصاحبة للانتخابات.

كيف نحسن الاداء

- تدريب فريق استشارات قانوني - فني للرد على الاستفسارات، و التحضير المسبق لهذا الفريق حتى يتسنى له التعامل مع الاستفسارات عبر الخط الساخن.
- رفد الادارة العامة للمرأة بكادر متخصص في الإعلام والصحافة ليتمكن من إصدار المنشور الصحفي(تمكين).
- الكادر الموجود حالياً معظمه بحاجة لدورات تدريبية تخصصية، ليكونوا مؤهلين للقيام بوظائفهم.
- الادارة بحاجة لكادر متخصص بقضايا المرأة والجندر.

Commission for Gender Equality
A society free from gender oppression and inequality

نحو تحقيق المساواة فى النوع الاجتماعى فى الانتخابات:حساسية النوع الاجتماعى فى هيئة إدارة الانتخابات بجنوب أفريقيا

محتويات العرض:

- **مقدمة**
- **السياق**
- **الخلفية**
- **إدارة الانتخابات فى جنوب أفريقيا**
- **الإطار التشريعى**
- **مكان المرأة فى الإدارة الانتخابية**
- **التوصيات**

مقدمة:

مفوضية المساواة فى النوع الاجتماعى

المرجعية الدستورية:

مفوضية المساواة فى النوع الاجتماعى ومفوضية الانتخابات فى جنوب أفريقيا

موسسات فى الدولة تم إنشائها بموجب بنود الفصل ٩ من دستور جنوب أفريقيا من أجل: "دعم وتقوية الديمقراطية الدستورية".

مؤسسات مستقلة، يجب أن تكون محايدة، وأن تمارس مهامها دون خوف أو محسوبية أو تمييز.
لا تخضع للمحاسبة إلا للبرلمان فقط
لا يتدخل أى شخص فى أعمالها

المرجعية الدستورية:

المادة أس ١٨٧ (١):
على مفوضية مساواة النوع الاجتماعى نشر احترام المساواة فى النوع الاجتماعى وحماية المساواة فى النوع الاجتماعى وتنميتها وتحقيقها.

الرؤية

مجتمع خالى من كل أشكال القهر وعدم المساواة فى النوع الاجتماعى

المزيد من السلطات والوظائف التى وضعتها مفوضية مساواة النوع الاجتماعى مذكورة فى قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٦

المادة أس ١١ (١) من قانون مفوضية مساواة النوع الاجتماعى رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٦ تنص على، ضمن أمور أخرى:

- التحقيق والمتابعة
- إجراء الأبحاث
- التثقيف/ وجذب التأييد

"إن السعى نحو تحقيق الديمقراطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعى نحو السياسات، والتدابير، والممارسات التى تسعى إلى تقليل أشكال عدم المساواة بين الرجال والنساء فى كل مناحى الحياة...والتقائها بالمساواة فى النوع الاجتماعى على المستويين الوطنى والدولى" (د. بريجاليا بام، الرئيس الأسبق للمفوضية المستقلة لإدارة الانتخابات بجنوب أفريقيا).

يقول ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية: "...الحرية والمساواة والكرامة هم أهداف ضرورية من أجل تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية"

"إن حقوق المرأة هى حقوق الإنسان"

السياق

- جنوب أفريقيا هى دولة شابة وموحدة وديمقراطية: عمرها ١٨ عاماً
- تضم ٩ بلديات و٢٨٤ مجلس بلدى
- تشير الإحصاءات إلى تعداد سكانى يبلغ ٥٠ مليون نسمة: ٥٢٪ من سكان جنوب أفريقيا من النساء
- يضم مجتمع جنوب أفريقيا جنسيات ومجموعات عرقية ودينية مختلفة: الاتحاد فى التنوع
- كانت من قبل مجتمع متفرق حيث كانت النساء تمثل أقلية فى القانون والممارسات بما فى ذلك الممارسات الثقافية
- كان يوجد تمييز عنصرى فى القانون
- وصراعات دينية وثقافية وعرقية

- ٤٤٪ من النساء فى البرلمان الوطنى
- ١٩٩٤ النظام الديمقراطى الجديد: انتخاب نيلسون مانديلا كأول رئيس منتخب. عمل على التصالح وبناء أساس الأمة.
- تم ضم جنوب أفريقيا لدول العالم كدولة ذات سيادة تلتزم بالمواثيق والاتفاقات الدولية
- يأمل كل شعب جنوب أفريقيا فى الانتماء وقبولهم على الرغم من تنوعهم الكبير.
- يوجد بها برلمان يضم الأحزاب الكبيرة والصغيرة فى النظام الانتخابى
- تم إصدار دستور ١٩٩٦ كالقانون الأعلى.
-

تتضمن القيم الدستورية، ضمن قيم أخرى:

- عدم التمييز العرقى أو الجنسى
- حقوق الإنسان، والكرامة والمساواة
- كل القوانين فى الدولة نابعة من الدستور
- كل الاتفاقات الدولية تدعو إلى المشاركة الكاملة للمرأة فى كل مناحى المجتمع وقطاعاته وتتمتع بكل الحقوق الامتيازات
- يعمل نظام الانتخابات فى جنوب أفريقيا على أساس نسبى
- يعنى التمثيل أن تحدد الأحزاب السياسية المرشحين

السياق الدولى

وقعت جنوب أفريقيا على ما يلى ضمن اتفاقيات ومواثيق أخرى:

- اتفاقية منع كل أشكال العنف ضد المرأة (اتفاقية سيداو) (الأمم المتحدة)
- منصة بكين للعمل (الأمم المتحدة)
- الميثاق الأفريقى بشأن الديمقراطية والانتخابات والحوكمة (الاتحاد الأفريقى)
- مبادئ وإرشادات مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية التى تحكم الانتخابات الديمقراطية (مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية)
- الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب (الاتحاد الأفريقى)
- بروتوكول حقوق المرأة (الاتحاد الأفريقى)

* مبادئ إدارة الانتخابات ومتابعتها ومراقبتها (PEMMO)

خلفية: المفوضية الانتخابية لجنوب أفريقيا

- قانون مفوضية الانتخابات رقم ٥١ لسنة ١٩٩٦
- إدارة انتخابات الأجهزة التشريعية الوطنية والبلدية والمحلية
- ضمان أن تكون الانتخابات حرة وعادلة
- تعيين الموظفين لإدارة الانتخابات وإجراءها
- ضمان ضم كل الناخبين من سن ١٨ سنة فأكثر فى الانتخابات والتأكد من أنهم يصوتون
- ضمان توفير المناخ الملائم لإجراء انتخابات آمنة
- * يتولى رئاسة المفوضية ٥ مفوضين، ٣ يعملون بدوام كامل وأثنين لبعض الوقت
- سيدتان وثلاثة رجال، ورئيسة المفوضية سيدة
- تسترشد المفوضية بروح الدستور وقيمه فى كل عملياتها ومنهجها
- الحريات وحقوق التعبير وتكوين الاتحادات والجمعيات
- معاملة متساوية لكل المواطنين بما فيهم المرأة
- * حرية وسائل الإعلام

الانتخابات والمرأة

لماذا المرأة؟

١) كانت المرأة مستبعدة لقرون من المشاركة فى اتخاذ القرار بما فى ذلك التصويت وخصوصاً النساء السود
٢) النساء تشكلن أغلبية فى جنوب أفريقيا
٣) أغلبية الناخبين من النساء وأكثر من ٥٥٪ منهن ينتخبن
٤) ارتباط التنمية بمشاركة المرأة فى المجتمع
٥) من العدل والإنصاف معاملة النساء كمواطنات كاملات فى أى مجتمع يتمتعن بالحقوق والميزات والمسئوليات الممنوحة لكل المواطنين
٦) التصويت يعبر عن صوتهن

كيف تشترك النساء فى الانتخابات فى جنوب أفريقيا؟

١) كناخبات
٢) كمفوضات
٣) كمديرات
٤) كموظفات للجان الاقتراع
٥) فى الجمعيات الأهلية وجمعيات المجتمع المدنى حيث تقمن بتثقيف الناخبين
٦) كمرشحات
٧) كمراقبات ومندوبات للأحزاب السياسية

الإطار التشريعى

- دستور جنوب أفريقيا: قانون الحقوق

* يسجل كل المواطنين الذين فى سن الانتخاب فى قائمة الناخبين (بالترتيب الأبجدى)

- قانون الانتخابات: يتضمن مواد عن المرأة الحامل (حيث يتم عمل تصويت خاص للمرأة الحامل فى شهورها الأخيرة ويسمح لها بالتصويت فى اللجان الانتخابية دون الوقوف فى الطابور)
- قوائم الأحزاب السياسية: لا توجد كوتا ولكن يتم تشجيع الأحزاب للتأكد من مشاركة المرأة
- تعزيز المساواة ومنع التمييز غير المنصف

مدونة السلوك الانتخابى:

١) حق المرأة المرشحة فى الاتصال بحرية بالأحزاب السياسية والمرشحين الآخرين
٢) الحق فى حضور كل الاجتماعات والمسيرات والتجمعات والمظاهرات السياسية والأحداث السياسية، الخ
٣) تشريعات الحكومة المحلية تشجع تمثيل المرأة فى القوائم بنسبة ٥٠٪
٤) أن تكون المسافات إلى لجان الاقتراع قريبة يمكن السير إليها

التشريعات التى تعزز مشاركة المرأة فى الانتخابات

- إذا كانت المسافات بعيدة يتم استخدام لجان انتخاب متنقلة
- عدم الإضطرار إلى اجتياز الأنهار والجبال والطرق المزدحمة
- يتم تقسيم بيانات الانتخابات بحسب النوع الاجتماعى والريف أو الحضر والسن لتيسير عملية إدارة المعلومات
- ساعات الإنتخاب تراعى المرأة، فلا تكون متأخرة جداً لكى لا تضطر النساء للسير فى الظلام ويكون ذلك مفيداً فى المواقف التى توجد فيها صراعات
- الصحفيات محميات بموجب مدونة السلوك، ويعتبر ترهيب أو إساءة معاملة الصحفيات جريمة
- السلوك المحظور: يحظر على أى حزب استخدام العنف أو الترهيب أو التمييز بسبب الجنس أو النوع الاجتماعى

المرأة فى المفوضية المستقلة لإدارة الانتخابات

- مفوضات (رئيسات المفوضية)
- قيادات المفوضية المستقلة لإدارة الانتخابات
- موظفى انتخابات
- موظفى لجان الاقتراع: حوالى ٧٠ ٪ منهم من النساء
- مديرات اللجان الانتخابية: ٩٠٪ تقريباً من النساء

المرأة فى تثقيف الناخبين

- محتوى تثقيف الناخبين يتضمن تعزيز دور المرأة
- معظم جمعيات المجتمع المدنى تقودها نساء
- مناهج تثقيف الناخبين تتضمن موضعات مثل عدم العنف، التمييز الجنسى، المساواة
- تشجع الفض السلمى للمنازعات والتسامح السايساسى
- المنهج: المجموعات المستهدفة: النساء فى الحضر والريف

إشراف جهة إدارة الانتخابات على وسائل الإعلام

لماذا؟ أفادت الأبحاث أن المرشحات من النساء واللاعبين الرئيسيين فى الانتخابات لا يتم تضمينهم بصورة منصفة وإن حدث ذلك على الإطلاق فيكون على أساس التمييز بسبب الجنس

- تصميم السياسات واللوائح لضمان حماية المرأة وإدماجها وتغطيتها بصورة منصفة.
- العمل مع منظمات المجتمع المدنى على تعزيز المساواة فى النوع الاجتماعى فى الإعلام.
- صياغة عقوبات ضد تشجيع التمييز الجنسى أو العرقى والاتجاهات غير الدستورية الأخرى.

التوصيات

١- يجب أن تعمل أجهزة إدارة الانتخابات فى استقلالية، وبحيادية وشفافية وأن تطور سياسات واضحة بشأن تعزيز مشاركة المرأة فى الانتخابات.
٢- يجب أن تكون البيئة الداعمة مطلب رئيسى لمشاركة المرأة. فالمرأة لا تشارك إذا كانت الانتخابات عنيفة لا تحتمل.
٣-يجب أن تكون حركة المرأة قوية بحيث تصبح مجموعة ضغط فيما يتعلق بالانتخابات والديمقراطية
٤- يجب صياغة السياسات الواضحة بشأن المرأة ومشاركتها
٥- يجب أن تشارك المرأة بقدر متناسب فى جهاز إدارة الانتخابات فى وضع السياسات وتنفيذها
٦- يجب أن ينص القانون صراحة على نسبة المرأة فى قوائم المرشحين حيث أن ترك ذلك للأحزاب السياسية لا يكون ناجحاً.
٧- على جهة إدارة الانتخابات العمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية التى تدعم المرأة والمساواة فى النوع الاجتماعى.
٨- التأكد من أن الناذحات داخلياً يتمتعن بحقهن فى المشاركة.
٩- فهم المعوقات أمام المرأة ومشاركتها فى العملية الانتخابية وتصميم التدابير للتغلب على تلك المعوقات.
١٠- يجب اقناع الأحزاب السياسية بإدراج المرأة على قوائم مرشحيهم فى حالة عدم تضمين القانون هذا الأمر.
١١- يجب أن تشارك النساء فى كل جوانب الإدارة الانتخابية

الخلاصة:

- لن يشعر المجتمع بأن تصويته مؤثر وأصواته مسموعة إلا عند قيام إدارة الانتخابات بإجراء انتخابات حرة ومنصفة وعادلة.
- السياق الذى تجرى فيه الانتخابات يختلف غير إن العناصر الأساسية لعمليات الانتخابات الديمقراطية تظل قائمة.
- يمكن أن تخسر الدولة كثيراً إذا شعر الأغلبية أنهم مبعدين عن العمليات الديمقراطية.
- إن قبول هذا التغيير فى التقاليد وطريقة الحياة قد يكون صعباً ولكن النتائج الناتجة عنه لا يمكن قياس عوائدها.
- إن خلق مجتمع جديد يدعو إلى فعل الأشياء بطريقة مختلفة وقبول قيم الآخرين فى الأمة.
- المصدر: أرشيفات مفوضية الانتخابات بجنوب أفريقيا

شكراً لكم

عرض لجهود مجموعة ٥٠/٥٠ ف تقد مٌ الدعم الانتخاب للنساء
الدكتورة/ نيماتا ماجيكس-والكر
مؤسسة وأول رئيسة لمجموعة ٥٠/٥٠ في سييراليون

كيف تقدم مجموعة ٥٠/٥٠ الدعم الانتخاب للنساء

مقدمة: تحديد السياق المرتبط بمجموعة ٥٠/٥٠ في سييراليون
الأسباب المتعلقة بنشأة المجموعة :

كانت نسبة تمثيل النساء في هيئاتنا المنتخبة أقل بكثير من نسبتهم في تعداد السكان ككل. لذا سعينا لتعديل هذا الوضع وأعلنا هذا في اسم المجموعة ٥٠/٥٠ الذي يرمز إلى أننا عازمون على تحقيق تمثيل متساوي للنساء مع الرجال في كافة مجالات الحكم بما في ذلك المجلس والبرلمان.

المهمة: مجموعة ٥٠/٥٠ هي حملة غير حزبية تسعى لإيجاد دور أكبر للنساء في السياسة والحياة العامة من خلال التدريب والتأييد.

الهدف: تغيير التصور العام لدور المرأة في السياسة وتشجيع وتمكين النساء من خلال التدريب والتأييد من أجل السعي والوصول إلى المناصب العامة والمشاركة في السياسة وفي الحياة العامة ككل.

الرؤية: المساواة للجميع

ضمان تقسيم السلطة السياسية بين الرجال والنساء في الحياة العامة بعيدًا عن الهيمنة التقليدية للرجال على النظام السياسي.

مقدمة: تحديد السياق المرتبط بمجموعة ٥٠/٥٠ في سييراليون

الأهداف:

- الدعوة لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة.
- السعي لتغيير التصورات السائدة عن النساء وزيادة مشاركة النساء في العملية الديمقراطية وهيئات صنع القرار.
- تقديم المشورة وتشجيع النساء بما يمكنهم من المشاركة في العمل السياسي دون خوف.
- الضغط من أجل تطبيق نظام القوائم التبادلية لتحقيق تمثيل متوازن بين النساء والرجال.
- توعية النساء حول أهمية المشاركة بقوة في البرلمان والمجالس المحلية وإحداث التغيير في حياة الشعب في سييراليون.
- تطوير والحفاظ على دليل للنساء العاملات في الوظائف الهامة في سييراليون.
- الحد من تهميش المرأة ومساعدة المرشحات في نيل اهتمام الأحزاب السياسية والناخبين.

كيف وأين بدأنا؟

قمنا بإيصال رسالة بالغة التأثير تنبئ عن عزمنا على اتخاذ مكانتنا الصحيح في إدارة شئون بلادنا؛ فقمنا بالدخول إلى البرلمان يوم ٣٠ نوفمبر ٢٠٠١ والإعلان عن تدشين مجموعة ٥٠/٥٠ من داخل قاعة البرلمان، وبعدها قمنا بعمل

جلسة محاكاة لعمل البرلمان – وتلك كانت خطوة رمزية للتعبير عن عزمنا على المشاركة في إدارة شئون بلادنا. عقدنا أول جلسة محاكاة في داخل البرلمان برئاسة إحدى السيدات التي افتتحت رسميًا جلسة البرلمان.

الدعم الانتخابي المقدم للنساء

تؤكد مجموعة ٥٠/٥٠ على أهمية مراعاة النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية، وتسعى لبناء قدرات النساء للقيام بدور أكبر في الحياة السياسية كمرشحات، وقادة سياسيين، وناخبات، ومسئولات في الهيئات الانتخابية، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

يقوم برنامج الدعم الانتخابي بالعديد من الأنشطة على النحو التالي:

- مراعاة النوع الاجتماعي في عمليات تسجيل الناخبين.
- الاعتماد على وسائل الإعلام كشريك أساسي.
- حملات التأييد.
- إصدار بيان النساء.
- طباعة ونشر الكتيبات الإرشادية التي يستخدمها المدربات والمتدربات اللاتي سيترشحن في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية.
- مساعدة النساء اللاتي يسعين للترشح في الانتخابات.
- تدريب المرشحات.
- بناء القدرات لكافة النساء المنتخبات من أجل تمثيل قوي على كافة المستويات.
- تثقيف الناخبات.
- مراعاة النوع الاجتماعي في عمليات تسجيل الناخبين
- الاعتماد على وسائل الإعلام كشريك أساسي

نحن نريد إيصال رسالتنا وهم يسعون لنشر الأخبار المثيرة للاهتمام، لذا لدينا مصلحة مشتركةً!

نحن نساعد وسائل الإعلام على مراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في تقاريرها الإخبارية، كما نشجع الصحفيين المحليين على تشكيل الرأي العام من خلال دعم التغييرات الإيجابية في المجتمع – بدءًا من تسليط الضوء على قلة عدد النساء العاملات في وسائل الإعلام ووصولاً إلى التحيزات الثقافية الراسخة والمتأصلة التي تمنع الصحافيين من تسليط الضوء على النساء.

نقوم في أحيان كثيرة بالتعاقد مع وسائل الإعلام لكي يقوموا بنشر خلفية عن المرشحات في الانتخابات في الصحف اليومية أو الأسبوعية.

إذا نقلت وسائل الإعلام صورة جيدة عن المرشحات في تقاريرهم الإخبارية، فإن هذا سوف يمكنهم من القيام بدور بنَّاء حتى بعد انتهاء الانتخابات في محاسبة السياسيين المنتخبين والاهتمام بمنظمات المجتمع المدني. ويمكنهم أيضًا لعب دور إيجابي في دعم المرشحات في المراحل المختلفة من العملية الانتخابية.

قمنا بتدشين حملات تأييد لحث النساء على التصويت والترشح في الانتخابات من خلال بعض الملصقات، واللافتات، والقمصان التي تحمل رسائل تراعي الخصوصية الثقافية، فضلاً عن برامج الإذاعة الوطنية التي تذاع باللغات الأكثر استخدامًا في كل مجتمع محلي (نظرًا لأن توفير البث الإذاعي يمكن القيام به بأسعار معقولة نسبيًا ومن السهل الوصول إلى الناخبات من خلاله).

وتنجح هذه الحملات في تحقيق ما يلي:

- تعبئة الناخبين والناخبات.
- توفير ساحة للنقاش لكي يستمع الناس لرأي بعضهم البعض، وطرح الموضوعات التي يرونها هامة للنقاش، بالإضافة إلى الإطلاع على مستجدات العملية الانتخابية.
- منع أي عنف قد ينشأ نتيجة لمعلومات خاطئة أو غير كافية.
- القمصان.
- اللافتات.
- الملصقات.
- الرسائل المراعية للخصوصية الثقافية.
- عروض في الشوارع.
- أغاني.
- برامج الإذاعة الوطنية التي تذاع باللغات الأكثر استخدامًا في كل مجتمع محلي، نظرًا لأن توفير البث الإذاعي يمكن القيام به بأسعار معقولة نسبيًا ومن السهل الوصول إلى الناخبات من خلاله.

(إحدى وسائل حملات التأييد – أغنية مجموعة ٥٠/٥٠ جنبًا إلى جنب):

جنبًا إلى جنب، جنبًا إلى جنب
جنبًا إلى جنب، جنبًا إلى جنب
جنبًا إلى جنب، جنبًا إلى جنب
لن يسير الرجال في الأمام والنساء في الخلف مجددًا
لكن الرجال والنساء سيعملون
جنبًا إلى جنب، جنبًا إلى جنب

إصدار بيان النساء بالتعاون مع كافة المجموعات النسائية في منتدى النساء لعام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧/٢٠٠٨ في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية.
(إحدى وسائل التحليل المستخدمة)

العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في العمل السياسي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الثقافة.
- السياق.
- الاهتمام.
- التمويل.
- الثقة.
- الفساد.
- التعاون.
- العوائق الدستورية.
- القدرات.
- المحسوبية.

طباعة ونشر الكتيبات الإرشادية التي يستخدمها المدربات والمتدربات اللاتي سيترشحن في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية.

يتم استخدام اقتراب يعتمد على مراحل ثلاث في تدريب النساء الراغبات في الترشح للانتخابات:

المرحلة الأولى: تصميم وطباعة كتيب لتدريب المنسقين وكتيب نشرات للراغبات في الترشح للانتخابات.
المرحلة الثانية: تنظيم مدرسة لتدريب الراغبات في الترشح.
المرحلة الثالثة: عقد منتديات عامة.

مواضيع التدريب تشمل :

- كسر الحواجز التي تمنع المرأة من المشاركة في الانتخابات
- المهارات القيادية
- مهارات إثبات الذات
- المشاركة في صنع القرار
- انضمام المرأة إلى الأحزاب السياسية
- مهارات التوعية
- وضع خطط العمل

المرحلة الأولى: تصميم كتيب لتدريب المنسقين وكتيب نشرات للمرشحات.
المرحلة الثانية: تنظيم مدرسة لتدريب المرشحات على كيفية إدارة الحملات الانتخابية.
المرحلة الثالثة: عقد مناظرات للمرشحات.

موضوعات التدريب تشمل ما يلي:

- إعداد الحملات الانتخابية.
- تطوير رسائل الحملات الانتخابية.
- استراتيجيات استهداف قطاعات من الناخبين.
- مهارات الخطابة.
- إعداد الميزانيات والبحث عن مصادر للتمويل.
- تطوير خطة عمل للحملة الانتخابية.

تدريب المرأة للمشاركة الفعالة في جميع المجالات

انطلاق الدعوة إلى اعتماد نظام الحصص بنسبة ٣٠٪ للدعم تمثيل النساء و الذي حققته مجموعة ٥٠/٥٠ في تمثيل النساء و الرجال في لجان "وارد" ومع ذلك فإنه لدينا قانون حول المساواة بين الجنسين سيتقدم عن قريب إلى الحياة العامة.

إنشاء مجلس المستشارين من النساء. إنشاء أول تجمع لنساء البرلمانيات بدعم من منظمة "أوكسفام".

إنجاز ملحوظ: المجموعة الأولى للمرأة الأفريقية التي فازت بجائزة مادلين أولبرايت. جائزة مادلين أولبرايت تكرم سنويا منظمة من التي تسلك وعد استثنائية في خلق دور أكبر للمرأة في الحياة السياسية والمدنية.
أنشأ المعهد الديمقراطي الوطني منح أولبرايت في سنة ٢٠٠٥ لإثبات التزام المعهد المستمر بتعزيز المشاركة العادلة للمرأة في السياسة والحكومة.

وثـــــائق

وثائق الامم المتحدة:
المبادىء الديمقراطية للامم المتحدة

قرار الجمعية العامة WPP-٦٦,١٣٠ /١

قرار الامم المتحدة الخاص بالمشاركة السياسة للمرأة

United Nations Entity for Gender Equality
and the Empowerment of Women

مكتب الأمم المتحدة للمرأة - مصر
٧ شارع الجولف، المعادى، القاهرة، مصر
الهاتف: +٢ ٠٢ ٢٣٨٠ ١٧٢٠
فاكس: +٢ ٠٢ ٢٧٥٠٨٧٩١

الموقع: www.unwomen.org

حول الأمم المتحدة للمرأة

تعمل الأمم المتحدة للمرأة، وهى هيئة الأمم المتحدة المختصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعمل منذ ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، نحو تسريع تفعيل أهداف الأمم المتحدة حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تدعم الأمم المتحدة للمرأة البرامج المبتكرة والمحفزة والداعية والتى تقدم المساعدة الفنية ذات الصلة بحقوق الإنسان للمرأة في البلدان في جميع أنحاء العالم كجزء من نظام التعاون الإنمائي للأمم المتحدة بشكل عام.

مبادئ التشغيل القياسية لمشاركة المرأة في التحولات الديمقراطية

تمثل التحولات الديمقراطية فرصا جديدة وغير مسبوقة لتعزيز الدور القيادي للمرأة ولتمكينها ودعم حقوقها. وقد بدا هذا واضحا من خلال البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، في جميع أنحاء العالم، حيث أكدت النساء مطالبهم من أجل الحرية السياسية، للمشاركة والتمثيل، والمساءلة.

و على قدرشمول مثل هذه الأهداف على السنوى العالمى، إلا أنها لا تزال بعيدة المنال بالنسبة للعديد من النساء، فضلا عن الفئات الاجتماعية الأخرى، مثل الشباب والأقليات. ان التقدم نحو هذا الهدف كان بطيئا جدا رغم الأعداد المتزايدة من النساء في مكاتب التمثيل - فأنها لا تزال في المتوسط نسبتها واحد فقط من كل خمسة برلمانيين وكذلك فإن التمثيل ضعيف في هيئات صنع القرار على المستوى المحلي، سواء كان عمد أو بغير عمد، فإن أعضاء المجالس المحلية و المؤسسات السياسية - من الأحزاب السياسية و للجان الانتخابية - غالبا ما تفتقر القدرة على ضمان مصالح المرأة وابراز اهتماماتها ومعالجتها في السياسة العامة.

ان المؤسسات المسؤلة ليست متسقة في ضمان أن أصحاب السلطة يستجيبون لمطالب المرأة ومعالجة إخفاقات الجهود لحماية حقوقها أو الاستجابة لاحتياجاتهم. ان تهميش النساء ومصالحهم يهدد ويحد من فوائد الديمقراطيات المكتسبة واستدامتها.

وبالنظر إلى المساهمات الكبيرة التي تقدمها المرأة للبناء الديمقراطي، فقد حددت الامم المتحدة للمرأة مجموعة من الممارسات القياسية الأساسية التي من شأنها أن تسهم في توسيع قدرات المرأة من أجل تحقيق مصالحهم، وبناء المساءلة العامة من أجل حقوق المرأة.

'مبادئ التشغيل الموحدة' عن مشاركة المرأة في التحولات الديمقراطية

المبدأ ١: ضمان انتخابات حرة ونزيهة للمرأة:

التشجيع على اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص، والإعفاء من رسوم الترشيح، والوصول إلى وسائل الإعلام العامة، والوصول إلى الموارد العامة، عقوبات على الأحزاب السياسية اللتى لا تمتثل لقواعد زيادة مشاركة المرأة فى هيآت صنع القرار المنتخبة والمعينة في المؤسسات العامة، و اتخاذ تدابير للتصدي للعوامل اللتى تمنع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية مثل : العنف ضد المرأة، وعدم رعاية الأطفال، والتحيز ضد المرأة فى تقارير وسائل الإعلام وعدم وجود تمويل لها فى الحملات الانتخابية، والافتقار إلى بطاقات هوية.

المبدأ ٢: تشجيع الأحزاب السياسية على معالجة المساواة بين الجنسين:

توفير جميع الأطراف مع المساعدة التقنية لإدماج المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين في السياسات وهياكلها. تعزيز رموز حزب سياسي لقواعد السلوك بشأن تطبيق معايير المساواة بين الجنسين للانتخابات.

المبدأ ٣: منظمات المجتمع المدني النسائية وتأييدها لدفع مصالح المرأة:

تقديم المساعدة لتطوير جداول أعمال السياسات الجماعية على سبيل المثال من خلال مواثيق المرأة أو من خلال عقد اتفاقيات الوطني للمرأة على الأقل في السنة قبل الانتخابات الوطنية.

المبدأ ٤: بناء المساءلة عن حقوق المرأة في المؤسسات العامة:

ضمان أن لعمليات التعديل الدستوري أثرعلى شكل تصميم المؤسسات العامة السياسية والقضائية وغيرها على ايجابية مشاركة المرأة وحقوقها. ضمان المواءمة مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة. تعزيز آليات المساءلة والإصلاحات الإدارية التي تخاطب المرأة مثل نوع الجنس تقديم الخدمات المستجيبة لمتطلبات المرأة، وعند وضع الميزانيات وتيسير الحصول على المعلومات.

المبدأ ٥: تعزيز صنع السياسات والقدرات الإشرافية للمرأة في الوظائف العامة:

دعم التجمعات النسائية البرلمانية فضلا عن الهياكل البرلمانية الأخرى (لجان واللجان الحزبية التنظيمية) لمعالجة المساواة بين الجنسين.

المبدأ ٦: تعزيز العدالة بين الجنسين:

بناء نظام انتقالى للعدالة متجاوب مع قضايا حقوق الجنسين وإصلاح قطاع العدالة لضمان الفقه القانونى على الحقوق السياسية للمرأة، وتعضيد النساء من المحاميات والقضاة والمساعدين القانونيين.

صور الأمم المتحدة للمرأة/ إيناس ابو القمصان

صور الأمم المتحدة للمرأة/
إيناس ابو القمصان

صور الأمم المتحدة للمرأة/ محمد سامى

قرار الجمعية العامة WPP-٦٦,١٣٠ /١

قرار الامم المتحدة الخاص بالمشاركة السياسة للمرأة

الأمم المتحدة

S/66/130

General
ch 2012

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون
البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (*A/66/455* و *Corr.1*)]

٦٦/١٣٠ - المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد التزامات جميع الدول بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تسترشد بمقاصد الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئها،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] الذي ينص على أن لكل فرد الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا، وأن له الحق في تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة مع الآخرين،

وإذ تسترشد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٢] التي تؤكد حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة للمرأة في جميع أنحاء العالم وتنص في جملة أمور على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة في البلد،

وإذ تعيد تأكيد إعلان ومنهاج عمل بيجين[٣] والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“[٤]،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٣، المرفق والقرار دإ - ٣/٢٣، المرفق.

وإذ تسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في قيادة العمل المضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيقه وفي دعم الجهود التي تبذلها جميع البلدان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ تسلم أيضا بالإسهامات المهمة التي قدمتها المرأة في سبيل قيام حكومات تمثيلية تعمل بشفافية وتخضع للمساءلة في كثير من البلدان،

وإذ تؤكد الأهمية البالغة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في جميع السياقات، بما في ذلك في أوقات السلام والنزاع وفي جميع مراحل التحول السياسي، معربة عن قلقها إزاء العقبات الكثيرة التي لا تزال تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل، وإذ تلاحظ في ذلك الصدد أن حالات التحول السياسي قد تتيح فرصة فريدة للتصدي لهذه العقبات،

وإذ تنوه بإسهام المرأة في جميع أنحاء العالم بشكل أساسي في تحقيق السلام والأمن الدوليين وصونهما والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والجوع والمرض،

وإذ تعيد تأكيد أن المشاركة الفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية،

وإذ يساورها شديد القلق من أن المرأة لا تزال مهمشة إلى حد كبير في المجال السياسي في جميع أنحاء العالم لأسباب تعود في أغلب الأحيان إلى وجود قوانين وممارسات ومواقف وقوالب نمطية جنسانية تمييزية وإلى تدني مستويات التعليم وعدم إتاحة فرص الحصول على الرعاية الصحية وتأثير الفقر في المرأة أكثر من غيرها،

وإذ تسلم بأهمية تمكين النساء كافة عن طريق التثقيف والتدريب في مجالات إدارة الشؤون العامة والسياسات العامة وعلم الاقتصاد والتربية المدنية وتكنولوجيا المعلومات والعلوم لكفالة اكتساب المرأة المعرفة والمهارات اللازمتين لإسهامها على نحو كامل في المجتمع وفي العملية السياسية،

وإذ تعيد تأكيد الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وضرورة أن تزيد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إشراك المرأة في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها وفي إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء

النزاع، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وما تلاه من قرارات المتابعة وغيرها من قرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع التقدير قيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في إطار القانون وفي الممارسة العملية،

١ - **تعيد تأكيد** قرارها ١٤٢/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلق بالمرأة والمشاركة في الحياة السياسية، وتهيب بجميع الدول تنفيذه بالكامل؛

٢ - **تهيب** بجميع الدول أن تلغي القوانين والأنظمة والممارسات التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية السياسية أو تقيدها، على نحو تمييزي؛

٣ - **تهيب أيضا** بجميع الدول أن تعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأن تعجل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وأن تعزز وتحمي في جميع الحالات، بما فيها حالات التحول السياسي، حقوق الإنسان المكفولة للمرأة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) مزاولة الأنشطة السياسية؛

(ب) المشاركة في تسيير الشؤون العامة؛

(ج) حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛

(د) التجمع السلمي؛

(هـ) التعبير عن آرائها والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بحرية؛

(و) التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشيح للانتخاب، على قدم المساواة مع الرجل، في الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

(ز) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وفي شغل الوظائف العامة وتأدية المهام العامة على جميع مستويات الحكم؛

٤ - **تهيب** بالدول التي تمر بحالات تحول سياسي أن تتخذ خطوات فعالة لكفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل الإصلاح السياسي من مرحلة البت فيما إذا كان ينبغي الدعوة إلى إدخال إصلاحات في المؤسسات القائمة إلى مراحل البت في تشكيل حكومة انتقالية وصياغة السياسات الحكومية وتحديد وسائل انتخاب حكومات ديمقراطية جديدة؛

٥ - **تحث** جميع الدول على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٢]، وتحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تفعل ذلك، وتحث الدول الأطراف في الاتفاقية على النظر في توقيع البروتوكول الاختياري الملحق بها أو التصديق عليه أو الانضمام إليه[٥]؛

٦ - **تحث أيضا** جميع الدول على أن تتخذ في جملة أمور الإجراءات التالية لضمان المشاركة المتساوية للمرأة، وتشجع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية على أن تقوم، في إطار ولاياتها القائمة، بزيادة المساعدة التي تقدمها إلى الدول فيما تبذله من جهود على الصعيد الوطني لتحقيق ما يلي:

(أ) استعراض الأثر المتباين لنظمها الانتخابية في مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في الهيئات المنتخبة، وتعديل تلك النظم أو إصلاحها حسب الاقتضاء؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على أوجه التحيز القائمة على فكرة دونية أي من الجنسين أو تفوقه أو على الأدوار النمطية للرجل والمرأة، لما يشكله هذا التحيز من حاجز يحول دون دخول المرأة ميدان العمل السياسي ومشاركتها فيه، واتباع نهج شاملة للجميع تكفل مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛

(ج) تشجيع الأحزاب السياسية بقوة على إزالة جميع الحواجز التي تميز بشكل مباشر أو غير مباشر ضد مشاركة المرأة وعلى تطوير قدراتها على تحليل القضايا من منظور جنساني وعلى اعتماد سياسات، حسب الاقتضاء، لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة على نحو كامل في صنع القرار على جميع المستويات في إطار تلك الأحزاب السياسية؛

(د) النهوض بالتوعية بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية على كل من الصعيد المجتمعي والمحلي والوطني والدولي والاعتراف بذلك؛

(هـ) استحداث آليات لتشجيع المرأة على المشاركة في العملية الانتخابية والأنشطة السياسية وغيرها من الأنشطة القيادية وتوفير التدريب اللازم لذلك، وتمكين المرأة من تولي المسؤوليات العامة عن طريق تطوير الأدوات والمهارات المناسبة وتوفيرها، بالتشاور مع المرأة؛

---

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٣١، الرقم ٢٠٣٧٨.

(و) تنفيذ تدابير مناسبة داخل الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام لإزالة الحواجز المباشرة أو غير المباشرة التي تعترض سبيل مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي على جميع المستويات ولتعزيز هذه المشاركة؛

(ز) التعجيل بتنفيذ استراتيجيات، حسب الاقتضاء، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار السياسي، واتخاذ كل التدابير المناسبة لتشجيع الأحزاب السياسية على كفالة أن تتاح للمرأة فرص عادلة ومتكافئة في التنافس على جميع الوظائف العامة التي يجري شغلها بالانتخاب؛

(ح) تحسين فرص استفادة المرأة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أدوات الحكومة الإلكترونية، وتوسيع نطاق هذه الفرص لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وتعزيز مشاركتها في العمليات الديمقراطية الأوسع نطاقا، مع كفالة أن تلبي هذه التكنولوجيات احتياجات المرأة، بما في ذلك احتياجات المرأة المهمشة، على نحو أفضل؛

(ط) التحقيق في ادعاءات تعرض المسؤولات المنتخبات والمرشحات للمناصب السياسية للعنف أو الاعتداء أو التحرش، وتهيئة أجواء لا يتم فيها التهاون مطلقا مع هذه الجرائم، وضمان المساءلة واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمحاكمة المسؤولين عن ارتكابها؛

(ي) تشجيع النساء اللواتي قد يكن مهمشات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة والريفيات والنساء من أي أقلية عرقية أو ثقافية أو دينية، على المشاركة بقدر أكبر في صنع القرار على جميع المستويات والتصدي لما تواجهه النساء المهمشات من عقبات في دخول ميدان العمل السياسي والمشاركة فيه وفي صنع القرار على جميع المستويات وتذليل هذه العقبات؛

(ك) التشجيع على وضع برامج تهدف إلى توعية الشباب والأطفال، ولا سيما الشابات والفتيات، بأهمية العملية السياسية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوجيههم في هذا الصدد؛

(ل) العمل على كفالة تطبيق التدابير المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية على المرأة والرجل على السواء، مع مراعاة أن تقاسم مسؤوليات الأسرة بين المرأة والرجل على نحو منصف والحد من العبء المزدوج للعمل بأجر وبدون أجر من شأنهما أن يساعدا على تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية؛

(م) التشجيع على منح إجازات أمومة وأبوة مناسبة بغية تيسير مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛

(ن) اتخاذ تدابير استباقية للتصدي للعوامل التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي أو تعرقل ذلك، مثل العنف والفقر وعدم إمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والقوالب النمطية الجنسانية؛

(س) رصد التقدم المحرز في تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرار وتقييمه؛

٧ - **تشجع** الدول على كفالة توسيع نطاق دور المرأة في منع نشوب النزاعات واحتوائها وحلها وفي جهود الوساطة وبناء السلام، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتخذة في هذا الصدد؛

٨ - **تشجع أيضا** الدول على تعيين المرأة لشغل مناصب حكومية فيها على جميع المستويات، بما في ذلك حسب الاقتضاء الهيئات المسؤولة عن وضع الإصلاحات الدستورية أو الانتخابية أو السياسية أو المؤسسية؛

٩ - **تشجع كذلك** الدول على أن تلتزم بجعل التوازن بين الجنسين هدفا يتعين تحقيقه في الهيئات واللجان الحكومية وفي كيانات الإدارة العامة وجهاز القضاء بما يشمل، حسب الاقتضاء، أمورا عدة منها وضع أهداف محددة وتنفيذ تدابير لزيادة عدد النساء في جميع المناصب الحكومية ومناصب الإدارة العامة بقدر كبير بغية تحقيق المساواة في تمثيل المرأة والرجل عن طريق اتخاذ إجراءات إيجابية، إذا اقتضى الأمر؛

١٠ - **تشجع** الدول ومنظمات المجتمع المدني المعنية على دعم البرامج التي تيسر مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية وغيرها من الأنشطة القيادية، بما في ذلك توفير دعم الأقران وتنمية القدرات لشاغلي الوظائف الجدد من النساء، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تمكين المرأة؛

١١ - **تدعو** الدول إلى أن تتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في جميع مراحل العملية السياسية، بما في ذلك مشاركتها في أوقات التغيير والإصلاح السياسيين؛

١٢ - **تلاحظ مع الاهتمام** تركيز الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في إطار القانون وفي الممارسة العملية التابع لمجلس حقوق الإنسان في عمله على جملة أمور منها مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك المسائل التي أثيرت في هذا القرار؛

١٣ - **تشجع** الدول على تعميم هذا القرار على جميع المؤسسات المعنية، ولا سيما السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، وعلى الأحزاب السياسية؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتشجع الحكومات على تقديم بيانات دقيقة عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على جميع المستويات، بما فيها حسب الاقتضاء معلومات عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في أوقات التحول السياسي.

الجلسة العامة ٨٩
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

وثائق اخرى

دستور جنوب افريقيا

للإشارة، يرجى زيارة الموقع التالي:
/http://www.info.gov.za/documents/constitution

ميثاق المرأة – جنوب افريقيا (الموقع الالكترونى)

للإشارة، يرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.kznhealth.gov.za/womenscharter.pdf

نبذة عن المتحدثين

إلهام عبد الوهاب

إيمان الهويمل

بارونة/ نيكلسون اوف وينتربورن

ثوكو مبولوانا

جيفري بريويت

سعيد خزامى

سميرة التويجري

سولاف قسوم

علي الصاوي

عمر ابو العيش

عمر بوبكري

كارلوس فالنزويلا

كلثوم بدر الدين

مايا مرسى

منصور صادقي

ميرفت التلاوي

نيماتا ماجكس ووكر

هدى بدران

هشام مختار

نيل اوبريتى

وفاء بوقعيقص

السيدة/ إلهام محمد عبد الوهاب

تشغل السيدة/ إلهام العديد من المناصب الهامة فهي ممثلة اليمن في منظمة تضامن شعوب آسيا و افريقيا (AAPSO) مقرها القاهرة، ورئيسة مركز الشفافية للدراسات والبحوث، ونائبة رئيس التحالف المدني لدعم الحوار الوطني في اليمن، ومديرة الإدارة العامة للشؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات - التي أنشئت في عام ٢٠٠٥. وهي أيضًا عضوة في المجلس الاستشاري في وزارة حقوق الإنسان باليمن.
وعملت على وضع مشروع مصفوفة بالنظم الانتخابية الانسب لوصول المرأة اليمنية للبرلمان والتعديلات الدستورية والقانونية المقترحة وبما لايقل عن ٣٠ ٪ ، وعرضها ومناقشتها مع قيادات في الدولة والأحزاب. وقامت بالإعداد والإشراف على تنفيذ أول برنامج للتمكين السياسي للمرأة في اليمن، نفذته الإدارة العامة لشؤون المرأة اللجنة العليا للانتخابات – في إطار برنامج الدعم الانتخابات الممول من (UNDP) . وكذلك أسهمت في فتح قنوات إتصال وتواصل مع قيادات الأحزاب و التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، لردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث ناخب ومرشح، لزيادة تمثيلها في المجالس المنتخبة.

السيدة/ إيمان الزهواني الهويمل

متفقد رئيس للشغل و المديرة العامة لشؤون المرأة والأسرة بوزارة شؤون المرأة والأسرة، هي متحصلة على شهادة المرحلة الأولى علوم اقتصادية بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بتونس وشهادة ختم الدروس في إدارة الشغل – المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية و خريجة لمعهد الدفاع الوطني ٢٠١١ . السيدة إيمان هويمل ناشطة في عدد من الجمعيات، مثل الجمعية التونسية بمساعدة الصم حيث تشغل منصب كاتبة عامة للجمعية. هي كذلك نقطة إرتكاز ممثلة لتونس بالمبادرة الأمريكية الشراكة المستقبلية للمساواة (التي أطلقها البيت الأبيض). هي كذلك ممثلة لوزارة شؤون المرأة و الأسرة بالهية العليا لحقوق الإنسان.

البارونة/ نيكلسون اوف وينتربورن

هي سياسية بريطانية تحظى بثلاثين سنة من الخبرة في السياسة البريطانية والأوروبية، وهي نائبة رئيس حزب المحافظين في عهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ وكانت متعهدة ملف زيادة مشاركة المرأة في الحزب. في سنة ١٩٨٧ ، فازت في الانتخابات لتصبح عضوة في البرلمان عن توريدج وديفون الغربية. من ثم انتقلت إلى الحزب الديمقراطي الليبرالي سنة ١٩٩٥ حتى سنة ١٩٩٧.
وفي عام ١٩٩٩ ، أصبحت البارونة/ نيكلسون عضوة بالبرلمان الأوروبي، ذلك إضافة إلى مسؤولياتها بمجلس اللوردات حيث شغلت عددًا من المناصب الهامة منها نائبة رئيس لجنة الشؤون الخارجية، وعضوة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، والمقررة للعراق، لكشمير ورومانيا. وكانت كذلك نائبة رئيس لجنة حقوق المرأة التابعة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية.
البارونة نيكلسون لها أيضا تجربة في مجال الانتخابات حيث كانت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في اليمن في سنة ٢٠٠٦ وعضوة في بعثات مراقبة الانتخابات في عدد من البلدان بما فيها العراق ولبنان وباكستان وأفغانستان وفلسطين وروسيا وكينيا. وكانت مع المراقبين الدوليين في انتخابات اليمن في فبراير ٢٠١٢ . وبعد استكمالها كامل فترتها النيابية في البرلمان الأوروبي سنة ٢٠٠٩ ، واصلت البارونة نيكلسون عملها في البرلمان البريطاني، كرئيسة لكتلة "كل الأحزاب" للشؤون الخارجية (APPG) . وهي أيضا عضوة في وفد المملكة المتحدة إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية الأوروبية للأمن والدفاع، وهي عضوة في لجنة "تكافؤ الفرص بين الجنسين" .
وتعد أول سياسية في عائلة عريقة في مجال السياسة منذ أجيال عديدة. وتعمل البارونة/ نيكلسون كذلك في المجالات غير السياسية، وهي رئيسة مجلس الأعمال العراقي البريطاني والمديرة التنفيذية للمؤسسة الدولية الخيرية "أعمار".

السيدة/ توكو مبوملوانا

تحمل شهادات في التربية من جامعة جنوب أفريقيا وجامعة ناتال بيترماريتزبرج - ومنحت السيدة مبوملوانا شهادة الماجستير في تطوير المناهج وتدريب المعلمين من جامعة ميشيجان بالولايات المتحدة. وامتهنت التدريس والنهوض بالتعليم. وكان لإيمان السيدة مبوملوانا بالعدالة وخصوصاً في الحقوق السياسية وحقوق الإنسان والطفل والمرأة وتمكين المرأة دافعاً لخوضها هذا الغمار.
إن دور السيدة مبوملوانا كناشطة فاعلة في الكنسية والمنظمات غير الحكومية في فترة الثمانينيات كان مكملاً لنشاطها الطلابي في السبعينيات حيث صبت اهتماماتها في تنمية شريحة السود والنساء في المجتمع. وأسهم منظورها للعدالة بين الجنسين في تواصل دفاعها عن حقوق المرأة في خضم التحديات التي تواجهنها من فقر وغياب المساواة في الإدارة الديمقراطية.
وترأس حاليا مجلس هيئة الأفلام والمطبوعات وأكملت مؤخراً فترتين من سبع سنوات في لجنة الانتخابات في جنوب أفريقيا حيث عملت كنائبة لرئيس اللجنة في فترتها الأخيرة. كما عملت في مركزالتنمية العلمية في مجلس أبحاث العلوم الإنسانية في المساواة بين الجنسين وتشجيع النساء في قطاع التعليم العالي على إجراء البحوث . وشغلت منصب عضو في مجلس جامعة بريتوريا كما أنها عضو بعدة مجالس بما في ذلك: مؤسسة حقوق الإنسان وإشراك نساء جنوب أفريقيا في الحوار (SAWID) والتواصل بين الجنسين وصندوق التنمية المستقل (IDT) ومؤسسة تنمية المرأة (IDT).

السيد/ جيفري د. بريويت

جيفري بريويت هو نائب المركز الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاهرة. لديه خبرة أكثر من ١٥ سنة خدمة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني. وقبل انتدابه في القاهرة في عام ٢٠١١، كان قائد الفريق لكل من فرق الحوكمة وكذلك الحد من الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني-PAPP)، وكذلك كبير مستشارى الحكومة بها.
عمل السيد بريويت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشارا في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة CIS ووسط وشرق أفريقيا، والمقر الرئيسى بنيويورك. وقبل انضمامه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان يعمل مع منظمات المجتمع المدني في ملاوي والمجر.
وللسيد بريويت كتابات واحاديث على نطاق واسع فى مجال قضايا المشاركة المدنية، والحوكمة، والاقتصاد السياسي في العالم العربي، وقد تركز عمله الأخير على التحولات الحوكمة في الدول العربية، المشاريع الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والحكومة، وتنويع مصادر الدخل فى القطاعات غير الهادفة للربح. وتشمل الأنشطة الأخرى المختارة: محاضر زائر في الجامعة المركزية الأوروبية في بودابست، اللتى دعت إلى عقد مؤتمر في مركز بيلاجيو (مؤسسة روكفلر) على ''العمل مع الرجال لإنهاء العنف المبنى على اساس الجنس: تبادل عالمى''، والمؤسس المشارك، ضمن سبعة آخرين، من الرجال العاملين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ل'مجموعة الرجال العاملين على المساواة بين الجنسين'.

السيد/ سعيد الخزامي

تخرج من معهد الصحافة والإعلام بالجامعة التونسية. بدأ العمل في التليفزيون الوطني التونسي كمحرر ومقدم للأخبار. وقام بتغطية أحداث وطنية ودولية كثيرة. عمل محررًا ومنتجًا للنشرات الإخبارية مع تلفزة سلطنة عُمان وساهم في أبحاث وترجمة وقراءة نصوص البرامج الوثائقية، كما أشرف على تدريب فريق من الصحفيين الشبان لتطوير إنتاج النشرات الإخبارية.
عمل سعيد الخزامي كذلك في قناة الجزيرة في القيام بالمراسلات والتقارير الصحفية. كما أسهم في إنتاج برنامجيْن: ''الملف الأسبوعي'' و''المشهد الثقافي''. ثم انتقل إلى قناة أبو ظبي التي غطى من خلالها أحداث ساخنة بينها حرب أفغانستان في عام ٢٠٠١ ، وتطورات المشكلة القبرصية في ٢٠٠٣ ، وأول انتخابات تعددية عراقية عام ٢٠٠٥ . يعمل حاليًا في التليفزيون الوطني التونسي للمرة الثانية بمهمة رئيس تحرير الأخبار في القناة الأولى و له مساهمات مع الإعلام المطبوعة.

د . سميرة التويجري

انضمت الدكتورة سميرة التويجري إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في يوليو ٢٠١٢ كمدير إقليمي للمركز الإقليمي للدول العربية في القاهرة جمهورية مصر العربية. وتتمتع د. التويجري بأكثر من عشر سنوات من الخبرة الإنمائية الدولية بالإضافة - إلى خبرتها السابقة كطبيبة مؤهلة ومديرة أحد المستشفيات الرائدة في بلدها. ومنذ ٢٠١٠ كانت د. التويجري رائدة في قطاع الصحة ونشطت في تفعيل السياسات التي تعنى بالصحة والسكان والتغذية في البنك الدولي في واشنطن. وقبل توليها المنصب في البنك الدولي شغلت منصب مديرة للسلامة والصحة المهنية في منظمة العمل الدولية في جنيف ٢٠٠٧ - ٢٠١٠. كما عملت بصفة المستشار الإقليمي للسياسات المعنية بالصحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول - (العربية ومقره الأردن في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ وحازت على درجة الماجستير في الصحة العامة من جامعة هارفارد.

السيدة/ سولاف قسوم

خبيرة في مجال التنمية البرلمانية بتونس، و قبل ذلك كانت منسقة إقليمية للدول العربية لمشروع الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتطوير قدرات البرلمانات الوطنية لمنع النزاعات بالقاهرة. و يتمحور عملها حول : البرلمانات، الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في السياسة.
قبل ذلك، كانت مسؤولة المشروع البرلماني للأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ . و قبل هذا، عملت لدى المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ إلى غاية ٢٠٠٨ كمسؤولة برامج تخص الإنتخابات، الأحزاب السياسية، مشاركة النساء في السياسة وكذا الإعلام، ومن ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ كانت صحفية لدى الإذاعة والتلفزيون والصحف.
سولاف حاصلة على بكالوريوس في الإعلام والاتصال من جامعة الجزائر، وماجستير في حقوق الإنسان والديمقراطية من جامعة مالطا.

د. على الصاوي
يتمتع الدكتور الصاوي بخبرة تزيد عن عشرين عاماً في صياغة التشريعات والمساعدة الديمقراطية والمشاركة وبناء القدرات المؤسسية والإصلاح الإداري وهيكليات الحكم الرشيد وسياساته. ويعد من ذوي الخبرة في رصد السياسات العامة ومشاريع المساعدة الفنية والتحقق منها وتقييمها . وفاز الدكتور الصاوي بجائزة الدولة لعام ٢٠٠٠ (مصر). ويشغل حالياً منصب أستاذ متفرغ في العلوم السياسية ويشرف على دبلوم الدراسات البرلمانية في جامعة القاهرة. في الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠١ عمل كاستشاري للمشاريع التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية عن بناء القدرات بمجلس الشعب المصري.
انخرط الدكتور الصاوي في أنشطة البحث والتنمية في مجال التنمية المؤسسية للبرلمان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة بون والوكالة الأمريكية للتنمية والمركز اللبناني للدراسات والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وبنك التنمية الأفريقي . كما عمل مع منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية التشريعية. وأنشأ الدكتور الصاوي وحدة البحوث في جامعة القاهرة وأطلق عليها تسمية البرنامج البرلماني. كما أصدر عدداً من المؤلفات عن مستقبل البرلمانات في العالم العربي وتقييم أداء مجلس الشعب في مصر والنظم الانتخابية في الدول العربية والإعلام البرلماني ودور المرأة في البرلمان ومهام الرقابة وقواعد مجلس الشعب وإجراءاته .

السفير عمر أبوعيش

يشغل السفير عمر أبوعيش منصب نائب مساعد وزير الخارجية لجمهورية مصر العربية ومدير إدارة التعاون الدولي للتنمية وتقلد هذا المنصب منذ سبتمبر ٢٠١١ . شغل أبو عيش مواقع مختلفة في السلك الدبلوماسي. وعلى مدى عشر سنوات تركزت مهامه في وزارة الخارجية على الشئون الاقتصادية المتعددة الأطراف لا سيما في الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة والبيئة والتنمية المستدامة والتعاون الدولي. أما البعثات التي عمل بها في الخارج فتركزت على العلاقات الثنائية فقد أمضى ستة عشر عاماً في البعثة المصرية في جدة وبرازيليا وباريس وموسكو. وهو يقيم في القاهرة مع زوجته وولديه.

د. عمر بوبكري

مبرز في القانون العام و متحصل على الدكتوراه من كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة سوسة و يدرس في كليات الحقوق منذ سنة ١٩٩٧ . و هو عضو سابق في لجنة الخبراء التابعة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. كما ترأس الهيئة الفرعية للانتخابات بسوسة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة ٢٠١١ و هو الآن مستشار قانوني لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس. نشر عدة دراسات في تونس و في الخارج حول الانتقال الديمقراطي و حقوق الإنسان و الانتخابات بتونس و بالمنطقة العربية كما ساهم في عدة مؤتمرات إقليمية و دولية تتعلق بنفس المحاور.

د. كارلوس م. فالنزويلا

عمل السيد كارلوس فالنزويلا لدى الأمم المتحدة في مجال الإدارة الانتخابية والدعم الانتخابي مدة ١٨ سنة وهو حاصل على ماجستير في اللسانيات من جامعة "وينسكون" وماجستير في الاقتصاد من باريس١ بانتوين سوربون، و كذلك شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية و الاقتصادية من نفس الجامعة.
و تنحصر خبرته ضمن الأمم المتحدة في كل من مجال عمليات حفظ السلام و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منذ سنة ١٩٩٧ اشتغل رئيس مستشار فني أول في الدعم الانتخابي ضمن بعثات الأمم المتحدة و مستشار انتخابي خاص . تتضمن هذه البعثات البلدان التالية: (كمبوديا) ٩٣/١٩٩٢ و(جنوب إفريقيا) ١٩٩٤ و(الموزمبيق) ٩٥/١٩٩٤ و (هايتي)٩٦/١٩٩٥ و(ليبيريا) ٩٧/١٩٩٦ و (الصحراء الغربية) ٩٨/١٩٩٧ و (جمهورية إفريقيا الوسطى) ٩٩/١٩٩٨ و (المكسيك) ٢٠٠٠ و (فلسطين) ٠٣/٢٠٠٢ و (العراق) ٠٥/٢٠٠٣ ثم(سيراليون) ٠٧/٢٠٠٦ و (الجمهورية الكونغو الديمقراطية) ٠٩/٢٠٠٨ و(أفغانستان) ١١/٢٠١٠. و قد تولى مهمة مفوض دولي في اللجنة المستقلة الانتخابية خلال الانتخابات التي جرت بعد فترة حكم صدام حسين في العراق، كما اشتغل أيضا في عدة برامج رصد الاحتياجات و بعثات التقييم في العديد من البلدان من بينها: مالي و الهندوراس و رومانيا والنيبال و اندونيسيا و اليمن. بالإضافة إلى مشاركته في لجان مختلفة لمنظمات دولية انتخابية و كان عضوا في المجلس الاستشاري للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، هذا إلى جانب وضع برامج المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمشاركة فيها في كل من أفغانستان و المكسيك. وكان عضوا مؤسسا في وضع مبادرة "بريدج" بالشراكة مع اللجنة الانتخابات الاسترالية الدولية. وعمل في جمعيات إقليمية للسلطات الانتخابية بما في ذلك أوروبا الشرقية و إفريقيا الجنوبية و أمريكا اللاتينية.

السيدة/ كلثوم بدرالدين

متحصلة على الأستاذية في القانون من كلية الحقوق بتونس و هي محامية لدى محكمة التعقيب و عضو في الفرع الجهوي للمحامين بصفاقس من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ . انخرطت السيدة كلثوم بدالرين في عدة منظمات غير حكومية و هي عضومؤسسة لمنتدى المحاميات العربيات. انتخبت عضوا في المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ و عينت رئيسة لجنة التشريع العام. و في يوليو٢٠١٢ انتخبت عضو بمجلس الشورى لحركة النهضة.

د. مايا مرسي

تشغل مايا مرسي حالي ا منصب المنسق الوطني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر منذ **٢٠١١** عام. وكانت المنسق الوطني لصندوق الأمم المتحدة للمرأة منذ عام **١٩٩٩** ، وعملت من قبل في المعونة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
حصلت على الدكتوراه في السياسات العامة في مجال الأمن الإنساني للمرأة العربية من المعهد الإقليمي للدراسات والبحوث العربية. وهي حاصلة أيضًا على درجتي الماجستير في الإدارة العامة والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سيتي في واشنطون بالولايات المتحدة. وحصلت د.مايا مرسي على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وهي خبيرة في دراسات ومجالات عدة تشمل الاتفاقات الدولية، ومعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، وتمكين المرأة والعدالة النوعية، وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنات العامة، بالإضافة إلى حقوق المرأة الإنسانية والاتفاقيات ذات الصلة. أجرت د.مايا مرسي العديد من ورش العمل والتدريب على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، وحقوق المرأة الإنسانية، وموازنات النوع الاجتماعي والطفل، والدعوة، و التأثير و بناء التحالفات.

وفي إطار خبرتها البحثية شاركت د.مايا مرسي في تأليف ورقة بحث بعنوان "المرأة والمؤتمرات الدولية"، كما كانت منسقة لتقرير تقدم المرأة العربية ٢٠٠٤ الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وشاركت في إعداد الحقيبة المعرفية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وشاركت في كتاب "المساواة في النوع الاجتماعي تخلق الديمقراطية"، كما شاركت ضمن الفريق العلمي في إعداد مؤتمر الأمن الإنساني للمرأة العربية في دولة الإمارات، و"المرأة و الأمن الإنساني"، و "المرأة والديمقراطية".

السيد/ منصور صادقي

يعمل السيد منصور صادقي مع قسم المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة في نيو يورك بصفة موظف انتخابات وشؤون سياسية. وتكاتفت جهود الأمم المتحدة التي ساهم فيها السيد صادقي في مساعدة العملية الانتخابية في عدد من الدول في مناطق مختلفة كملاوي ومولدوفا وتونس ومصر وجزر سولومون وبابوا غينيا الجديدة. وعمل في صفوف فريق) قسم المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة في إرسال لجان الأمم المتحدة رفيعة المستوى إلى (السودان) ٢٠١٠و (الجزائر) ٢٠١٢. وعمل صادقي كمنسق لشؤون المساواة بين الجنسين في القسم ومهمته متابعة كل ما من شأنه دعم تشجيع المرأة على المشاركة في العملية الانتخبية بما في ذلك المساهمة في كتابة وثائق السياسات والإرشادات بهذا الخصوص. وقبل التحاقه بالأمم المتحدة في ٢٠٠٩ عمل السيد صادقي لمدة ١٥ عاماً مع الهيئة الدبلوماسية الإيرانية وشغل عدة مناصب دبلوماسية في عدد من الأماكن بما فيها نيويورك. السيد صادقي متزوج وله إبنين. ويجيد اللغة الانجليزية والفارسية ويفهم العربية .

السفيرة ميرفت التلاوي

تشغل السفيرة ميرفت التلاوي منصب رئيس المجلس القومي للمرأة كما شغلت مناصب أخرى كالأمين التنفيذي للأمين العام منذ ٢٠٠٢ ووزيرة للتأمينات والشئون الاجتماعية في جمهورية مصر العربية من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ بعد مسيرة مهنية طويلة ومتميزة في الشئون الخارجية والخدمة العامة.

وأثناء عملها مع هيئة الأمم المتحدة كان للسيدة التلاوي دوراً بارزاً في القضايا السكانية والمساواة بين الجنسين وشغلت عدة مناصب قيادية في عمليات الأمم المتحدة بين الحكومات بما فيها لجنة وضع المرأة (CSW) ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ونائبة مدير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) . علاوة على ذلك شغلت السيدة التلاوي منصب سفير مطلق الصلاحية وفوق العادة لمصر في اليابان ١٩٩٣- ١٩٩٧ ومساعدة وزير الشئون الخارجية مسئولة عن الشئون الدولية السياسية والاقتصادية) كما أنها ابتكرت أفكاراً وشاركت في صياغة عدد من الوثائق الدولية المهمة بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة واتفاق التعاون الأفريقي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستخدام المدني للتكنولوجيا النووية والحق في التنمية، واتفاقية إنهاء التمييز ضد المرأة (CEDAW). و في يونيو ١٩٩٨ ترأست السيدة ميرفت الوفد المصري لدورة الأمم المتحدة الخاصة لإعادة النظر في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حظر الاتجار غير المشروع بالمخدرات

د. نيماتا ماجيكس- واكر

عملت الدكتورة/ نيماتا ماجيكس- واكر منذ سنة ١٩٩٩ في مجال المساواة بين الجنسين، والقيادة والمدافعة. كما اشتغلت في سيراليون والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وكينيا ونيجيريا وغانا وغامبيا وليبيريا، وذلك إلى جانب نساء سياسيات ونشطاء المجتمع المدني والشباب وممثلي وسائل الإعلام بسيراليون، والتي تعتبر حملة غير حزبية تدعم التمثيل المتساوي. قادت الدكتورة/ مارجكس مؤسسة مجموعة ال ٥٠/٥٠ للمرأة في الحياة السياسية والحياة العامة من خلال التدريب والتوعية. وهي أول رئيسة له. وكان للمجموعة أعظم

الأثر ولا سيما في مجال السياسة منذ نشأتها سواء في الريف أو الحضر. ومن خلال حملة "كسر الحواجز" والتي تتمثل في دوراتتدريبية واسعة على المستوى الوطني تم تعزيز قدرات المرأة إلى حد كبير، حيث ساهمت في بناء ثقتهن، واحترامهن لذاواتهن، إلى جانب العمل على تحسين الكفاءة الذاتية، حيث أصبحت الآن العديد من النساء أكثر عزيمة وإصرار على تحمل المسؤوليات الانتخابية والسعي لتقلد المناصب ذات الأهمية. ونتيجة لعملهن، يوجد الآن عدد أكبر من النساء في البرلمان والمجالس المحلية ومجلس الوزراء والسلطة القضائية بالمقارنة مع سيراليون قبل الحرب .
الدكتورة/ مارجكس نيماتا والكر لديها خبرة واسعة في مشاريع دعم القيادة النسائية، وبناء قدرات نشطاء المجتمع المدني، ووضع كتب تدريبية وكتابة المقترحات لتمويل البحوث وكتابة التقارير بطريقة تتلاءم و الثقافة التي تتوجه إليها.

د. هدى بدران

تترأس د. بدران رابطة المرأة العربية والاتحاد النسائي المصري. كما أنها عضو في اللجنة المعنية بالطفل ولجنة السياسات الاجتماعية)وزارة التضامن الاجتماعي(ومجلس أمناء الجمعية المصرية للتنمية المستدامة. ومن بين المناصب التي شغلتها د. هدى بدران في السابق المنسق الإقليمي لمؤتمر المنظمات غير الحكومية بصفة مستشار لدى الأمم المتحدة وأستاذ فخري للعمل الاجتماعي في جامعة حلوان في القاهرة وأول رئيس للجنة الحقوق في مركز الطفل لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا. وتلقت شهادة البكالوريوس في العلوم في علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية في القاهرة و بكالوريوس العمل الاجتماعي من كلية العمل الاجتماعي في جامعة حلوان . وحازت أيضاً على الماجستير في الإدارة الاجتماعية في جامعة لويزفيل في ولاية كنتاكي وعلى درجة الدكتوراه في الرعاية الاجتماعية في تنظيم المجتمع ومشاركة المواطن من كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية في جامعة كيس ويسترن ريزيرف في كليفلاند، أوهايو .

المستشار/ هشام مختار

المستشار/ هشام مختار يشغل حالياً منصبٍ عضو بالمكتب الفني والأمانة العامة باللجنة العليا للإنتخابات. وفي ظل الإنتخابات البرلمانية الماضية، كان مسئولاً عن التنسيق مع الكيانات الحكوميه والدوليه ذات الصلة بالانتخابات وقام بالاشراف على الجانب الفنى لموقع اللجنه العليا للانتخابات www.elections.eg فى ٢٠١١ وشارك فى اعداد الادله الارشاديه لاجراءات الانتخابات والتى قدمت للقائمين على ادارة العمليه الانتخابيه (قضاه اداريين)، وقد شغل المستشار هشام مختار - مناصب عديدة منها عضو المكتب الفنى لمركز المعلومات القضائى، ومستشار بمحكمة القاهره الاقتصاديه، ورئيس دائره بمحكمة المنصوره الإبتدائية. حاصل المستشار هشام مختار على ماجستير في الإدارة العامة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وحاصل على ليسانس الحقوق من جامعة الزقازيق.

السيد/ نيل يوبرتي

هو الرئيس السابق للجنة الانتخابية في نيبال ٢٠٠٩/٢٠١٢، وله أكثرمن ٢٠ سنة خبرة في مجال الانتخابات. يحظى السيد يوبرتي بمعرفة عميقة في مجال النظم والإجراءات الإنتخابية، كما ساهم في وضع نظام إلكتروني لتسجيل الناخبين وإصدار بطاقات الهوية اعتمادًا على القياسات الحيوية يمكن استعماله في أي نوع من الانتخابات. وهذا النظام يتسم بالشفافية والجدوى الاقتصادية. قبل ذلك، شغل السيد نيل يوبرتي منصب مفوض باللجنة الانتخابية في نيبال من سنة ٢٠٠٦ لسنة ٢٠٠٩ ، والمنسق الانتخابي الرئيسي خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أفغانستان عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
وقد حصل السيد يوبرتي على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة تريبوبان (Tribhuban) في نيبال، وعلى درجة الماجستير في علوم الكمبيوتر من جامعة ستافوردشاير بالمملكة المتحدة.

السيدة/ وفاء بوقعيقيص

تخرجت السيدة وفاء بوقعيقيص من كلية الهندسة الكيميائية، الجامعة الكاثوليكية الأمريكية في واشنطن في الولايات المتحدة ١٩٨٧. وبعد تخرجها عادت إلى أرض الوطن للعمل في شركة الخليج العربي النفطية على مدى أربعة عشر عاماً.

واستقالت السيدة بوقعيقيص من منصبها احتجاجاً على الفساد المستشري في الشركة ومن ثم عملت في معهد تعليمي خاص - معهد نور المعارف الخاص - حتى فبراير ٢٠١١ شاركت في الثورة بالعمل التطوعي في المستشفيات ومؤسسات أخرى)إصدار بيانات والاتصال بالمؤسسات الإعلامية الدولية(لمناصرة الجبهة الداخلية. التحقت بعد ذلك بمكتب المجلس المحلي للتعليم وتطوعت للعمل كمنسق مع المنظمات الدولية لدعم الحكومة التي نشطت في بنغازي آنذاك. بعد ذلك عينت السيدة وفاء بوقعيقيص في شهر مايو كمديرة للمكتب الدولي في وزارة التربية والتعليم في شرق ليبيا.

وفي شهر يوليو ٢٠١١ كانت واحدة من النساء الليبيات اللواتي أسسن هيئة غير حكومية لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار. وفي فبراير ٢٠١٢ اختيرت السيدة وفاء كرئيس مجلس هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار.

قائمة المشاركين

المتحدثون الضيوف

البارونة نيكلسون من ينتربورن
البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي البرلمان

إلهام عبد الوهاب
اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء (اليمن)

نيل يوبرتى
المفوض انتخاب الرئيس السابق لنيبال

نيماتا ماجيكس/ ووكر
مؤسس وأول رئيس لمجموعة ٥٠/٥٠ من سيراليون

ثوكو مبولوانا
لجنة المساواة بين الجنسين (جنوب أفريقيا)

المشاركين

مصر

عبد العاطى شتيوى
السلطة القضائية

عبد الحكيم محمد عمر
السلطة القضائية

عبد المعز إبراهيم
الرئيس السابق، اللجنة العليا للانتخابات

عبد العزيز سلمان
القاضي، الرئاسية الانتخابية الأمانة اللجنة

عبده أبو العلا
مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة

عفاف ماري
رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية

السيد احمد عبد الرحمن على
نائب، محكمة النقض

احمد على حسن على
السلطة القضائية

احمد العراقي
وزارة الدولة للتنمية الإدارية

احمد محمد عبد العال
السلطة القضائية

احمد صلاح محمد عمر
السلطة القضائية

احمد سهيم
قاض، محكمة طنطا

علاء قطب
اللجنة العليا للانتخابات واللجنة الدستورية

علاء شلبى
باحث أول، المنظمة العربية لحقوق الإنسان

علي النويهى
الهيئة العامة للاستعلامات

علي الصاوي
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

على عرفان
اللجنة العليا للانتخابات

أمل عبد الهادى
مؤسسة المرأة الجديدة

امل عمار
محكمة القاهرة الاقتصادية

امانى ابو الفضل
حزب الحرية والعدالة

امانى قنديل
المدير التنفيذي، الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية

أمينة شفيق
الصحفي والناشط

عمرو Agamawy
الرئيس السابق لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عمرو هاشم ربيع
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

عمرو سليمان
المعهد الفرنسي

أنيسة حسونة
مصر المستنير

العربية لطفى
المخرج وصانع الأفلام

اشجان فرج
المدير القطري - الكرامة المنظمات غير الحكومية

اشرف عبد الوهاب
وزير سابق، وزارة الدولة للتنمية الإدارية

اسماء فوزي
المجلس القومي لحقوق الإنسان

أيمن فؤاد رمضان
السلطة القضائية

ايمن شحاتة
اللجنة الاستشارية للرئيس

أيمن ولش
الهيئة العامة للاستعلامات

عزة كامل
المدير التنفيذي - ACT

عزة سليمان
مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية

بهاء الدين حسن
مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ضياء رشوان
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

عصام جاد الكريم محمد
السلطة القضائية

فاطمة خفاجي
خبير الجنس

جمال الغيطانى
رئيس التحرير - الصحفي

غادة-الشهاوى
محكمة القاهرة الاقتصادية

غادة شهبندر
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

جيهان البطوطى
وزارة العدل

غادة والي
المدير العام - الصندوق الاجتماعي للتنمية

حافظ أبو سعدة
الرأس، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

هالة يسرى
أستاذ - مركز بحوث الصحراء - الجامعة الأمريكية في القاهرة

هناء ابو الغار
الحزب الديمقراطي الاجتماعي المصري

حنان دحروج
محكمة القاهرة الاقتصادية

هانى محمود
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

حاتم بجاتو
الأمين العام، وانتخابات رئاسية أمانة اللجنة

حاتم مصطفى
القاضي، المنصورة محكمة الاستئناف

هبة مرايف
هيومن رايتس ووتش

هشام مختار
القاضي، الوحدة الفنية HEC

هدى بدران
رئيس، التحالف العربي للمرأة

هدى الطحاوى
مدير الجنس والتنمية

هدى غنية
حزب الحرية والعدالة

إيمان بيبرس
مدير جمعية حقوق المرأة في التنمية

إيمان درويش
رابطة المرأة العربية

ايناس ابو يوسف
أستاذ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة

إيناس مكاوى
جامعة الدول العربية / بهية يا مصر المؤسس

اسماعيل خيرت
الرئيس السابق للاستعلامات

كامل بيومى
وزارة الداخلية

كريمة كمال
المصري اليوم ص

الكوثر الخولى
MADA - مدى

خالد احمد محمود محمد
السلطة القضائية

خالد قزاز
اللجنة الاستشارية للرئيس

ليلى اسكندر
الرئيس، استشارات CID

ليلى رزق الله
غير مذنب لتنمية الأسرة

لمياء الصادق
اللجنة الاستشارية للرئيس

ماجدة Neweishy
عضو مجلس النواب (٢٠١١/٢٠١٢)

مجدي عبد الحميد
رئيس، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية

ماجد عثمان
مدير BASEERA

محمود كريم
المجلس القومي لحقوق الإنسان

مها فتحى
الهيئة العامة للاستعلامات

مي محمود
اللجنة الاستشارية للرئيس

ملك رشدي
مركز دراسات الشرق الأوسط - الجامعة الأمريكية في القاهرة

مجدى عبد الباري
اللجنة العليا للانتخابات

المنار-الشوربجى
أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في القاهرة

Margerette عازر
عضو مجلس النواب (٢٠١١/٢٠١٢)

ماريان ملك
عضو مجلس النواب (٢٠١١/٢٠١٢)

مروة فاروق
اللجنة الاستشارية للرئيس

مروة شرف الدين
ناشط

ميرفت التلاوي
رئيس المجلس القومي للمرأة

محمد أنور السادات
عضو مجلس النواب (٢٠١٢/٢٠١١)

محمد البطران
وزارة العدل

محمد حسن الشناوى
السلطة القضائية

محمد ممتاز متولى
نائب، محكمة النقض

محمد مسعد دياب
السلطة القضائية

محمد رامي
القاضي، وانتخابات رئاسية أمانة اللجنة

محمد نجيب
مساعد وزير الخارجية للشؤون المدنية، وزارة الداخلية

محمد سمير العيسوى
السلطة القضائية

محسن عبد العال
قطاع الأحوال المدنية، وزارة الداخلية

محسن عوض
الأمين العام لمنظمة العربية لحقوق الإنسان

منى أبو الغار
الحزب الديمقراطي الاجتماعي المصري

منى عزت
مؤسسة المرأة الجديدة

منى مكرم عبيد
المجلس القومي لحقوق الإنسان

منى منير
حزب المصريين الأحرار

منى ذوالفقار
محام

المزن حسن
مدير، نظرة للدراسات النسوية

نادية عادل طاهر
جامعة كلية لندن

نمرة نجم
أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في القاهرة / دبلوماسي سابق)

نوارة بلال
نظرة مبادرات منسق

ناولة درويش
مؤسسة المرأة الجديدة

نهاد أبو القمصان
مدير المركز المصري لحقوق المرأة

نرمين محمد
اللجنة الاستشارية للرئيس

نيفين مسعد
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

عمر أبو العيش
سفير، وزارة الشؤون الخارجية

رغدة الإبراشي
مؤسس ورئيس - علشانك يا بلدى

رضا محمد احمد العيسوى
السلطة القضائية

رضا شقير شهاب
مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة

صالح عبد السلام
اللجنة العليا للانتخابات

صفاء زكي مراد
عضو في الحزب السياسي

سحر عمار
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

سهر طويلة
مركز العقد الاجتماعي

صلاح شحاتة
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

صالح احمد الشيخ
مركز الإدارة والبحوث العامة - جامعة القاهرة

سالي المهدي
أستاذ، الجامعة البريطانية في مصر

سلمى ناجى
حزب الحرية مصر

سماح فتحى
المجلس القومي لحقوق الإنسان

سامح آل الشواربى
محكمة القاهرة الاقتصادية

سمير المعاطى
رئيس اللجنة العليا للانتخابات

صنعاء السعيد
عضو مجلس النواب (٢٠١٢/٢٠١١)

سارة عدلى
القاضي، وانتخابات رئاسية أمانة اللجنة

سيد ماهر
رئيس وحدة الانتخابات في وزارة الداخلية

سهير قنصوة حبيب
مستشار - سياسات التنمية والنوع الاجتماعي

شاهر اسحاق
ناشط

شذى عبد اللطيف
ناشط

شريف فهمى
وزارة الدولة للتنمية الإدارية

صبحي صالح
عضو سابق في البرلمان

سهى عبد العاطى
المدير المشارك، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

سليمان جودة
قادة الرأي

ناشد سوزي
أستاذ القانون، جامعة الإسكندرية وعضو سابق في البرلمان

تامر فريد
محكمة القاهرة الاقتصادية

طارق عبد القادر
القاضي، وانتخابات رئاسية أمانة اللجنة

طاهر عبد المحسن
، عضو اللجنة الدستورية

طارق شبل
القاضي، وانتخابات رئاسية أمانة اللجنة

وائل عبد المعطى حسين متولى
السلطة القضائية

يارا سلام
نظرة للدراسات النسوية

يحيى سعد
نظرة للدراسات النسوية

يسرى عبد الكريم
الرئيس السابق للوحدة الفنية في اللجنة العليا للانتخابات

يسرى آلعزباوى
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

زياد بهاء الدين
عضو مجلس النواب (٢٠١٢/٢٠١١)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مصر

أدا فيشتا

احمد زناري

علي عبد جابر

انيتا فلانيجان

كارلوس فالنزويلا

إيزابيل أوتيرو

مروة عثمان

منير تابت

نجلاء عرفة

نهلة زيتون

رامونا كنعان

سما عيسى

سارة الدمرداش

وسام محمد

الأمم المتحدة للمرأة - مصر

أميرة النجار

امينة عبد العزيز

هدى الشرقاوي

مها راتب

مايا مرسى

نهى احمد حلمى سعد زغلول

نورا أحمد عبد الواحد رافع

كريم رنا

سميحة ابو ستيت

شعبة المساعدة الانتخابية للامم المتحدة
(إدارة الشؤون السياسية، نيويورك)

منصور صادقي

تونس

عبد السلام الأشعل
الوزارة المسؤولة عن العلاقات مع حزب المؤتمر الوطني الافريقي

بلقيس المشري
L TDH

فاضل موسى
ANC

فوزي جراد
هانيبال

حنان فرجاني
الراديو الثقافى

حنان ساسي
ANC

حسناء مارسيت
ANC

إيمان زهوانى
وزارة المرأة

قيس منصري
تالة التضامن وآخرون LET

كلثوم بدر الدين
ANC

مريم بن سالم
كوثر

منية العابد
ISIE

منير السنوسي
HIRORRP

نجلاء بوريال
ANC

نجلاء ابراهم
IRIE

سعيد خزيمى
watanya١ وطنية

سمير شافى
العام التونسي للشغل

سفيان بن فرحات رضا
الشيف لابريس، شيمس وآخرون التونسية

يمينة الزغلامي
ANC

عمر بوبكري
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

أنيس زهراز
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

كوستانزا لوتشانجللى
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

درة الشواشي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

آمنة زغودة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

سولاف قاسوم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

فنسنت دا كروز
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

ليبيا

أمل باللو
المجتمع المدني ليبيا

أمينة المغربى
انتخب عضوا GNC (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الرئيس)

أشجان موسى
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

أسماء عمارة سريب
GNC عضو (وعضوا في GNC وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني اللجنة)

ايمان عبد الله عويدات
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

انتصار بنزاريبا
منظمات المجتمع المدني ORG

فاطمة العباسى
انتخب عضوا GNC

غزالة محمد
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

هالة مصباح
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

حلومة الفلاح
منظمات المجتمع المدني / تواصل ('ربط الأطفال الشباب والنساء في ليبيا')

هبة خليل
واحدة ليبيا

عزوز هند
HNEC

طفية الطبيب
المجتمع المدني ليبيا

ماجدة الفلاح
انتخب عضوا GNC (HR + لجان الصحة)

مريم ابو غرارة
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

السيد عبد المنعم لوهاشتى
انتخب عضوا GNC

السيد أكرم جنين
انتخب عضوا GNC

نادين محمد نصرت
منظمات المجتمع المدني / لجنة لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار

رضا آل طولوبى
منظمات المجتمع المدني / معان Naheba معا نبني

سلوى حما
منظمات المجتمع المدني / لجنة لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار

سميرة محمد الحداد
المجتمع المدني ليبيا

شهرزاد المغربي
منتدى منظمات المجتمع المدني المرأة / الليبي

تركية الوعر
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

الوفا بوقعيقص
منظمات المجتمع المدني / لجنة لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار

زاهية عطية
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

زينب أبو القسام عبد الله بايو
انتخب عضوا GNC

زينب الشريف
مرشح لGNC-لم ينتخب النشطة في العملية الانتخابية

ألبرتينا بيتربرج
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا

أندريا كولينان
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا

عنان سرى
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا

بنتو لتيك
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا

روث ماير
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا

الصفا عثمان
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا